



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي
على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

اقتصاد نقدي وبنكي: تخصص

إعداد الطلبة:

❖ بياضة زينب

لجنة المناقشة	
رئيسا	الأستاذ(ة): قايد خميبي
مشرفا	الأستاذ(ة): مداني حسيبة
ممتحنا	الأستاذ(ة): رحالي بلقاسم

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

بادئ ذي بدء نحمد الله عز وجل كما ينبغي له، الذي وفقنا طيلة المشوار الدراسي

إلى انجاز هذا العمل، كما لا ننسى الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم

الأنبياء والمرسلين

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذة المشرفة

"مداني حسبية"

التي قبلت الإشراف على هذا العمل متحملة بذلك عناء التوجيه، العون والنصيحة

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

ولو بكلمة طيبة أو بدعاء

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى
و أجملنا بالعافية اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أوحى بهما الله تعالى
رسوله إلى من افتخر و افتدي بأدبه إلى الذي شق طريق نجاحي إلى أعلى
إنسانة إلى مثال الحب والوفاء وهبة الرب و منارة البيت إلى التي جعل الله
الجنة تحت قدميها، إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها إلى من تعب
وضحى من اجل وصولي لهذه المرحلة إلى الذي كابد الشدائد وكان عرق
جبينه منير دربي إلى أبي الغالي حفظه الله إلى من كانوا رفقاء دربي إلى إخوتي
ياسين، أمين، سهام، أحلام حفظهم الله إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة إلى
كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية إلى كل

من يعرفني من قريب أو بعيد

بياضة زينب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. فمن المهم ضبط العوامل الاقتصادية المؤثرة على التضخم، لما لهذا الأخير من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في معدلته من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة، توصلت الدراسة إلى أن للعرض النقدي أثر سلبي على التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل. وللإنفاق الحكومي أثر إيجابي على التضخم في الأجلين القصير والطويل، كون النشاط الاقتصادي يعجز عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام ويدفع بالطلب الكلي لأن يفوق حجم المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات تضخمية. وأثبت إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) أن العرض النقدي والإنفاق الحكومي يسببان التضخم في الجزائر، وأن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدّة بارتفاع أسعار النفط.

وبالتالي من الضروري على الحكومة الجزائرية ضبط معدلات التضخم عن طريق ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي، وتوجيه الإنفاق الحكومي للمشاريع المنتجة و ترشيده من خلال تخليصه من كافة أوجه الإنفاق غير الضرورية، دون إغفال إلزامية تنويع هيكل الإنتاج والتخلص من التبعية الريعية.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، الإنفاق الحكومي، التضخم، الاقتصاد الجزائري.

ABSTRACT :

The aim of this study is to measuring and analyzing the effect of the money supply and government expenditure on inflation rates in Algeria during the period 1990-2019, as it important to study the economic factors affecting inflation in Algeria, because inflation has negative economic and social effects and controlling its rate is an economic policy priority of any country. The study found that the money supply has a negative impact on inflation in Algeria in the short and long term. Government spending has a positive effect on inflation in the short and long term. The fact that economic activity is unable to keep pace with successive increases in public spending and pushes aggregate demand because it exceeds the volume of total supply, and thus the result appears in the form of inflationary waves, The Toda and yamamoto developed long run granger causality test proves that money supply and government expenditure cause inflation in Algeria, and that the increase in the money supply in Algeria is only a result of the increase in public expenditures associated with and closely linked to the increase in oil prices.

Consequently, it is necessary for the Algerian government to control inflation rates by controlling the rates of increase in the money supply in proportion to the rate of growth in real output, directing government spending to productive projects and rationalizing it by ridding it of all unnecessary spending, Without neglecting the obligation to diversify the structure of production and get rid of rentier dependence.

Keywords : Money supply, Government expenditure, Inflation, Algerian Economy.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة الشكر
	الإهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-ث	مقدمة
56-6	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأسس النظرية للعرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم
7	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي.
7	الفرع الأول: تعريف العرض النقدي ومكوناته
11	الفرع الثاني: محددات العرض النقدي.
14	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لعرض النقود
19	المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق الحكومي
19	الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه
22	الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق العام
25	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
29	المطلب الثالث: ماهية التضخم
29	الفرع الأول: تعريف التضخم وأسبابه
32	الفرع الثاني: أنواع ظاهرة التضخم
35	الفرع الثالث: آثار ظاهرة التضخم (الاقتصادية و الاجتماعية).

38	المبحث الثاني: اثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم
38	المطلب الأول: تأثير العرض النقدي على التضخم
39	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية
42	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين العرض النقدي و التضخم
45	المطلب الثاني: تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم
45	الفرع الأول: آلية سياسة الميزانية في علاج التضخم
47	الفرع الثاني: آلية سياسة الميزانية في علاج الكساد
50	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة حول أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم
50	المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية
50	الفرع الأول: الدراسات المشابهة
51	الفرع الثاني: الدراسات المماثلة
52	المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الاقتصاد الجزائري
52	الفرع الأول: الدراسات المشابهة
53	الفرع الثاني: الدراسات المماثلة
55	المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
56	خلاصة الفصل الأول
103-58	الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تحليل تطورات العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
59	المطلب الأول: تطور العرض النقدي مفاعلاته في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
59	الفرع الأول: تحليل تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري
66	الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري
71	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

71	الفرع الأول: تحليل تطور معدل الإنفاق العام في الجزائر
75	الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير و التجهيز)
80	المبحث الثاني: التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
80	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر
80	الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-1999)
82	الفرع الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)
84	المطلب الثاني: مؤشرات قياس معدل التضخم في الجزائر
84	الفرع الأول: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI
87	الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني في الجزائر PGDP
88	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) باستخدام نموذج ARDL
89	المطلب الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
89	الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
90	الفرع الثاني: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
91	المطلب الثاني: المنهجية القياسية و تحليل النتائج
91	الفرع الأول: المنهجية القياسية
98	الفرع الثاني: تحليل النتائج
100	المطلب الثالث: اختبار سببية قرائنر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا يماموتو) للنموذج
100	الفرع الأول: مراحل اختبار سببية قرائنر المطور بالنسبة للمدى الطويل (تودا يماموتو)
102	الفرع الثاني: اختبار سببية قرائنر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا يماموتو) بالنسبة للنموذج

104	خلاصة الفصل الثاني
105	الخاتمة
109	قائمة المراجع
115	الملاحق

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
60	تطور الكتلة النقدية M1 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(1-2)
61	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(2-2)
62	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(3-2)
67	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(4-2)
71	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(5-2)
72	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(6-2)
74	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(7-2)
79	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(8-2)
81	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(9-2)
83	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة (1990-2019)	(10-2)
86	تطور الرقم القياسي الضمني PGDP في الجزائر للفترة (1990-2019)	(11-2)
91	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار بواسطه اختبار ديكي - فولر المطور ADF	(12-2)
93	الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	(13-2)
93	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	(14-2)
95	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	(15-2)
95	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	(16-2)
96	نتائج تقدير نموذج ARDL	(17-2)
101	اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج	(18-2)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	عرض النقود من وجهة نظر النظرية الكمية الحديثة	(1-1)
16	العلاقة بين الأسعار وعرض النقود	(2-1)
17	عرض النقود من وجهة نظر الكينزيون	(3-1)
46	أثر الإنفاق الحكومي على التضخم	(4-1)
47	الضرائب على الطلب الكلي	(5-1)
48	أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي	(6-1)
49	أثر تخفيض الضرائب على الطلب الكلي	(7-1)
60	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(1-2)
66	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(2-2)
68	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(3-2)
71	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	(4-2)
73	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(5-2)
76	المقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر	(6-2)
76	تطور معدل نمو نفقات التسيير ونفقات التجهيز	(7-2)
79	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)	(8-2)
94	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(9-2)
100	خطوات تطبيق منهجية Toda-Yamamoto	(10-2)

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
117	اختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج	(1)
117	اختبار الحدود للنموذج	(2)
117	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج	(3)
117	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	(4)
118	نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل	(5)
119	اختبار قرائنجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج	(6)

حقیقت

يعتبر معدل التضخم مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لما يحدثه من إختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، حيث نجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، وآثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها، وبما انه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، طالما استمرت تلك القوى بالتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، إذ أصبح يستدعي من السلطات النقدية لمختلف البلدان ضرورة معرفة أسبابه ومن ثم التخفيف من حدته، وينتج التضخم عن التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها عرض النقود والإنفاق الحكومي.

إذ يعتبر عرض النقود من المتغيرات النقدية التي يتم التحكم فيها من البنك المركزي والذي له السلطة في مراقبة وضبط المعروض النقدي وذلك من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية وبما يتماشى مع الإمكانيات المختلفة، كما يتم وضع الرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع الوضعية الاقتصادية. كذلك فمعدل التضخم وحسب ما أقرته النظرية الاقتصادية أنه يتأثر أيضا بعوامل اقتصادية غير نقدية والتي تتمثل في الإنفاق الحكومي هذا الأخير يحتل أهمية كبيرة في الدراسات المالية لذلك فهو يعد الأداة الأهم والأبرز المستخدمة من قبل الدولة من أجل تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي، وبذلك يمكن ملاحظة إن السياسة الانفاقية تعكس وبصورة كبيرة الأهداف المرسومة من قبل الحكومات والتي تهدف من ورائها النهوض بواقع الاقتصاد الوطني لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي بلد.

والجزائر من بين الدول التي ارتبط اقتصادها من بداية السبعينات إلى يومنا هذا بظاهرة التضخم، وقد عانت من الآثار والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة وقصد مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياساتها الاقتصادية، فاتبعت إستراتيجية تنمية مكثفة اعتمدت فيها على الاقتراض الخارجي والإصدار النقدي والاقتطاع الضريبي في تمويل مشاريعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتمدت على الإنفاق العام باتجاهها الانكماشى والتوسعي من أجل تحقيق الاستقرار السعري والنقدي، إلا أن هذه الإجراءات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، ومن خلال تزايد الاهتمام بظاهرة التضخم ومع ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من أجل إيجاد الحلول الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة، كان لا بد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر على التضخم وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير معدلات التضخم في الجزائر بتغيرات كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2019)؟

وبغية الإلمام بحشيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإنفاق الحكومي والعرض النقدي؟
 - ما المقصود بظاهرة التضخم؟ وما هي أهم مسباته؟ وما هي أهم النظريات المفصلة له؟
 - ما هو أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم حسب الطرح النظري للمدارس الاقتصادية؟
 - ما هي أهم المحطات التي شهدتها تطورات كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
 - ما هو أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المختارة؟
- فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي والتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛
- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛
- الإنفاق الحكومي يسبب العرض النقدي في الجزائر وكل منهما يسببان التضخم في الأجل الطويل.

أهمية الدراسة:

للبحث أهمية بالغة يستمدّها من موضوع الدراسة ذاته، وذلك لما لظاهرة التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية... الخ. ولا بد من معرفة العوامل المؤثرة على التضخم حتى يتمكن صانعو السياسة الوقوف عليها ومعرفة أيهما ذات أثر كبير على معدلات التضخم. ويعتبر الإقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي عانت من موجات تضخمية متفاوتة الحدة ومتنوعة المصادر لذا كان البحث عن أسبابها وعلاجها ضرورة ملحة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- تحليل تطور العرض النقدي والإنفاق العام وكذا التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2019)؛
- معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).
- اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات التضخم.
- تقديم توصيات قد ترشد متخذي القرار في شأن ضبط ظاهرة التضخم في الجزائر.

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة تحليل جوانب الموضوع المتمثلة في تأثير الإنفاق الحكومي والعرض النقدي لضبط التضخم في دولة الجزائر، للتعرف على مدى تحقق أثرها النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت حدود الدراسة هي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة من 1990-2019 بمعطيات سنوية لتعذر الحصول على معطيات فصلية، وتعتبر سنة 1990 السنة التي بدأت تظهر ملامح تغيير النظام الإيديولوجي والاقتصادي من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي تحكمه أسس ومبادئ السوق.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالعرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم، بالإضافة إلى رصد وتحليل تطورها على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجدول والأشكال البيانية. وكذا استخدام الأسلوب القياسي لقياس أثر كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية:

- المراجع من الكتب، الأطروحات، رسائل الماجستير والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا المعطيات والمعلومات الإحصائية لسلاسل زمنية العرض النقدي، الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019؛

- الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر من خلال موقعه على الانترنت ومن خلال الدوريات التي يصدرها؛
- تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية وموقع وزارة المالية؛
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

هيكل البحث:

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة وخاتمة وفصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** من خلال ثلاثة مباحث قمنا بدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة، تطرقنا في المبحث الأول إلى الأسس النظرية للعرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم، أما المبحث الثاني استعرضنا فيه اثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم، وخصصنا المبحث الأخير لاستعراض الدراسات السابقة للموضوع، سواء الدراسات الأجنبية أو الدراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري وكذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان قياس وتحليل اثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث خصصنا المبحث الأول لاستعراض تطورات العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال نفس فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فاستعرض تطور معدلات التضخم ومؤشراته في الجزائر، تطرقنا في المبحث الثالث إلى قياس وتحليل أثر كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) واختبار السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل باستخدام اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا يماموتو.

نهى هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على

مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعتبر المعروض النقدي والإنفاق الحكومي بمثابة عصب الحياة في أي اقتصاد في العالم و التحكم فيهما يعني التحكم في دقة و توجيه الاقتصاد، وفي هذا السياق يبرز دور السلطات النقدية والمالية في معالجة القضايا الاقتصادية .فقد احتل موضوع التضخم أهمية كبيرة عندما اتسعت أبعاده و تفاقمت آثاره، حيث أصبحت تعاني منه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و انعكس ذلك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية إذ تعد جزءا مهما من السياسة العامة في أي بلد وهي تعبر عن وجهة نظر النخبة الحاكمة في المسار الذي يمكن إتباعه لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع

فمن خلال تغير حجم وكمية النقود وزيادة أو تخفيض النفقات العامة في الاقتصاد يمكننا من تغيير حالة الاقتصاد من الحالة المرضية إلى الحالة الصحية، وقد تناول الفصل الأول من دراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

- المبحث الأول: الأسس النظرية للعرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم.
- المبحث الثاني: أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم.
- المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة حول أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم.

المبحث الأول: الأسس النظرية للعرض النقدي والإنفاق الحكومي والتضخم

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم العرض النقدي ومكوناته، وأهم محدداته، ومن جهة أخرى سنسلط الضوء على مفاهيم الإنفاق الحكومي وتقسيماته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. وفي الأخير نتطرق لمفاهيم عامة حول التضخم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي.

يعتمد تحليل دور النقد في الاقتصاد على المضمون المعطى لفهم النقد وعلى ما يقتضيه هذا المضمون من طرق تحليلية خاصة، حيث يمكن تجزئة تطور النظرية النقدية في هذا السياق على مراحل يقوم المعيار الفاصل بينها على أساس المفهوم المعطى للنقد ونظراً لأن مفهوم عرض النقود أصبح من المفاهيم الأساسية للتحليل النقدي، فإننا سوف نحاول ضمن هذا المبحث الإلمام بالجانب الأكبر لموضوع عرض النقود من خلال التطرق لمفهومه، مكونات عرض النقود، ومحددات عرض النقود، وكذا النظريات المفسرة له.

الفرع الأول: تعريف العرض النقدي ومكوناته.

أولاً: تعريف العرض النقدي

تعرف كمية النقود على أنها: "الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة، أي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل، وبمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون، وعلى ذلك فإن تمتع المال بقدرة التحول إلى غيره من السلع والخدمات (ولكن ليس مباشرة أو في الحال) فإن هذا المال لا يعد نقوداً بل يعتبر ديناً.

ويرى " كينز " اقتراباً منه إلى عالم الواقع، ضرورة توسيع دائرة عرض النقد لتشمل الودائع المصرفية لأجل وكذلك أذونات الخزينة¹.

أما صندوق النقد الدولي فيعتبر الكمية النقدية على أنها المجموع الصافي للبنكوت المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، يستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة و الودائع لأجل وودائع التوفير حيث يدخلها في دائرة " شبه النقود"، أما في بعض البنوك المركزية العربية فإنها توسع نطاق وسائل الدفع لتشمل المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك، بالإضافة إلى كافة الودائع لدى البنوك التجارية سواء كانت جارية أم آجلة بالإضافة إلى ودايع التوفير والحسابات المدينة².

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:54.

² عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص:41

ويعرف أيضا على أنه: "التزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات¹.

ومهما يكن من اختلاف فإن الفكر النقدي يستعرض عددا من المفاهيم لعرض النقود تتباين فيما بينها من ناحية دلالتها وفي حساب مقداره ومكوناته، هذه المفاهيم (أو ما يعرف بالمجموعات النقدية) هي²:

1- **المجموع النقدي الأول (M1):** يشمل عرض النقود العملة والودائع التي تستخدم مثل العملة وسيطا في التبادل، و يمكن أن يطلق عليها (M1)، إلا أن التمييز التقليدي فرّق بين الودائع تحت الطلب التي لم تكن تكتسب فائدة وقابلة للسحب في أي وقت من البنك دون إخطار سابق، والودائع الآجلة التي كانت على العكس من ذلك، بحيث كان التمييز واضحا بمعنى أن:

عرض النقود (M1) = كمية العملة المصدرة + مجموعة الودائع تحت الطلب

ولكن الوضع قد اختلف منذ الثمانينيات بسبب التطورات في نظم الودائع الآجلة التي جعلت بالإمكان استخدامها كنقود مثل الودائع الجارية، وعلى سبيل المثال: نظام الأمر بالسحب بعد التداول " Negotiable Order Et Withdrawal "، وهذا النظام سمح لصاحب الوديعة الآجلة بأن يحول مبالغ من وديعته الآجلة إلى شخص آخر، وكذا نظام خدمة التحويل التلقائي، وسمح للمودع الاحتفاظ بوديعتين لدي البنك أحدهما جارية والأخرى آجلة، على أن يقوم البنك بتحويل مبالغ من الوديعة الآجلة تلقائيا إلى الوديعة الجارية كلما لزم الأمر، لدفع قيمة الشيكات التي يكتبها المودع لأمره أو لغيره، وهكذا تصبح التفرقة بين الوديعة الجارية والآجلة بلا معنى خاصة إذا دفع البنك فوائد على النوعين من الودائع.

و لقد أصبح عرض النقود تبعا لهذه التطورات يتمثل في:

M1=العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية + الودائع الآجلة

القابلة للسحب وللتحويل التلقائي.

2- **المجموع النقدي الثاني M2:** من جهة أخرى هناك ودائع آجلة صغيرة لدى البنوك التجارية يمكن السحب منها، ولكن ليس بنفس المرونة التي تتميز بها النظم السابقة، كما أن هناك ودائع ادخارية صغيرة أو متوسطة يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك أو لدى بعض المؤسسات المالية (مثل شركات الاستثمار في الأوراق المالية والسماسة) وتستحق فوائد دورية، ولكن يمكن لأصحابها السحب منها

¹ المرجع نفسه.

² عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سابق، ص:43

عند الضرورة، ويرى البعض اعتبار هذه الودائع أيضا من ضمن "عرض النقود"، و لكن إذا أخذنا بهذا الرأي علينا أن نميز "عرض النقود" على أنه M2 وهذا يعني أن:

$$M1 = M2 + \text{الودائع الادخارية والودائع الآجلة الصغيرة من جميع الأنواع.}$$

3- **المجمع النقدي الثالث M3:** وهو التعريف الأوسع لعرض النقود ويشمل بالإضافة إلى M2 السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزانة، وهي أقل سيولة من M2 ، بحيث يشمل هذا التعريف وداائع تستخدم أصلا مستودع للثروة أو مخزنا للقيمة، ومع ذلك ممكن استخدامها وسيطا للتبادل "بتكلفة معينة"، هذه التكلفة هي الجزء الذي تفرضه البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع عند رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلا.¹

$$M3 = M2 + \text{أنواع الودائع الكبيرة الآجلة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص.}$$

4- **المجمع النقدي الرابع M4:**

وهناك من يضيف إلى المجمعات السابقة مجمعا نقديا رابعا (M4) حيث أن:²

$$M4 = M3 + \text{الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.}$$

لقد كان رجال الاقتصاد دائما مهتمين بتعريف عرض النقود، وتحليل آثار التغيرات فيه على الأسعار وعلى النشاط الاقتصادي، ولذلك من المفيد الاستقرار على أحد التعريفات لهذا الغرض، ويعتقد كثير من رجال الاقتصاد أن أكثر التعريفات ملاءمة للتحليل واتساقا مع الواقع هو M2 ، أي أن عرض النقود هو كمية العملة المتداولة بالإضافة إلى الودائع التي يمكن سحبها أو تحويلها بمرونة تامة أو مباشرة بعد إخطار البنك أو المؤسسة المالية.

ثانيا: مكونات العرض النقدي

على ضوء ما سبق من التعريفات المقدمة حول العرض يصبح من الواضح أن هذا الأخير يتكون من أصول نقدية القطاع لدى الجمهور القابلة للسيولة كدين على النظام المصرفي، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أو كسور النقود والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للعرض النقدي المستعمل في بعض الدول، وهناك من يضيف الأموال شبه النقدية بناء على التعريف الموسع، وعليه نميز ثلاث أنواع من مكونات العرض النقدي:

¹ عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص: 42-43

² عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص362

1- **المتاحات النقدية (الأموال النقدية المتاحة):** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل من النقود الائتمانية والنقود المصرفية وتشمل ثلاث أنواع وهي:

- **الأوراق النقدية:** وهي تلك الأوراق ذات الصبغة القانونية التي يصدرها البنك المركزي، ويتحدد حجمها باحتساب كل ما هو موجود منها داخل البنك المركزي أو خارجه عند الأفراد والمؤسسات المالية والإدارية والاقتصادية، ويتم إصدارها وفقا لحاجة المعاملات من أجل ضمان التناسب بين الكمية المصدرة من النقود الورقية وتدفقات السلع والخدمات¹.

- **نقود التجزئة (القطع المعدنية):** وهي القطع المعدنية التي يطلبها البنك المركزي وتأخذ عدة أشكال، تستخدم بهدف تسهيل عمليات الدفع اليومية².

- **النقود المعدنية الكاملة:** وهذا النوع من النقود يصنع من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) حيث تكون قيمة كعملة مساوية مع قيمته السوقية، غير أن هذا النوع من النقود نادر الاستخدام حاليا.

- **النقود المعدنية المكتملة:** وهذا النوع من النقود يصنع عادة من الحديد أو النحاس أو البرونز، حيث تكون قيمه كعملة أكبر من قيمته ك معدن، هذا النوع شائع الاستخدام ويستخدم من أجل تسوية المعاملات اليومية الصغيرة.

- **الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية:** وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي³:

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك؛
- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات؛
- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي. الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

¹ محمد الشريف المان، مرجع سابق، ص: 203-204

² محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص: 203

³ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة مسيلة، 2015، ص: 47

2- الأموال الشبه نقدية: وهي الأصول السائلة غير النقدية التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول، والمتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، ولأجل، ودائع الادخار، سندات الدول ذات الأجل القصير، وعقود التأمين، وغيرها من الأصول، وتمثل هذه الأصول في¹:

- **الودائع لأجل:** هي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة ولأجل محدد يتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر، وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحان النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

- **الودائع تحت الطلب على الدفتر:** هي ودائع الادخار والحسابات الدفترية الموجودة لدى البنوك التجارية والتي تدفع عليها فوائد: والتي تسحب بواسطة الدفتر عند الطلب وبدون استعمال الشيك، كما أن هذا النوع من الودائع لا ستعمل في عملية الدفع مباشرة لتسوية المعاملات إذ يتوجب على صاحبه القيام بعملية السحب ومن ثم تسوية معاملاته.

- **الودائع بإخطار:** ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

- **الأصول المالية ذات تاريخ إستحقاق قريب:** وتضم كل من²:

— السندات الخاصة (سند الأمر، السفتحة، الكميالة، سند الرهن) ، وكذا سندات الصندوق ؛

— السندات العامة، وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

3- **سيولة الاقتصاد:** تعتبر الكتلة النقدية مؤشر غير كاف لمعرفة سيولة الاقتصاد ولتحديد هذه الأخيرة لا بد من إضافة موارد الادخار السائل القابل للتحويل بسهولة إلى نقد.

الفرع الثاني: محددات العرض النقدي.

من الممكن التعرف على محددات العرض النقدي من الموازنة النقدية الموحدة للجهاز المصرفي والتي تضم ميزانتي البنك المركزي والبنوك التجارية والتي سنتعرض لها كالتالي:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:27.

² عبد الباسط عبد الصمد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2017، ص:10

أولاً: بالنسبة لميزانية البنك المركزي

1- المطلوبات: وتتمثل في¹:

- العملة في التداول: التي يحتفظ بها الجمهور (من غير المصارف)، مكونة بذلك تعريفا جزءا من كمية النقود في التداول، وهي تعتبر من المطلوبات على البنك المركزي لأنه هو الجهة المسؤولة عن إصدارها بموجب القانون.

- الاحتياطات التي تعود إلى المصارف التجارية: وتتكون في جزء منها من ودائع المصارف (حسابات جارية) لدى البنك المركزي ومن العملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي وكاحتياطات نقدية لمواجهة أية سحبات عليها، والجدير بالذكر أن هاتين الفئرتين في ميزانية البنك المركزي تكوّنان ما يسمى بالقاعدة النقدية Monetary Base نظرا لما لها من دور في تقدير عرض النقود، ويكفي هنا أن نبين بأن تعريف القاعدة النقدية يتحدد بالمعادلة التالية:

$$MB = TR + C$$

حيث:

TR: الاحتياطات الكلية؛

C: عملة في التداول؛

MB: القاعدة النقدية.

كما تجدر الملاحظة أن مجموع العملة المصدرة يتكون من العملة في التداول + العملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي.

- الودائع الحكومية: والتي يحتفظ بها البنك المركزي بشكل حسابات جارية لوزارات ودوائر الدولة بصفته " بنك الدولة" ووكيلها في الدفع والاستلام.

- كذلك قد يحتفظ البنك المركزي بودائع أو حسابات أجنبية جارية البنوك مركزية أخرى لتسهيل عمليات التجارة الدولية والمدفوعات الدولية الأخرى.

2- الموجودات: وتتمثل في²:

- الذهب والعملات الأجنبية: التي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية أو المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 131

² عيد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية-المفرق، بغداد، 1998، ص: 91-92

- الأوراق المالية الحكومية: والتي تشكل سندات حكومية صادرة عن وزارة المالية أو الخزانة ويستطيع البنك المركزي استخدامها في عمليات السوق المفتوحة أي للبيع والشراء في الأسواق المالية كأداة من أدوات السياسة النقدية.
- القروض إلى المصارف التجارية: وهي حصيلة قيام البنك المركزي بوظيفته كمصدر للسيولة أو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للمصارف التجارية
- الموجودات الأخرى: فهي متنوعة وقد تكون بشكل موجودات أو أصول حقيقية إذا كان البنك المركزي يمتلك أية عقارات مثلا أو تكون يشكل ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض التعامل الدولي

ثانيا: بالنسبة للبنك التجاري

حسابات رأس المال = الموجودات - المطلوبات

- 1- الموجودات (استخدامات أموال البنك): وتمثل في¹:
 - الاحتياطات الكلية: وتتكون من ودائع الجهاز المصرفي التجاري لدى البنك المركزي، ونقد في الصندوق أي عمله ومسكوكات. وتحتفظ بها البنوك التجارية لمواجهة متطلبات الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي، ومواجهة طلبات المودعين من النقد في الصندوق، وتستخدم الودائع لدى البنك المركزي عادة لأغراض المقاصة بين المصارف التجارية.
 - الأوراق المالية الحكومية: حيث يتم الاستثمار فيها نظرا لأنها مضمونة جدا وذلك لأنه ليس هناك خطر من عدم قيام الحكومة بالإيفاء بالتزاماتها، ولأنها سريعة التداول أو التسويق كما يمكن استعمالها كضمان عند اقتراض احتياطي نقدية من البنك المركزي.
 - القروض المصرفية: وتختلف عن الأوراق المالية في أنها يتم منحها للمستفيدين منها مباشرة في حين تتم الاستثمارات في الأوراق المالية بصورة غير مباشرة من خلال الأسواق المالية المختلفة. وهي في العادة تؤلف معظم موجودات المصارف وأكثرها ربحية ويتكون معظمها من قروض صناعية وتجارية تقليدية ومن قروض شخصية استهلاكية.
 - موجودات أخرى: وقد استخدمت هذه الفقرة في مثالنا لتشمل جميع الموجودات الأخرى التي قد يمتلكها المصرف ومنها المباني والأثاث أو موجودات (ودائع) لدى بنوك أجنبية أو ودائع لدى بنوك محلية أخرى. وهذه قد تختلف مقاديرها وأهميتها من بنك إلى آخر وحسب طبيعة عمل البنك.
- 2- المطلوبات (مصادر الأموال المصرفية): وتمثل في²:

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 138-139

² المرجع نفسه، ص: 140-142

- **الودائع تحت الطلب (الجارية):** وهي حقوق على المصرف التجاري يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد من خلال سحب شيك عليها من قبل المودعين، ولأن السحب عليها يمكن أن يجري في أي وقت تلجا المصارف إلى الاحتفاظ بموجودات على درجة كبيرة من السيولة يمكن تحويلها إلى نقد عند الضرورة لمواجهة سحبات المودعين. وتمثل هذه الموجودات بالاحتياطيات الكلية والأوراق المالية الحكومية.
- **الودائع الزمنية وودائع الادخار:** وهي ودائع ليست خاضعة قانونا للسحب عند الطلب بموجب شيك وإنما بموجب طلب مسبق ولفترة زمنية مناسبة، يستطيع المودع في بعض البنوك تحويل مبالغ من حساب توفير إلى حساب جاري بسهولة كبيرة، أي تحويلها بسهولة إلى نقود. ولكن مع ذلك في السحب من الودائع الزمنية، أو حسابات التوفير يبقى مقيّدا بالفترة الزمنية لاحتساب الفوائد على الودائع.
- **قروض مخصصة من البنك المركزي:** لا تلجا المصارف التجارية للاقتراض من البنك المركزي إلا في الفترات الحرجة ونتيجة التغيرات غير متوقعة. وكما أوضحنا سابقا أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها، ويمكنها أيضا الاقتراض من البنوك الأخرى عند الحاجة، ولكن كسياسة مصرفية عامة لا يفضل قيام المصارف بالاقتراض إلا في حالات احتياجها لاحتياطيات إضافية لتغطية طلبات غير متوقعة من المودعين.
- **حسابات رأس المال:** وتشتمل على القيمة الاسمية لرؤوس أموال المصارف، بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال المتأتية من الأرباح الصافية من قروض واستثمارات المصارف، وذلك بعد طرح الضرائب وحصص المالكين منها، ولا تؤلف هذه الحسابات عادة سوى نسبة صغيرة من مجموعة مطلوبات المصارف وحساباتها الرأسمالية.
- **مطلوبات أخرى:** وهي تشمل بالنسبة للمصرف الواحد، قروضا من المصارف الأخرى وتكون عادة لأغراض تعزيز احتياطيات المصرف.

الفرع الثالث: النظريات المفسّرة لعرض النقود.

تعتبر النظريات الاقتصادية التي تهتم بالشؤون النقدية من خلال شرح الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي (القطاع العام والقطاع الخاص) لبلد ما، بمثابة القاعدة التي يركز عليها النقديون في تحليلاتهم التي تعتمد على إعطاء دور أكبر للنقود في النشاط الحقيقي من خلال التحكم في معطيات السياسة النقدية، ومن خلال هذا الجزء سوف نحاول إعطاء لمحة على مختلف النظريات التي تسير وفق هذا النهج على الرغم من الجدل الذي لا يزال قائما بين الاقتصاديين من الناحية النظرية والعملية.

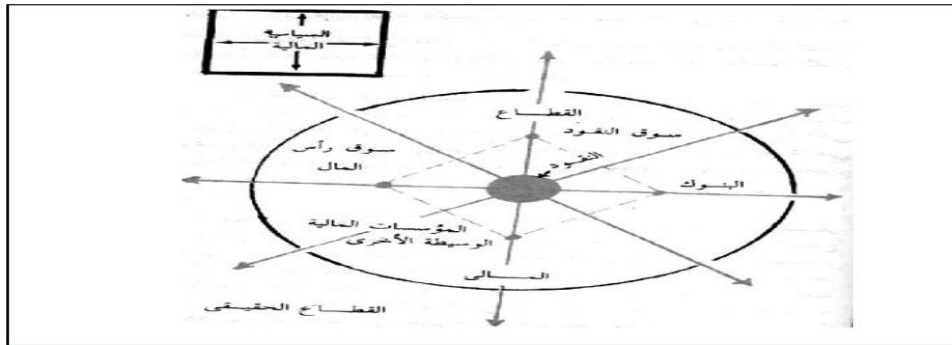
أولا: النظرية الكمية للنقود

يرجع ظهور النظرية الكمية للنقود إلى القرن 16 م نتيجة لظهور الاكتشافات والحركات الاستعمارية في أوروبا وما رافقها من تدفق للمعادن النفيسة والارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، كل هذه الاعتبارات

شكلت محورا هاما للدراسات الاقتصادية لغرض البحث عن تفسير يوضح العلاقة بين كل من ارتفاع المستوى العام للأسعار والزيادة في كمية النقود والزيادة في حجم المعادن النفيسة، وبالتالي فقد أجريت في هذا الشأن العديد من الدراسات حيث توصلت كل الدراسات إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

والملاحظ أن كل الدراسات التي أجريت في إطار النظرية النقدية الكلاسيكية اهتمت بتحليل العوامل التي تدخل في تحديد قيمة النقود وأهملت تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني، وذلك كونها تفترض أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكبر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): عرض النقود من وجهة نظر النظرية الكمية الحديثة



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص:1349

الملاحظ من خلال الشكل أن الاقتصاد مكون من قطاعين، القطاع المالي يقع داخل الدائرة بينما القطاع الحقيقي يقع خارج محيط الدائرة، فبالنسبة للقطاع المالي والذي يتكون من مجموعة من النقاط الموضحة في الشكل نلاحظ بأن كمية النقود تشكل نقطة مركزية إضافة إلى كونها أكبر من النقاط الأخرى داخل الدائرة وذلك نتيجة إفتراض أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم للظروف الاقتصادية السائدة في القرن 16 م والتي نتج عنها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يرجع إلى الزيادة في كمية النقود المعروضة.

ويمكن توضيح علاقة عرض النقود بالقطاع الحقيقي أكثر من خلال معادلة فيشر ممثلة بالصيغة التالية¹:

$$MV = PY.....(1)$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة للتداول؛

V: سرعة دوران النقود من أجل إنجاز المعاملات؛

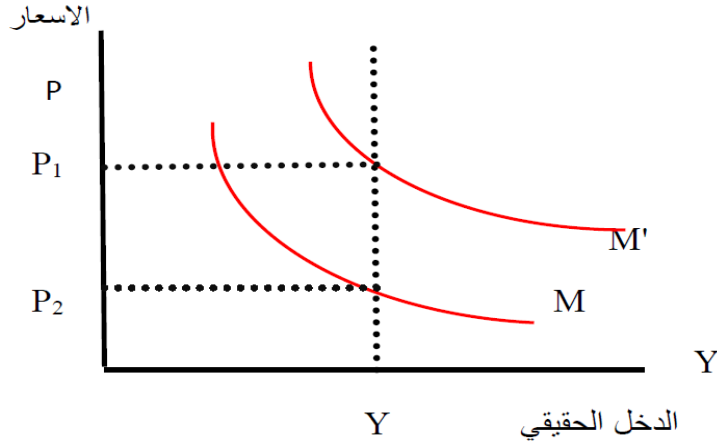
P: المستوى العام للأسعار (متوسط الأسعار لجميع المعاملات)؛

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص:81-84

Y: الحجم العيني لجميع المعاملات.

ولقد أشارت النظرية إلى أنه في الأجل الطويل فإن المستوى التوازني يعكس تغير عرض النقود الاسمي (Ms) وهذا يعني بأن كل من (P) و (V) لا يؤثران على مستوى التوازن، ولتوضيح ذلك أكثر أنظر الشكل:

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين الأسعار وعرض النقود



المصدر: كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 2010 - 1990 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2015، ص:41

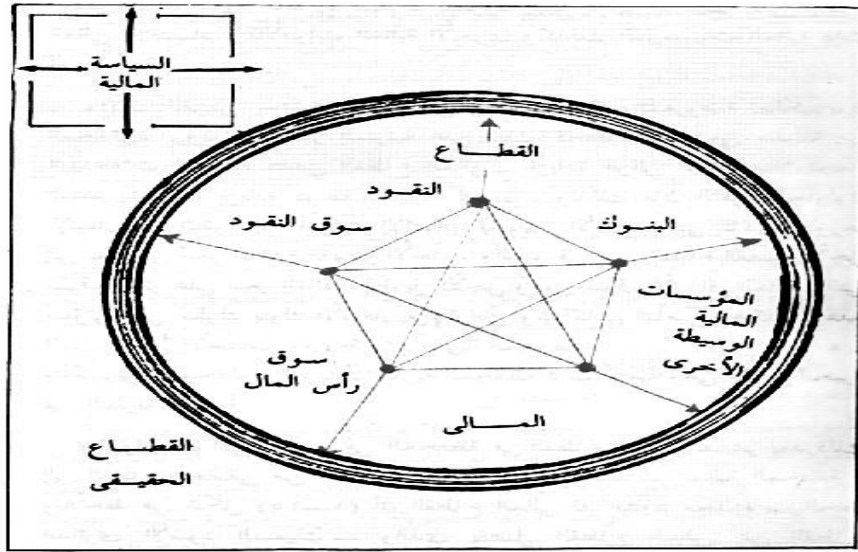
إذن فالملاحظ من خلال الشكل بأن انتقال منحنى عرض النقود إلى أعلى أي من M إلى M' سوف يؤدي إلى تغيير الأسعار من المستوي P2 إلى المستوي P1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي ثابت في اقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل.

وبالتالي فإن هذه النظرية توضح بأن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر في مستوى الدخل الوطني والمستوى العام للأسعار فقط في الأجل القصير من خلال التحكم في كمية النقود، بينما في الأجل الطويل فإن التغيير في كمية النقود فلن ينعكس إلا على المستوى العام للأسعار.

ثانيا: النظرية الكينزية.

إن الانخفاض المتكرر لسرعة دوران النقود الذي شهده العالم خلال أزمة الكساد الكبير يجعل من عامل سرعة دوران النقود من أجل المعاملات (V) متغيرا عبر الزمن، وهو بذلك يخالف الافتراض الذي وضعته النظرية الكلاسيكية القائم على ثبات سرعة دوران النقود، فقد نتج عن هذه الوضعية وظائف أخرى للنقود نتيجة لزيادة نشاط الأسواق المالية غير كونها وسيط للتبادل، وبالتالي فإن كمية النقود كما يراها الكينزيون ما هي إلا متغيرا من بين العديد من المتغيرات التي تؤثر على القطاع الحقيقي، ولإيضاح الفكرة أكثر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): عرض النقود من وجهة نظر الكينزيون



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 1343

زيادة السلع والخدمات تؤدي إلى تحسين أحوالنا المعيشية ولكن نفس الشيء لا يمكن قوله بالنسبة للقطاع المالي. فمضاعفة النقود أو الديون والأسهم العادية لن يكون لها أي أثر ما لم تكن بطريقة ما تؤثر على القطاع الحقيقي. فالسؤال الأساس للنظرية النقدية هو كيف أن التغيرات في القطاع المالي تؤثر على القطاع الحقيقي. والكينزيون الحاليون لديهم إجابة معقدة لهذا السؤال، نلاحظ من خلال الشكل أن النقطة التي تمثل النقود إنما هي نفس حجم النقاط الأخرى في القطاع المالي، وقد رسم الشكل بهذه الكيفية للتأكد على حقيقة أن الكينزيون المحدثون ينظرون إلى النقود على أنها أصل من بين الكثير من الأصول المالية، فهم يعترفون بأن النقود لها أهمية، وأحد أسباب ذلك هو أن عرض النقود من الممكن إدارته، بينما عرض الأصول المالية الأخرى لا يمكن إدارته هذا، بالإضافة إلى أن النقود تامة السيولة مقارنة بالأصول المالية الأخرى، ولكن بينما يرى الكينزيون أن النقود هامة إلا أنهم لا ينظرون إليها على أنها المسيطر على القطاع المالي في الاقتصاد فالأدوات المالية الأخرى وكذلك المؤسسات المالية ذات أهمية أيضا والآن لنفرض حدثت زيادة في كمية النقود المعروضة، فالكينزيون المحدثون يرون أن الآثار المترتبة على ذلك كخطوة أولى، هي سلسلة من التداخلات المعقدة داخل القطاع المالي فزيادة عرض النقود مثلا تجعل العامة يشعرون بزيادة درجة السيولة لديهم، ولذلك فإن الأفراد يحاولون الانتقال من النقود إلى أدوات الائتمان القصيرة الأجل، التي تؤدي بدورها إلى تخفيض سعر الفائدة القصيرة الأجل، والتغيير في سعر الفائدة القصير الأجل سوف يؤثر على سعر الفائدة الطويل الأجل وعلى سوق الأوراق المالية، والتي ستؤثر بدورها على سلوك بنوك الادخار والإقراض وشركات التأمين وهكذا، هذه السلسلة من الأحداث معروفة بنظرية "المحفظة"، والكينزيون المحدثون يرون أن نظرية المحفظة ذات أهمية وهي مفتاح الحيرة في النظرية النقدية¹.

¹سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 1343.

والمؤامرات التي تحدث في المحفظة في القطاع المالي ستتشر بعد ذلك إلى القطاع الحقيقي من خلال نشاطات كل المؤسسات المالية المختلفة، كما نلاحظ من الشكل أعلاه أن القطاع المالي له حدود محددة بالخط الدائري الأسود السميك والذي فصل القطاع المالي على القطاع الحقيقي، و يشير هذا الخط الحدودي إلى أن الكينزيون المحدثون يرون أن انتقال الاضطراب من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، هو احد المشاكل الأساسية التي يجب أن تقوم النظرية النقدية بتحليلها، أي أنهم يعتقدون انه من الأهمية بمكان أن نتفهم الطبيعة الدقيقة بميكانيكية الانتقال"، التي تربط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي وكيف يعمل وعما إذا كان قويا أو ضعيفا، وبوجه عام فإن تحليل الكينزيون لميكانيكية الانتقال إنما تكون من خلال معدل العائد، أي سعر الفائدة ومعدل الربح وما إلى ذلك.¹

ثالثا: النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

لقد شهدت المدرسة النقدية إضافات جديدة نابعة من تمسك أنصار هذه النظرية بالتأكيد على أهمية النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي والانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية، وبذلك فقد أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى القيادة الاقتصادية، وذلك من خلال إعادة صياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب والخبرات بفترات تتعدى القرن، ولقد تم رواج انتشار النظرية الكمية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية المتقدمة لفريدمان وأعضاء مدرسته، بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات من القرن الماضي.

يرى فريدمان بأن العوامل المؤثرة على الطلب على النقود مستقلة عن العوامل المؤثرة على الكمية المعروضة، فقد اعتبر فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر ($MV = PY$) معادلة التعريفية لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود، أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار، وبالتالي فإن هذه المعادلة لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود ($V = PY/M$) لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي (Y) وكمية النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P)، وتمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ كينز تحت ما عرف باسم مصيدة السيولة في أوقات الكساد، والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تتمصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود و الناتج الوطني، وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية¹².

¹ المرجع نفسه.

² أكرم حداد، مشهور هذاول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص: 121

ويرى فريدمان بالاستناد إلى فرضية استقرار أسعار الطلب على النقود من خلال آلية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ومن خلال خلق نقود جديدة عن طريق منح القروض للأفراد والمؤسسات ويسعر فائدة أقل من السابق، فإن أي تغيير على مستوى عرض النقود من شأنها إحداث تغيرات على مستوى الدخل الكلي، ومن خلال إقدام الوحدات الاقتصادية غير المصرفية على شراء الموجودات الحقيقية لأنها أرخص من الموجودات المالية مما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يرفض إدعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في الدخل، وذلك أن مرونة الطلب النقدي لمعدل الفائدة لا تحدث تغييرات مهمة على الطلب على النقود عندما يكون سعر الفائدة في أدنى مستوى له وهذا يعني أن فريدمان ينكر فكرة مصيدة السيولة، وبالتالي فإن مرونة الطلب الدخلية للنقود كما يراها فريدمان وذلك وفق الدراسات التي قام بها أكثر من واحد، وإنما بحدود 1.8 ، أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولها¹.

المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق الحكومي

تعكس النفقات العامة مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، فقد تطور حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة)، كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، ولهذا فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها وتعددت وتزايدت تقسيماتها مع اتساع واختلاف طرق وأوجه استخداماتها. وبناء على هذا سنتناول في هذا المطلب مختلف الجوانب المحددة لمفهوم النفقات العامة وأهم تقسيماتها والآثار الاقتصادية لها.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه.

أولاً: تعريف الإنفاق الحكومي (العام).

قصد الإحاطة بمفهوم النفقة العامة، نتناول تعريفها من الجوانب التالية:

- التعريف اللغوي:

"النفقة لغة مشتقة من " الإنفاق " وهو الإخراج، ويقال أن الشخص أنفق المال أي أخرج من حوزته وصرفه. ويعني "الإنفاق" لغة: بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير وفي شؤون الحياة، وأوجه الإنفاق هذه تسمى بالنفقات²، فإذا تم بذل هذه النفقات من طرف الدولة أو أحد أعضائها سميت بالنفقات العامة.

¹ ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 137

² معجم المعاني الجامع، معجم الكتروني على الموقع: <http://www.almany.com>، تاريخ الزيارة: 2020/04/22

- التعريف القانوني:

تمثل النفقة العامة "كل مبلغ نقدي يرصد ويجاز في الميزانية العمومية"¹. ويبين هذا التعريف جانبا واحدا من جوانب النفقة العامة وهو وجوب ظهورها في الميزانية العمومية. ويجدر بنا الذكر أن النفقات العامة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لتنوع الأنظمة السياسية للدول واختلاف الحاجات التي تحددها السلطات العامة والتي تستدعي إنفاقها وإدراجها في ميزانيتها العمومية. وعادة ما تحدد أعباء الدولة التي تستوجب الإنفاق العمومي بشكل واضح بقانون المالية.

- التعريف الاقتصادي:

يختلف الاقتصاديون في تعريف النفقات العامة فمنهم من يعرفها على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"². أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ هذه الحاجات العامة أشكالا متعددة: حيث أنه يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات".

كما تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها).

وتعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.³

وبناء على ما سبق وبأخذ الاعتبار كلا الجانبين (الاقتصادي والقانوني) نقترح التعريف التالي للنفقة العامة: تمثل النفقة العامة اعتمادا ماليا أقر من السلطة التشريعية وأجيز في الميزانية العمومية، يقوم بتنفيذها شخص عام ممثل في الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع احتياج عام حدد مسبقا في قانون المالية.

ثانيا: أركان النفقة العامة

يتضح لنا من التعاريف السالفة الذكر أن النفقات العامة تتكون من ثلاثة أركان أو عناصر أساسية تتمثل في كون النفقات العامة مبلغ نقدي، وكونها تصدر عن شخص معنوي وكون الغرض منها هو تحقيق المنفعة العامة. وفيما يلي توضيح للعناصر السابقة.

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص:27.

² محمود حسين الوادي، زكريا احمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2007، ص:117.

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص:173.

1- الشكل النقدي للنفقة العامة:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، و يرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى¹:

- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق العام في شكل نقدي؛
- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره، التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال لهذه السلطات لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر؛
- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.

2- صدور النفقة العامة عن أو شخص عام:

فالجهة الوحيدة التي تتولى الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها والمقررة من السلطة التشريعية، ففي حالة قيام أفراد أو مؤسسات بتبرع لبناء مسجد مثلا أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا من النفقة العامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة².

لقد اعتمد الفكر المالي للترقية بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما³:

- معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة وهذا هو المعيار التقليدي؛
- معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

3- هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة⁴.
يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي

¹ أحمد جامع، المالية العامة، مكتبة وهبة، القاهرة، دون سنة نشر، ص: 41.45.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 122.

³ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص: 119.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص: 33.

لكل مجتمع، وهنا يتبادر التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة، فالماليون التقليديون أمثال: (جون ستيوارت، كارل ماركس) يرون تحقق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة، أما إذا رجعنا إلى الفكر المالي الإسلامي فمفهوم الحاجة ينطلق أصلاً من شعور النفس البشرية بالضعف والافتقار، و يربط هذا الفكر صفة عمومية النفقة على إشباعها للحاجات العامة دون الخاصة، فأصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية، ويقسم الفكر المالي الإسلامي الحاجات العامة.

تبعاً لمعيار المصلحة العامة إلى¹:

- الضروريات: وهي ما لا غنى عنه لبقاء المجتمع و حياة الأفراد مثل: الدفاع، الصحة... الخ؛
- الحاجيات: وهي ما تصعب الحياة بدونها، و تصبح شاقة بفقدانها مثل: مرافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الخدمات الأساسية؛
- الكماليات: وهي التي تسهل حياة الأفراد و تضيء عليها نوعاً من الراحة و المتعة مثل مرافق الترفيه من حدائق، ملاهي، منتجعات سياحية... الخ.

لكن مع تطور دور الدولة اتسع مضمون الإنفاق العام ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة المحافظة على المال العام.

الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنين النفقات العامة للدولة. ويتوقف بنين النفقات العامة على ما تنقسم عليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع، وسوف يتم تقسيم النفقات العامة إلى الأقسام التالية:

أولاً: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها:

وتقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلى أربعة نفقات أساسية وهي²:

¹ حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس، المالية العامة من المنظور الإسلامي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010 ، ص:125

² محمود الحسين الوادي، زكرياء احمد عزام، مرجع سابق، ص:135-136.

- 1- النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج، مثل نفقات الأمن و الدفاع و العدالة و غيرها؛
- 2- النفقات العامة الاجتماعية: تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في (إعانات للأسر، منح للبطالين...)
- 3- النفقات العامة الاقتصادية: ويقصد أنها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة؛
- 4- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام والسندات و الأوراق المالية الأخرى؛
- 5- النفقات العامة العسكرية: وهي النفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة و برامج التسليح في أوقات السلم و الحرب و شراء الأسلحة و قطع الغيار اللازمة.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها.

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية و مدى تأثيرها علي توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية¹:

- 1- النفقات الحقيقية: هي النفقات العامة التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات و من أمثلتها مرتبات و أجور موظفي الدولة و الصرف على الخدمات التعليمية و الصحية و القيام بالمشروعات الإنتاجية و ما يتطلبه من معدات و تجهيزات مادية و خبرات فنية لإدارتها و هذا النوع من النفقات يساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنتاج القومي من خلال وجود طلت فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الإنتاج و يولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات (الطلب الفعال).
- 2- النفقات التحويلية: تشمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، و تنقسم إلى النفقات التحويلية الاقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية و النفقات التحويلية المالية.

¹ محمد الحصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص:71-72

ثالثا: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية¹:

- 1- **النفقات العادية:** يقصد بالنفقات العامة العادية تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا، دون أن يعني هذا ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته. مثل (أجور الموظفين و أثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب و غيرها)؛
- 2- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات على الكوارث، الحروب... الخ.

رابعا: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها

يستند تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وطنية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها²:

- 1- **النفقات الوطنية:** وهي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع و القضاء و الأمن.
- 2- **النفقات المحلية والإقليمية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي وترد في ميزانية هذه الهيئات.

خامسا: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية

تنقسم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع، فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، و نفقات مولدة، و نفقات منتجة و نفقات حكومية، وأخيرا نفقات استثمارية. وسنحاول تعريف كل صنف فيمايلي³:

- 1- **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:** وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة و خدمات الكهرباء و الماء؛
- 2- **النفقات العامة مولدة:** وهي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني و أمثلة علي ذلك نفقات الصحة العامة و التعليم العام؛

¹ محمود الحسين الوادي، زكرياء احمد عزام، مرجع سابق، ص: 137.

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص: 65

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 56

- 3- النفقات العامة المنتجة: هي النفقات التي تولد بالإضافة للدخل الوطني و هي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها علي الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة و هي ما يسمى بالخدمات المعمرة، و أمثلة ذلك: المباني الحكومية، الحداثق و المنتزهات العامة؛
- 4- النفقات العامة الحكومية: هي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية؛
- 5- النفقات العامة الاستثمارية: هي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، و من ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

لقد تحولت النظرة لدور النفقات العامة من فكرة النفقات المحايدة إلى فكرة النفقات الايجابية والمؤثرة في كل جوانب الحيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي ستقتصر دراستنا علي آثار النفقات العامة، ولمعرفة الأثر المتوقع الذي يمكن أن تحدثه نفقة معينة. وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة المباشرة وغير المباشرة.

أولاً: آثار النفقات العامة المباشرة: وتشمل:

- 1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:
 - أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد علي العمل من خلال رفع الكفاءة ولأهمية المبنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا.¹

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتببات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني لمنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعميمية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد عمى العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار، وبالتالي فان تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد علي العمل، وكذلك في قدرتهم عمي الادخار والاستثمار.

- الأثر المباشر للإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكنية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى

¹ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:57

نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.¹

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

يقصد بالآثار المباشرة لمنفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، تباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي عن طريقتين، أولهما شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية، وثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يتوقف عن طبيعة هذه النفقات أي على العرض الذي تخصص له تلك النفقات.

3- أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، تغيير حالة توزيع الدخل القومي، عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي لمدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع. حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية، التي تقوم عمى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة، التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة أي ما يعرف بأبعاده توزيع الدخل القومي باستخدام النفقات العامة.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، تتمثل في الأجور، الفوائد، الربح والأرباح، أي تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين، وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي لمدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية عمى الدخل الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، تعتمد الدولة بشكل كبير الأدوات المالية في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر عمى تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقدم خدمات غير قائمة بمتجزئة، فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية.²

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، مرجع سابق، ص: 143

² خالد الخطيب، احمد الشامية، مرجع سابق، ص: 104.

ثانيا: آثار النفقات العامة غير المباشرة

1- اثر المضاعف:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك¹.

ولتوضيح فكرة المضاعف في حالة النفقات العامة أو الأثر غير المباشر لمنفقات العامة، نستعين بالمعادلات التالية: فكما نعلم فإن الطلب الكلي (DG) يتكون من الإنفاق الإستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، والإنفاق الحكومي أو العام (G)، وصافي المعاملات مع الخارج (X-M)، وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي كما يلي:

$$DG = C + I + G + (X - M)$$

وعند التوازن أي توازن سوق السلع والخدمات، يكون الطلب الكلي مساويا للإنتاج الكلي أي العرض الكلي الذي نرمز له بالرمز (OG) أي إن:

$$OG = DG = C + I + G + (X - M)$$

وهو شرط التوازن، ونعلم أن الإنتاج الكلي أو العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي نرمز اليه بالرمز (Y)، وعليه يكون إذن لدينا:

$$OG = DG = Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} C = c_0 + cy \\ y = Y - Tx_0 - tY + TR_0 \\ Tx = Tx_0 + tY \\ TR = TR_0 \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ X = X_0 \\ M = M_0 + mY \end{array} \right.$$

حيث ان:

Yd: الدخل المتاح، c₀: الاستهلاك المستقل.

I₀: الاستثمار المستقل، TR₀: التحويلات المستقلة.

M₀: الواردات المستقلة، X₀: الصادرات، Tx₀: الضرائب المستقلة، t: معدل الضريبة

c: الميل الحدي للاستهلاك، m: الميل الحدي للاستيراد.

نعوض المعادلات السلوكية في المعادلة رقم (01) ونتحصل على:

$$Y = c_0 + cy + I_0 + G_0 + (X_0 - M_0 - mY)$$

$$Y = c_0 + c(Y - Tx_0 - tY + TR_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y(1 - c + ct + m) = c_0 - cTx_0 + cTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 81.

$$Y = \frac{c_0 - cTx + cTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - c + ct + m}$$

ومنه أي زيادة في الإنفاق العام أو الحكومي (G)، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني وهذا كما يلي¹:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1 - c + ct + m} \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1 - c + ct + m} \Delta G \quad \begin{cases} 0 < C < 1 \\ 0 < m < 1 \end{cases}$$

أو بعبارة أخرى، إذا تغير الإنفاق العام بوحدة واحدة بتغير دخل التوازن ب ΔY ويكون دائما أكبر من الواحد، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، معناه أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، ولذا سمي بالمضاعف.

-2 اثر المعجل:

يمثل اصطلاح المعجل في تحميل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها عمى نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزياتين يعبر عنها بمبدأ المعجل².

وبعبارة أخرى الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الدخل الوطني بشرط عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج. فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين. وحيث أن إنتاج كمية معينة من سلعة ما يتطلب استخدام حجم معين من رأس المال، فإذا ما ارتفع الإنفاق على صناعة معينة أي وارتفع الطلب النهائي عليها، فإن هذا الارتفاع سيستلزم ارتفاع الإنتاج لمقابلته وبالتالي التوسع وبنفس النسبة في رأس المال المستخدم في هذه الصناعة. لكن هذا الاستثمار المولد لن يتوقف عند هذا المستوى بل سيؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة³. ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، والتي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي، وتبعاً لطبيعة كل صناعة.

¹ أسماء ناويس، اثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر (1999-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، تحليل الاقتصادي، جامعة الشلف، 2013-2014، ص:30

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص:83

³ رفعت محبوب، المالية العامة والايادات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص:108

المطلب الثالث: ماهية التضخم.

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن على الرغم من اهتمام جل الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبير بينهم حول تعريفه، أنواعه، أسبابه والنظريات الاقتصادية المفسرة له وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه لاستخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعب، لذا سوف نتعرض في هذا المبحث لدراسة التضخم وأنواعه المختلفة وكذا الآثار الاقتصادية والاجتماعية له.

الفرع الأول: تعريف التضخم وأسبابه.

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات¹، إلا أن المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار².

أولاً: تعريف ظاهرة التضخم.

من أجل الإلمام بظاهرة التضخم وفهمها أكثر يجب أن نصنف التعاريف الخاصة بالظاهرة إلى معيارين:

1- التعاريف المبنية على أسباب نشأة التضخم

- تعريف التضخم حسب النظرية الكمية النقدية: إن المدرسة النقدية ترجع في تفسيرها للتضخم مذهب نقديا حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه ظاهرة نقدية تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة³، فالتضخم حسبهم يعني كل زيادة في كمية النقد المتداول ستؤدي حتما إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يوضح أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث ظاهرة التضخم.
- تعريف التضخم على أساس نظرية التدخل والإنفاق: ترى هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الإنفاق النقدي وبالتالي ازدياد الدخل النقدي يسبب زيادة في ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثبات.
- تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: التضخم حسب هذه النظرية يكون نتيجة الخلل التوازني ما بين العرض والطلب، فهناك من الاقتصاديين من وضع تعريفه وتحليله لظاهرة

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، 2000، ص:19.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال-التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000، ص:357.

³ غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجبل، بيروت، 1990، ص:24.

التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه زيادة في الطلب مقابل العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2- التعاريف الموضوعية على مظاهر وخصائص التضخم

يرى أصحاب هذا المعيار بأن تعريف التضخم موضوعية أساسا على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاعات الأسعار ومن هؤلاء الاقتصاديين نذكر: مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو وغيرهم.

- فيعرف التضخم روبنس أنه ارتفاع غير منظم للأسعار، ويعرفه مارشال بأنه ارتفاع الأسعار، بينما يعرفه فلامان أنه حركة الارتفاع العامة للأسعار، أما كلوزو فيعرفه أنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

- الكثير من العلماء المختصين في مجال المالية والاقتصاد يعتبرون بأن التضخم هو الارتفاع في الأسعار حتى أصبح هذا المفهوم شائع بين معظم الناس، ويشترط بعضهم في هذا المفهوم الاستمرارية والدوام في الارتفاع، ولهذا السبب لا يمكن الارتفاع المؤقت أو المنقطع أن نسميه تضخما، ومن بين هؤلاء العلماء كاردينيراكلي حيث قال بأنه " الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار، وبدوره G.olive انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)¹.

- وهناك من يعتبر بأن التضخم هو التزايد في الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود هوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجهة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج زيادة ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.

مما سبق يمكن تعريف التضخم بصفة عامة " بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن".

ثانيا: أسباب ظاهرة التضخم.

يمكن حصر العوامل المسببة للتضخم في ثلاث عناصر أساسية، أولا العوامل التي تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع، ثانيا العوامل التي تدفع بالعرض نحو الانخفاض، ثالثا في الاختلالات الهيكلية، وعلى هذا الأساس يطلق على هذه الأسباب في بعض الأحيان بنظريات تفسير أسباب التضخم.

1-التضخم بارتفاع الطلب الكلي

يتولد التضخم نتيجة وجود اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فانه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد، دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة حقيقية في الإنتاج

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص:214

من الأفراد الذين تحصلوا هذه الأرصدة النقدية، ويؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يسمى بتضخم الطلب¹، وتحدث هذه الاختلالات نتيجة لأسباب عدة أهمها²:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف؛
- العجز في الميزانية العامة للدولة، الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج وخاصة حالة التشغيل الكامل؛
- تمويل العمليات الحربية؛
- الارتفاع في معدلات الأجور؛
- التوقعات والأوضاع النقدية.

2- التضخم بانخفاض العرض الكلي.

لقد ساهم اقتصادي كمبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار وأن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد أرفق تطورها تطوراً مماثلاً لنظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً لقوله لانخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضاً كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي³:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص؛
- كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب الظروف وتتغير من فترة إلى أخرى؛
- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة... الخ؛
- النقص في رأس المال العيني: أن انخفاض إنتاجية في رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى، ويؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين

¹ صبحي نادر فرينة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص: 250

² غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مرجع سابق، ص: 112

³ جمال حرسين، أيمن أبو خضير، عماد حضاونة، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة و التوزيع، عمان، 2002، ص: 129

النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قيمة العملات الأجنبية وغيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية¹.

3- التضخم الهيكلي.

يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة المميزة من خلال الزمان والمكان، والكميات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية وتوزيع الموارد المالية داخل المجتمع ونجد أسبابها إما سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي²:

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس أيضا ضغوط تضخمية، في الإعانات الاجتماعية مثلا لا يقابلها أي إنتاج، في حين يزيد الطلب؛
- طريقة التوزيع في البناء الاقتصادي؛
- شكل المشروعات المكونة للوحدة الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي؛
- زيادة النفقات العسكرية خاصة في حالة الحرب.

الفرع الثاني: أنواع ظاهرة التضخم.

من المعلوم أن للتضخم عدة أنواع تختلف في آثارها من نوع لآخر على حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة فيه، إلا أنها تشترك في جوهرها، كون أن التضخم يعني في الأخير انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن بين هذه الأنواع نجد العديد من التقسيمات تدرج ضمنها عدة أشكال من التضخم لعل أبرزها ما يلي:

أولا: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يتم التمييز بين عدة أنواع من التضخم حسب درجة تحكم ورقابة السلطات النقدية في الدولة على المستوى العام للأسعار، ففي بعض الحالات يلاحظ ظهور ملامح للضغوط التضخمية على الاقتصاد إلا أنها لا تنعكس على المستوى العام للأسعار كنتيجة للرقابة الشديدة التي تنتهجها الحكومة على أسعار السلع والخدمات³، ويمكن التمييز بين نوعين من الاتجاهات التضخمية بهذا المفهوم⁴:

1- التضخم المكبوت: يحدث عندما تتدخل الدولة بقوة القانون وذلك بوضعها تدابير وإجراءات

صارمة، والقيود التي تمنع من مواصلة ارتفاع الأسعار مثلا سياسة التسعير الإلزامي، وذلك عن طريق

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص:115

² مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص:597

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص:188.

⁴ عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص:449.

نظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، وذلك أن الدولة تقوم بالسماح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية من خلال سيطرتها على الأسعار رغم ارتفاع المداخيل النقدية، ولكن لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي لا يسمح له بالظهور.

2- **التضخم المكشوف:** هو عكس التضخم المكبوت، أي الزيادة في ارتفاع الأسعار دون تدخل الدولة للحد منه، بالإضافة إلى موقف الدولة تتدخل عوامل أخرى كالظروف الاقتصادية السائدة، وكذا العوامل النفسية للأشخاص من مشتريين وبائعين، مما يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغطها نتيجة إما لزيادة الطلب على الخدمات والسلع أو زيادة الإنتاج.

3- **التضخم الكامن:** يشمل الدخول النقدية التي تزداد بشكل كبير وغير طبيعي دون أن تجد منفذا منها لإنفاقها على سلع الاستهلاك، والاستثمار نتيجة تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة وفرض القيود لمنع إنفاق الدخول المتزايدة على السلع الضرورية، وذلك بسبب نقص المعروض منها وزيادة الطلب عليها وهو ما يفقد النقود وظيفتها كوسيط للمبادلة، فيبقى بذلك التضخم كامنا بسبب انكماش الإنفاق بمختلف أوجهه الاستهلاكية والاستثمارية، حيث يزداد الدخل دون أن يقابله زيادة في الإنفاق¹.

ثانيا: حسب مدى حدة التضخم

ويمكن تقسيمه حسب درجة قوته وحدته:

1- **التضخم الزاحف:** يتميز بازدياد بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا خلالها يكون الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع طبيعي على المدى الطويل قد لا يتعدى 15% خلال عشر سنوات، كما وقع في الأرجنتين (1970-1980)، لهذا يسمى بالتدريجي ومن خصائصه ما يلي²:

- زيادة دائمة ومنتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع؛
- الكيفية والارتباط بحيوية وديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات؛
- النمو والتزامه بمكانيزم التقدم النقدي.

2- **التضخم الجامح:** هذا النوع ينتج من التضخم الزاحف ويكون أكثر قوة وعنفا، فيوجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة من الزيادات الكبيرة والمنتالية أن تفقد النقود وظائفها كوحدة قياس ومخزن للقيمة، وهذا النوع يؤدي إلى انهيار النظام النقدي كليا وقد تواجد هذا النوع

¹ أسماء محالييف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2016، ص: 23

² أسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة، بيروت، 1999، ص: 88

من التضخم في مراحل الأزمات الاقتصادية والحروب، وعلى سبيل المثال ما حدث في ألمانيا حيث انهار النظام النقدي الألماني حتى أن كثير من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة واستخدام السلع بدلا من النقود، حيث كان التاجر يحدد سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات.

ثالثا: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

تختلف الاتجاهات التضخمية باختلاف القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يوجد في سوق السلع يختلف عن الموجود في سوق عوامل الإنتاج والتي نستعرضها فيما يلي¹:

- 1- **التضخم في أسواق السلع:** حسب كينز هناك نوعين:
 - **التضخم السلعي:** وهو الذي يقع في قطاع صناعات الاستهلاك فيعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار؛
 - **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستثمار فيعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.
- 2- **التضخم في سوق عوامل الإنتاج:**
 - **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق حيث أن زيادة هامش الربح عن كل ارتفاع في الطلب أو الأجور؛
 - **التضخم الداخلي:** يحدث بسبب الزيادة في نفقات الإنتاج كأجور العمال حيث يرى كينز أنه عندما تتساوى نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإنه قد تحصل حالة من التوازن فنشأ هذا النوع من التضخم

رابعا: حسب الأسباب والظروف المساعدة

ومن خلال هذا الجانب نذكر الأنواع الآتية:

- 1- **التضخم الطبيعي:** يحدث نتيجة الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف القوية وانتشار الأمراض والأوبئة... الخ، كما حدث في نهاية سنة 2004 في الزلزال والمد البحري لتسونامي حيث الزيادة في الأسعار بمستوى عالي جدا في دول جنوب شرق آسيا؛
- 2- **التضخم الطلبي:** حدوثه يرجع إلى الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي بسبب ارتفاع الدخل للفرد مما ينتج عنه تضخم في الأجور والأرباح دون الزيادة في الإنتاج؛
- 3- **التضخم الناشئ عن التكاليف:** يجعل نتيجة زيادة أسعار الخدمات وعوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لهم، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار؛
- 4- **التضخم المستورد:** يوجد ثلاث حالات تفسر هذا النوع من التضخم وهي كالاتي:

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص: 60

- ارتفاع التكاليف: الزيادة في أسعار المواد الأولية أو المواد الاستهلاكية المستوردة ينتج عنه ارتفاع في تكاليف إنتاجها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- زيادة السيولة: أن استيعاب كمية من السيولة سيزيد لا محالة من السيولة في الاقتصاد مما ينتج عن تغيرات في الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار؛
- الدخل المحلي: إن ارتفاع الطلب الأجنبي سيؤدي إلى تسجيل في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات وبالتالي الزيادة في الدخل القومي ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي وعند الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب سيصبح تضخماً استناداً إلى قيمة مضاعف التجارة الخارجية¹.
- 5- التضخم الذاتي: يكون تلقائي ليس سببه الزيادة في الطلب إنما راجع لارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية، كما حدث في الو أ م (1957-1960) أين شهدت هذه الفترة زيادات متتالية لمعدلات الأجور والأسعار دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.
- 6- التضخم الدوري: وتتميز به الدول الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

الفرع الثالث: آثار ظاهرة التضخم (الاقتصادية و الاجتماعية).

يعد التضخم ظاهرة عالمية تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متباينة، فالتضخم يعتبر أمراً غير مرغوب فيه، وينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي، وفيما يلي سنقوم باستعراض هذه الآثار على النحو التالي:

أولاً: الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم: من بين أهم الآثار الاقتصادية نذكر:

1- أثر التضخم على الإنتاج:

يرى كينز أن ارتفاع متوسط الأسعار يمكن أن يكون له آثار حسنة على الإنتاج لاسيما عندما تكون هناك موارد غير مستغلة أو معطلة في الاقتصاد الوطني، فارتفاع الأسعار يولد توقعات متفائلة بين المنتجين لزيادة هوامش الأرباح خاصة عندما تتجه مستويات الأسعار لترتفع بمعدلات أعلى من مستويات ارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي سيحث المنتجين نحو الاستثمار بشكل أكبر وسيزداد تبعاً لذلك التوظيف والإنتاج والدخل حتى يصل

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر، عمان، 2014، ص: 219.

الاقتصاد لمرحلة التوظيف الكامل. بعدها فإن أي ارتفاع في الأسعار لن يزيد الإنتاج والدخل والتوظيف، وبالتالي فإن الارتفاع القليل والمتوسط في مستوى الأسعار قد يكون لها أثر مفيد.

ويمكن تلخيص الآثار السيئة للتضخم على الاقتصاد الوطني فيما يلي:

- إن الاتجاهات التضخمية الحلزونية سوف تلغي بالضرورة تلقائية وميكانيكية أسعار السوق وتصبح غير ملائمة؛
- إن لم يكن التضخم مراقبا فإنه يحطم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها خارج الدولة؛
- بوجود التضخم تتدهور القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك إقدام على الادخار وبالتالي ضعف التكوين الرأسمالي؛
- يؤدي التضخم إلى تشجيع الاكتناز وبالتالي انخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء؛
- يؤدي التضخم إلى إحداث المضاربات والعمل على تحقيق أرباح سريعة بدلا من تطوير الإنتاج والنهوض به بسبب حدوث الإضرابات في العلاقات الاقتصادية؛
- التضخم يؤدي إلى التأثير على نمط الإنتاج بعيدا على السلع الضرورية تجاه السلع الكمالية التي يكثُر الطلب عليها.

2- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

يتأثر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول الثابتة بسبب التضخم نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للنقود وللدخل، بينما المنتجين والتجار والمضاربين يستفيدون بسبب الريح المفاجئ، وذلك لارتفاع الأسعار ويستفيد المقترضون بشكل أكبر ويتضرر المقرضون من ذلك، وكذا عمليات البيع لأجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل دائم، ومن الصعب حينها استعمال هذا النوع من البيع في الدول التي تعرف باستمرار ارتفاعا متسارعا في المستوى العام للأسعار، ومن هنا سنتطرق إلى أثر التضخم على مختلف الأعوان الاقتصاديين¹:

- **المدينين والدائنين:** الدائنون هم في معظم الحالات من يخسرون لأنهم يقتضون كمية أقل من السلع والخدمات، كما يمكن لهم أن يستلموا عندما تكون الأسعار منخفضة على عكس المدينون الذين يرجون لأنهم يرجعون ديونهم بالنقود التي أصبحت قيمتها الشرائية قليلة مما كانت عليه في وقت حصولهم على القروض، فبذلك فإنهم يضحون بأقل قدر من الخدمات والسلع مقارنة إذا قاموا بالسداد عندما تكون الأسعار منخفضة؛

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص 459

- أصحاب المداخيل الثابتة: تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين تكون مداخيلهم من العقارات السكنية وملكية الأراضي، والفوائد على التراث، وموظفي المؤسسات والهيئات المختلفة والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية وغيرهم، حيث إن ارتفاع الأسعار ينتج عنه نقص في المداخيل الحقيقية لهذه الفئة نظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به المداخيل؛

- رجال الأعمال: معظم رجال الأعمال يحققون ربحا كبيرا في حالة ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان جل نقودهم على شكل سلع فتزداد الأرباح بشكل أكبر من تزايد التكاليف، أما بالنسبة للمستثمرين في السندات في حالة ارتفاع الأسعار فإنهم يخسرون.

3- أثر التضخم على التنمية الاقتصادية:

إن التضخم له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية حيث يكون الاقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الاقتصادي ومستقبلها، حيث يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمار والمداخيل ونقصان في متوسط الإنتاجية في الاقتصاد المحلي¹.

4- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات المحلية من سلع وخدمات هذا ما يؤدي إلى نقص الطلب عليها من الخارج، أي نقص الطلب على الصادرات الوطنية وزيادة في الواردات لانخفاض أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية.

5- أثر التضخم على العملة:

ينتج عن التضخم إضعاف العملة وفقدانها قيمتها كمخزن مما يلجأ الأشخاص إلى الاحتفاظ بالسلع بدل الاحتفاظ بالنقود فتزداد رغبتهم في إنفاق النقود وتنقص رغبتهم في الادخار مما يجعلهم يتجهون إلى شراء العقارات وتحويل نقودهم إلى ذهب و عملات أجنبية.

ثانيا: الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم

لا تقل خطورة النتائج الاجتماعية عن النتائج الاقتصادية للتضخم بل في بعض الحالات تتعدها كونها تمس بالاستقرار السياسي للبلد، ولعل أهم الآثار الاجتماعية للتضخم ما يلي:

1- تفشي الرشوة و الفساد الإداري:

إن الانخفاض في القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى، سيعمم من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي واهتمام الموظفين بالبحث عن فرص لتعظيم دخلهم سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، الأمر الذي من شأنه أن يخفض إنتاجية العمل والحافز لديهم

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 93

كنوع من عدم الرضى لعدم عدالة الأجور وتوزيع الدخل¹، وقد يدفع ببعض الموظفين أو الأفراد لتلقي مقابل مادي جراء تقديم خدمة تدخل ضمن واجباتهم في العمل و التي يتلقون مقابلها أجرهم الشهري، أو يتعدى الأمر حتى تقديم خدمات غير قانونية نظير مبلغ مادي.

2- ظهور الاستهلاك الترفي:

إن ظهور التضخم سيدفع باتجاه ظهور الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء، وهذه الشريحة أو المجموعة التي ازداد غناها على حساب الفقراء لن تكون أولويتها تطوير الاقتصاد الوطني بقدر زيادة ثرائها الفاحش، فيظهر لديها ما يسمى بالاستهلاك الترفي وتتخلى بالمقابل عن فكرة العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي².

3- أثر التضخم على الوضع الاجتماعي للمثقفين:

تعد شريحة المثقفين من أهم الشرائح والطبقات الاجتماعية في أي مجتمع نظرا لأنها تقود عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي التي تنتج الأفكار والنظريات ونظم العمل وتطور الهياكل الإدارية وطرق الإنتاج وغيرها، فالضغوط التضخمية تدفع بأصحاب هذه الفئة اللجوء إلى بيع ممتلكاتها من أراضي وعقارات وإنفاق ما ادخرته سابقا لكي تحافظ على مكانتها الاجتماعية، بل قد تضطر إلى العمل بأي مهنة أو أي عمل لا يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها الثقافية³.

المبحث الثاني: أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم

إن ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم آثاره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خاصة، يدفعنا نحو ضبط آليات السياسات الاقتصادية لكبح معدلات التضخم والحفاظ عليه ضمن مستويات معقولة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الآليات التي تؤثر على التضخم والمتمثلة أساسا في العرض النقدي والإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: تأثير العرض النقدي على التضخم

تعتبر النقود متغير استراتيجي يؤثر على النشاط الاقتصادي، فهي تمس جميع قطاعات الاقتصاد بشكل عام إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، لذا سنعرض في هذا المطلب أدوات

¹ أكرم حداد، هناول، مرجع سابق، ص: 208

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص: 268-269

³ المرجع نفسه، ص: 267-268

السياسة النقدية وما تسعى إليه لتحقيق أهدافها من بينها التحكم في معدلات التضخم، كما سنتطرق للنظريات المفسرة للعلاقة بين العرض النقدي والتضخم.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي والتي تتمثل في السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، التغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصصة، والتغير في متطلبات الاحتياطي التي تؤثر على المضاعف النقدي حيث يتم استخدامها لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أولاً: سعر إعادة الخصم

من الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية لعملائها القيام بخصم ما يقدمونه لها من الأوراق التجارية، ومضمون هذه العملية قيام البنك التجاري بإعطاء العميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصصة، وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوماً منها فائدة بمعدل معين يسمى بمعدل الخصم، بحيث أنه كلما زاد هذا المعدل كلما زادت تكلفة الخصم، بعدها تلجأ تلك البنوك بدورها إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وذلك بغرض الحصول على كل ما يلزمها من السيولة لازمة للقيام بأنشطتها المختلفة.

ومن هنا يمكننا تعريف معدل إعادة الخصم بأنه "الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من أفراد ومؤسسات، وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية"¹.

حيث يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أزدادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي²:

¹ عبد المنعم السيد علي: مرجع سابق، ص 397

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005:ص:147-149

1- رفع البنك المركزي لمعدل الخصم:

في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية فانه سوف يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم، و الذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها (أي على الفائدة الذي تقرض بها عملائها). ومعنى ذلك إن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك لعملائها، وسوف يقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.

2- التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية:

يستطيع البنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة سعر إعادة الخصم التأثير في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية للبنوك التجارية. فرفع سعر إعادة الخصم يترتب عليه إحجام البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، فتتقص السيولة اللازمة لهذه البنوك بغرض خلق الائتمان، ويقل حجم نقود الودائع وعرض النقود.

ثانياً: عمليات السوق المفتوح

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية، وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك أكثر فعالية¹.

وبالتالي عند رغبة البنك المركزي في علاج التضخم فانه يتدخل في السوق النقدية عارضاً أو بائعاً للأوراق المالية وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية ما يؤدي إلى انخفاض سيولة البنوك التجارية وكذا قدرتها على الإقراض.

وتحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية فترفع

¹ النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1977، ص: 198

الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعاً للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية منها نقداً فتتخفف الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة¹.

كذلك يعد نجاح هذه السياسة وفعاليتها محدودة أيضاً في أوقات التضخم الجامح، حيث يعتمد هذا النجاح على حجم ما في حوزة البنك المركزي من أوراق مالية حكومية، علماً أن ما في حوزته من تلك الأوراق قد لا يكون من الضخامة بحيث يمكنه التأثير في أحوال السوق، وكذلك على مدى استعداده لتحمل الخسائر.

يضاف إلى ذلك أنه في فترات التضخم لا يتأثر رجال الأعمال بارتفاع أسعار الفائدة، حيث تمكنهم الأرباح المرتفعة في تلك الظروف والناجحة عن تضخم الأسعار من تحمل هذا الارتفاع دون أن يتأثر ميلهم للاستثمار.

لذا ففي مثل هذه الظروف قد يكون من الأفضل أن يلجأ البنك المركزي إلى إتباع السياسة التي تقوم على رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى بيع الأوراق المالية حتى تدعم كلا السياستين السابقتين، وتزيد من فعاليتها.

ثالثاً: سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك أن يقوم بتغيير هذه النسبة عند اللزوم، حيث استخدمت هذه الوسيلة لممارسة الرقابة على عرض النقود، ويبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية².

وتستعمل هذه الأداة لتعويض سياسة سعر الفائدة أو تعزيز دورها، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدل الاحتياطي الإلزامي بهدف زيادة تكلفة السيولة البنكية والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني انخفاض النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك في منح

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 151

² Hary D.Hatchinson, income, Employment and Economic Growth, Hall Inc, 1984,p :181

القروض، مما يدفع هذه الأخيرة إلى نقل هذا الارتفاع إلى أسعار الفائدة المطبقة على قروض العملاء بسبب انخفاض فوائدها النقدية، فينخفض الطلب على القروض مما يقلل من حدة الضغوط التضخمية. أما في حالة الكساد وتباطؤ النشاط الاقتصادي فإن البنك المركزي سيعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بهدف تخفيض تكلفة السيولة لتشجيع الاستثمارات ودعم قيمة العملة الوطنية¹.

وتعد هذه الوسيلة أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية في معالجة التضخم، كما أنها تقلل من ضرورة تدخل البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة في السوق النقدي، بالإضافة إلى أنها تجعل المضاعف في السوق النقدي أكثر استقراراً وقابل للتنبؤ، وهي تساهم في السيطرة على التوسع في القروض والإصدار النقدي في الاقتصاد، كما تمثل مصدراً لزيادة مداخيل البنك المركزي.

الفرع الثاني: النظريات المفصلة للعلاقة بين العرض النقدي والتضخم.

أولاً: التضخم في النظرية الكمية للنقود

يرى أصحاب هذه النظرية أن التضخم هو نتيجة طبيعية لزيادة كمية النقود المتداولة بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، سواء تعلق الأمر بالأجل القصير حيث يترتب على زيادة عرض النقود عن الطلب عليها "أي إذا حدث فائض نقدي" ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار أو في الفترة طويلة الأجل حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومع الأخذ في الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار².

كما حاول بيجو إيجاد العلاقة السببية بين النقود والأسعار، من خلال ميكانيزم يسمى بأثر الأرصد الحقيقة أو أثر بيجو، حيث افترض أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة معينة من دخلهم النقدي في شكل أرصدة نقدية، وطبقاً لذلك يتحول الطلب على النقود من مجرد احتياجات تحدد بعوامل مؤسسية إلى مشكلة اختيار تتحدد بسلوك الأفراد، فبالنسبة لبيجو هناك طلب فعلي للنقود، حيث أن للنقود منفعة خاصة وهي تطلب لذاتها فهي تستخدم كأداة للدفع وكمخزن للقيمة، ومن خلال هذا المنطلق صاغ بيجو معادلة الأرصد الحقيقية على النحو التالي³:

$$P = \frac{kR}{M} \{c + h(1 - c)\}, \text{ or } M = \frac{kR}{P} \{c + h(1 - c)\}$$

حيث أن:

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 153

² محمد بوجلال، محاضرات في النقود و التضخم و النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سطيف، 2006، ص: 60

³ دبات أمينة، اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، 2017، ص 139

R: الدخل الحقيقي، K: نسبة الدخل المحتفظ به على شكل نقود قانونية، M: المعروض من النقود، C: نسبة السيولة المحتفظ بها على شكل نقود قانونية بالتالي فان $(1-C)$: تمثل الإيداعات البنكية، h: نسبة النقود القانونية المتداولة، P: المستوى العام للأسعار.

وبالتالي فالنظرية الكمية تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها، وخاصة في البلاد المتخلفة حيث جمود جهازها الإنتاجي يقرها من افتراض ثبات الناتج الوطني، كما أنه في صورة إجمالية لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، وهو دور لم تنكره نظريات التضخم اللاحقة.

ثانياً: التضخم في النظرية الكينزية

يشير التحليل الكينزي أن الزيادة المستمرة في العرض النقدي ستكون لها نفس الأثر على منحنيات العرض والطلب الكلي، وقد تم استخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي. فعنده يتحدد المستوى التوازني للتوظيف والدخل الوطني الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، والطلب الكلي الفعال يعني المستوى التوازني للإنفاق الوطني. وحيث أن نظرية التوظيف أو الدخل الوطني الكينزية نظرية خاصة بالفترة القصيرة فإنها تقوم على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي؛ ومن ثم التغيير في الطلب الكلي الناتج عن تغيير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق الوطني، الاستثمار مثلاً يحدد التغيير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل وبالتالي الناتج أو الدخل الوطني¹، وهنا نذكر عند مستوى معين للتوظيف والناتج الوطني والمستوى العام للأسعار ينشأ فائض طلب كلي. ويميز التحليل الكينزي مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار:

المرحلة الأولى: في حالة معاناة الاقتصاد الرأسمالي من تعطل في قسم الموارد الإنتاجية، نلاحظ زيادة الإنفاق الوطني يؤدي إلى زيادة الدخل، ويصاحبه زيادة الإنفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد، وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل، تنعكس الزيادة المتتالية في الدخل والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعاً ضئيلاً في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساساً الزيادة في التوظيف والإنتاج مع استمرار زيادة الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التوظيف الكامل فان فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور².

المرحلة الثانية: وتمثل مرحلة التوظيف الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها. وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. فالزيادة في الطلب

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 294

² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص: 402

الكلى عند مستوى الثابت للنتائج الوطني تخلق فائض طلب، يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى أعلى. وعليه النتيجة هي نفسها التي خلص إليها النقديون وتمثل في "يترتب على النمو السريع في العرض النقدي زيادة في المستوى العام للأسعار باستمرار و بمعدل مرتفع مما يولد تضخم"¹.

ثالثاً: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر

قدم فريدمان تفسيراً للنظرية الكمية لكن في صورة جديدة حيث من وجهة نظره يرى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة والأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة².

حيث أن النظرية المعاصرة الكمية التي صاغها ميلتون فريدمان تمثلت في كونها نظرية الطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. وتعتبر أكثر تحديد تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين:

1- المؤشر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود؛

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، وهنا يحل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك.

ويرى فريدمان الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية ($\frac{M}{P}$) دالة في المتغيرات الآتية:

- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة التي يحصل عليها منها، فهذه المنفعة تحد بالدخل الذي يعود من هذه الأصول، بالنسبة للسندات فهي تدر عائداً ثابتاً في شكل نسبة من قيمها الاسمية ويكون سعر الفائدة سنوياً (Rb)، أما بالنسبة للأسهم فعوائدها تتمثل في الأرباح السنوية (Rs)؛

- الثروة و الدخل الحقيقي وتشمل الثروة كافة عناصر الثروة من بشرية وغير بشرية، ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة برسالتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها؛

- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية؛

- العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى.

¹ احمد أبو الفتوح على الناقه، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص:170

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص. ص:300-304

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية¹:

$$\frac{M}{P} = f(Rs, Rb, \frac{1}{P} \cdot \frac{D}{Dt}, Yp, H, U)$$

Rs: أسهم؛ Rb: سندات؛ $\frac{1}{P} \cdot \frac{D}{Dt}$: معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن؛

U: ترتيب الأفضليات؛ H: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية؛ Yp: توقعات المستقبل.

المطلب الثاني: تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوط التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية، ومن أهم تلك الأدوات الإنفاق العام، حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

الفرع الأول: آلية سياسة الميزانية في علاج التضخم

أولاً: السياسة الإنفاقية وضبط التضخم

إن السياسة الإنفاقية تسعى إلى محاولة الحد من ظاهرة التضخم أو تخفيضها وذلك من أجل العمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة حجم النفقات العامة هو الذي يؤدي إلى نشأة التضخم وتوسعه لذلك فإن السياسة الإنفاقية تكون من خلال مسألة خفض النفقات العامة، حيث أن ذلك سيترتب عليه انخفاض الناتج والعمالة أكثر عليه في الائتمان².

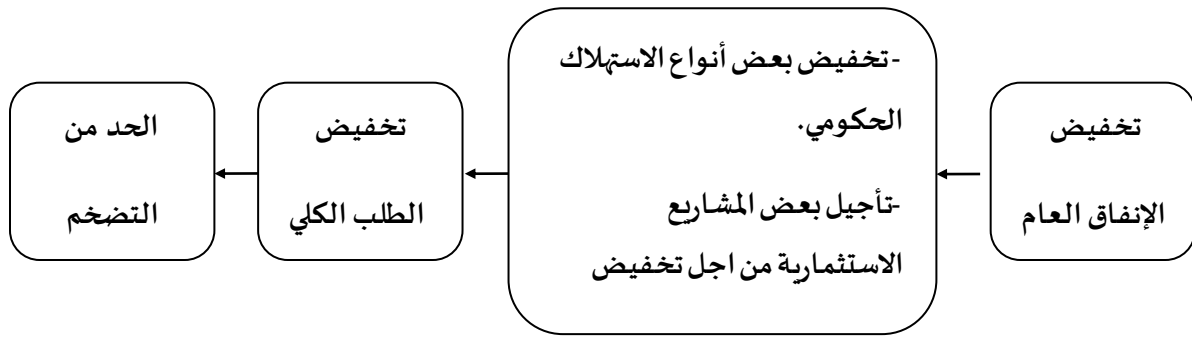
يضاف إلى ذلك فإن سياسة الميزانية لها دور رئيسي وكبير في عملية الرقابة على مسار التضخم وذلك عن طريق الإنفاق الحكومي وعلى اختلافه سواء كان إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً تبعاً للوضع الاقتصادي في ذلك البلد، إن سياسة الإنفاق الحكومي تعمل على صنع عجز أو فائض في الميزانية من أجل السيطرة على الضغوط التضخمية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والأوضاع الخاصة بحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية، كما إن العجز في الموازنة يمكن أن تقوم الدولة بتحويله وذلك بمسارين إما عن طريق الاقتراض أو من خلال الإصدار النقدي الجديد. أما بالنسبة للتضخم فإنه يكون من خلال إنقاص الإنفاق الحكومي، إذ أن الرقابة على الإنفاق العام تساهم في زيادة ورفع مستويات الإنتاج وبالتالي فإنها سوف تخفض معدلات الطلب الكلي وبالقدر المطلوب من أجل تحقيق المستوى المرغوب به من حجم التوظيف الكامل، من

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 305

² مرتضى حسين لفته البديري، ضياء عبد ضيدان العنابي، قياس وتحليل اثر الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية كوت، المجلد 04، العدد 01، العراق، 2019، ص: 23

خلال ما تقدم نلاحظ بأن السياسات الانفاقية التوسعية تعمل على زيادة معدل الأسعار وإن هذا يعود إلى طبيعة الهيكل التنظيمي للعملية الإنتاجية، وبصورة خاصة في الدول النامية التي تطول فيها الفترة الزمنية وذلك من عملية البدء في الإنتاج إلى نهاية تحققه، كما أن السياسة الانفاقية تعد أداة ووسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الأزمات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة ودورها الفعال في عملية التحكم بالظواهر التضخمية والانكماشية، وذلك من اجل التوصل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث أنها في حالات التضخم فان من الضروري التقليل من حجم إنفاق الحكومي وذلك لغرض تحقيق أو توليد فائض في الميزانية، وان هذا الفائض يتبع حجم الفجوة التي تهدف إلى علاجها¹. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1-4): أثر الإنفاق الحكومي على التضخم



وما تجدر الإشارة إليه أن تخفيض النفقات العامة لها دور في امتصاص جماح التضخم، ولكن ليس بدرجة كبيرة لأن عملية تخفيض النفقات العامة خصوصاً في القطاعات الحساسة أمر صعب جداً، لذلك تلجأ الدولة للتخفيض التدريجي للنفقات وفي القطاعات التي تجدها مناسبة لعملية التخفيض، مثل لجوئها لتخفيض بعض أنواع الإنفاق الاستهلاكي، وابتعادها عن الاستثمارات التي لا تجدها ضرورية وهامة، بحيث تقوم ببرمجتها في المستقبل من أجل تخفيض الإنفاق العام وهو ما يؤثر في تخفيض الطلب الكلي، لذلك يحث الاقتصاديين على التركيز واستخدام الأداة الأخرى، المتمثلة في اللجوء لزيادة نسب الضرائب خصوصاً الضرائب المباشرة².

ثانياً: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم

إضافة إلى سياسة الإنفاق العام وسياسة القرض العام التي تستعملهما الدولة من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية خصوصاً التضخم والكساد، تعتمد أيضاً على سياسة أخرى وهي السياسة الضريبية، التي تعد أهم وأبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي

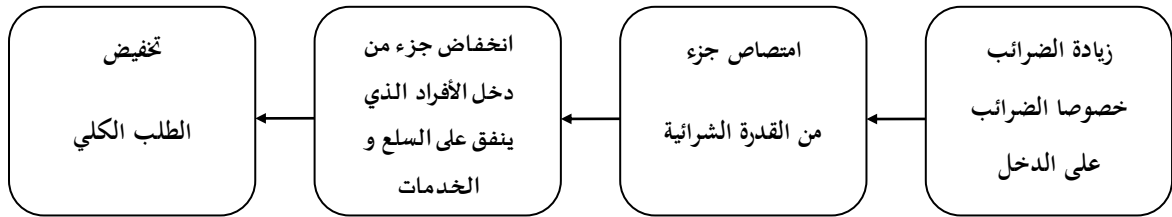
¹ خالد واصف الوزاني، محمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص:329

² سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، دار النشر، القاهرة، 2000، ص345

تواجهها، وفي تحقيق أهدافها المختلفة، فالسياسة الضريبية هي عبارة عن مجموع الإجراءات الضريبية التي تتخذها الدولة سواء بكيفية تحصيل الضرائب أو بكيفية استعمالها كأداة وسياسة تحقق بها مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية¹.

فالضريبة من الأدوات التي لها فاعلية كبيرة في معالجة التضخم والكساد، ففي حالة التضخم تؤدي الضريبة دورا كبيرا في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد برفع نسبها، فمثلا الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض جماع التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من الدخل، فرفع نسب هذه الضرائب بخفض من دخول الأفراد وبالتالي من القدرة الشرائية لهم ومنه تنخفض المبالغ التي توجه العملية الإنفاق، وتمتص الكتلة النقدية الزائدة، وبهذا تنخفض نسب التضخم، أما في حالة الكساد فلها دور كبير في تشجيع الطلب، وتنشيط الحركة الاقتصادية². ويكون ذلك بواسطة رفع معدلاتها أو خفضها، وعلى هذا نجد الكثير من الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على السياسة الضريبية في معالجة التضخم والكساد، وذلك لمرونتها وفعاليتها. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-5): أثر الضرائب على الطلب الكلي



إن أثر الضرائب المباشرة له فعالية كبيرة في امتصاص الآثار التضخمية أكثر من الضرائب غير المباشرة، والتي تساهم في الحد من الاستهلاك لأن الرفع من نسب الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ولكن يتوقف ذلك على نوعية السلع التي يفرض عليها هذا النوع من الضرائب، بمعنى آخر أنه ينخفض الطلب على السلع التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب غير المباشرة جراء ارتفاع أسعارها.

الفرع الثاني: آلية سياسة الميزانية في علاج الكساد

أولا: دور السياسة الانفاقية في علاج الكساد:

حيث الكساد هو تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي غير متوافق مع العرض الكلي من السلع والخدمات، فالطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:180.

² Charles waline, "le budget de d'état", Paris la documentation française, 2006, P10

الطلب الكلي ينجم عليه عجز في الموازنة العامة للدولة¹ وعندما يواجه الاقتصاد الفجوة الانكماشية أي عندما يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ففي هذه الحالة تكون كمية الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج الموجود في الاقتصاد، وتقوم الدول لمواجهة الفجوة الانكماشية باستخدام أدوات السياسة الميزانية من خلال العمل على رفع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل تشجيع الطلب الكلي، وهو ما أكد عليه كينيز خصوصا بعد الأزمة التي سادت العالم في 1929، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ومنه زيادة الطلب الكلي . فالإقتصاد في هذه الحالة يعاني من حالة انخفاض في مستوى الطلب الكلي والمتعلق بعدم القدرة على تصريف المنتجات، وهو ما يعني وجود بطالة في الاقتصاد بسبب حالة البطء التي يمر بها النشاط الاقتصادي، لذا تستخدم الحكومة هنا آلية زيادة مستوى الإنفاق الحكومي من أجل تحريك عجلة الاقتصاد، فيعتبر هذا الإنفاق بمثابة دخول للأفراد فعند ارتفاع دخل الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، بسبب قيام المؤسسات بزيادة إنتاجها بواسطة تشغيل عمال جدد، وهو ما يرفع من جديد دخول الأفراد ويخفض من البطالة²، وهو ما يزيد من الطلب الكلي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-6): اثر الإنفاق العام على الطلب الكلي



ثانيا: دور الضرائب في علاج الفجوة الانكماشية

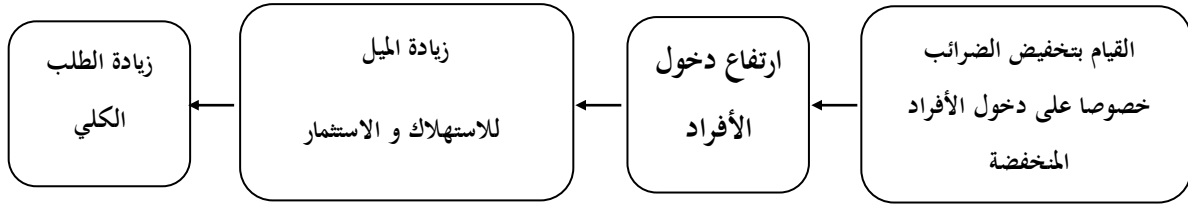
أما الآلية الثانية فتتمثل في قيام الدولة بخفض نسب الضرائب أو إعفاء بعض المجالات من الضرائب، وبالتالي تزيد الدخول من جهة، ويزيد الميل للاستثمار من جهة أخرى فتزيد القدرة الشرائية، حيث يكون الاقتصاد في هذه الحالة جاهز للاستثمار وزيادة الإنتاج وتوفير مناصب عمل، وهو ما يؤدي إلى امتصاص البطالة وعلاج الفجوة الانكماشية، أي بشكل آخر تؤثر الحكومة على الفجوة الانكماشية بواسطة قيامها بتخفيف الضرائب أو إعفاء إعفاءات ضريبية، فتحقق هنا زيادة في الدخول ويرتفع الميل للاستثمار، وتزداد معه القوة الشرائية للأفراد

¹ بختة سعيد، اثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص:42

² محمد نوري الشمر ناظم، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 1999، ص45

فترتب على ذلك زيادة تحفيز الإنتاج وزيادة مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من نسب البطالة، فقيام الدولة بتخفيض الضرائب في فترة الركود واعتمادها على الإصدار نقدية أو على القروض العامة في تمويل الإنفاق العام يرفع من دخل الأفراد وهو ما يؤثر على الاستهلاك و يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود¹.

الشكل رقم (1-7): اثر تخفيض الضرائب على الطلب الكلي



ثالثا: دمج الآليتين معا

الآلية الثالثة عبارة عن دمج بين الآلية الأولى والآلية الثانية، حيث تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب من جهة أخرى في آن واحد، وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد وزيادة حجم الطلب الكلي، فتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح من أجل تشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الفردي على التوالي، وبهذه الطريقة يرتفع حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بمعالجة حالة الكساد التي تسود الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل².

¹ علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد دمشق، 2009، ص:213

² محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص310.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة حول أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها استقصاء أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم ومدى كفاءة كل منهما للحد منه أو زيادة تفاقمه، وسوف يتم استعراضها حسب التسلسل الزمني لها:

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات المشابهة

أولاً: دراسة، (عبد الحميد بخت محمد، 2011)¹، يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم كما يتضمن معرفة الأدوات الأخرى التي تعمل على التخفيف من التضخم، بعد تشخيص الظاهرة وتقدير الدراسة وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم حيث تبرهن الدراسة إلى أن أي زيادة في كمية النقود تقود إلى التضخم.

- هنالك علاقة طردية بين الناتج الإجمالي المحلي وعرض النقود كما أن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود.

هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى تقليل التضخم.

ثانياً: دراسة (محمد كمال حسين رجب 2011)²، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في فلسطين، بالإضافة إلى تحميل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شيدته الأراضي الفلسطينية من تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازدياد حدة المشاكل المالية، هذا فضلاً على التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التضخم يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقلص مؤشرات الاقتصاد الكمي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام نتيجة انخفاض القوة الشرائية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في إجمالي النفقات العامة عمى الرقم القياسي العام.

¹ عبد الحميد بخت محمد، فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان(1990-2010) دراسة قياسية، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، الدراسات العليا، جامعة السودان. 2011.

² محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، دراسات إحصائية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعموم الإدارية (جامعة الأزهر- غزة)، 2011.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التحويلية عمى الرقم القياسي العام.

ثالثاً: دراسة (2001 Samuel A. Laryea & Ussif Rashid Sumaila)¹، حاولت الدراسة شرح المحددات الرئيسية التضخم في تنزانيا سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير حيث بلغ معدل التضخم حوالي 30% سنة 1990 وانخفض إلى حوالي 13% في نهاية عام 1998 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، استناداً إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-1998 والمتغيرات التالية: M و GDP و EXC وتشير النتائج إما في المدى القصير أو على المدى الطويل، أنه يتأثر أكثر بالعوامل النقدية و إلى حد أقل بالتقلبات في الناتج أو انخفاض سعر الصرف.

الفرع الثاني: الدراسات المماثلة

أولاً: دراسة (الدرديري إسماعيل إبراهيم افريل 2009)²، تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة العوامل المؤثرة على التضخم في السودان؛
- معرفة أدوات السياسة المالية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم؛
- معرفة أدوات السياسة النقدية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الزيادة المضطربة في استئانة الحكومة من بنك السودان أثرت سلباً على زيادة الإصدار النقدي ومن ثم زيادة عرض النقود أدت بالتالي لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم بحثها و لكن بنسب متفاوتة؛
- ظل معدل التضخم مرتفعاً في السنين الأولى للدراسة بسبب الاعتماد الكبير على تمويل العجز بالاستئانة من الجهاز المصرفي؛
- هنالك ارتباط قوى بين استئانة الحكومة لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي استشرى في البلاد خلال النصف الأول من عقد التسعينات وثبت انه كلما ا زدت استئانة الحكومة من الجهاز المصرفي ارتفع معدل التضخم بصورة واضحة.

¹ Samuel A. Laryea, Ussif Rashid Sumaila , **Determinants of inflation in Tanzania, CMI Working Papers 2001-2012**, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, Bergen, Norway, 2001, P P 1-17/http://bora.cmi.no/dspace/bitstream/10202/215/1/WP2001-12.PDF

² الدرديري إسماعيل إبراهيم، دور السياسات المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان دراسة تحليلية للفترة من (1970-2006)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2009.

ثانيا: دراسة (داغر و الصويجي 2010)¹، التي هدفت إلى محاولة التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2008)، والتي توصلت إلى عدة نتائج من أبرزها، وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عرض النقود بمفهومه الواسع (Ms2) إلى الرقم القياسي الأسعار المستهلك (CPI) ممثلا لمعدل التضخم، وأن التغيرات في نمو عرض النقود بمفهومه الواسع (Ms2) وكذلك التغيرات في نمو سعر صرف الدينار الليبي مقوما بالدولار الأمريكي (خفض قيمته) تساعد في تفسير التغيرات في نمو معدل التضخم في الأجلين القصير و الطويل.

ثالثا: دراسة (Tai Dang Nguyen 2014)²، حول تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاديات الآسيوية الناشئة : دراسة حالة الهند و الفيتنام واندونيسيا ، تبحث هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم على المدى الطويل والقصير في ثلاث اقتصاديات ناشئة من : الهند ، اندونيسيا ، الفيتنام من خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك ونموذج vector error على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970- 2010) والنتائج تشير إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي وإحصائي على التضخم في البلدان الثلاثة على المدى الطويل، أما على المدى القصير بالنسبة للهند يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على التضخم، اندونيسيا تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم سلبي، أما الفيتنام يمتد تأثير المدى القصير من التضخم إلى الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: الدراسات المشابهة

أولا: دراسة (عبد الله قوري يحيى 2014)³، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2012) باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (SVAR) تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية، توصلت الدراسة إلى أن في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، معدل الفائدة سعر الصرف والمتغيرات غير النقدية وهي الناتج المحلي الإجمالي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، قيمة الواردات، لتؤكد الدراسة أن كتلة الأجور والكتلة النقدية والواردات والناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام هي محددات التضخم في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط والبعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، والإيرادات.

¹ داغر، محمود و الصويجي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد العدد 60.

² Nguyen, T. D. (2014). **Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidence from India vietnam, and Indonesia.** working paper, Australia, Australian national university.

³ عبد الله قوري يحيى محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 2012-1970، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.

- ثانيا: دراسة (وجدي جميلة، 2015)¹، يكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم، كما تهدف إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم بالجزائر والتعرف على أسبابه المنشئة إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- تعتبر استقلالية أكبر للسلطة النقدية إلا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها، نجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجه مما تركت سلوكات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية، أو في أداء النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي؛
 - تعد مشكلة التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية على معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر حادة في المرحلة الانتقالية التي يمونها الاقتصاد الوطني مما يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال على معدل التضخم إلا حدثت انحرافات كبيرة له مما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها؛
 - إن عدم تطور الأسواق المالية النقدية وعدم كفاءة النظام المصرفي له تأثير سلبي على معدل التضخم المستهدف باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص المواد المالية في القطاعات ذات المردودية كما أنه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات.

ثالثا: دراسة **Kamel Si MOHAMMED و Abderrezak BENHABIB (2016)**² باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2012) واتخذ من المتغيرات (أسعار الواردات، أسعار البترول، العرض النقدي، الانفاق الحكومي، معدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار الجزائري) كأهم مسببات التضخم في الجزائر وتوصلوا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومحدداته، أما في الأجل القصير فاقصر الأثر من أسعار الواردات وأسعار البترول ومعدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي على التضخم.

¹ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفاية الفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. 2015.

² Kamel Si MOHAMMED, Abderrezak BENHABIB, **The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model**, Les cahiers du MECAS, N° 12/ Juin 2016

الفرع الثاني الدراسات المماثلة

أولاً: دراسة (بن بار محمد2016)¹، والتي تهدف للتعرف على اثر السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم والتنسيق بينهما من خلال محاولة التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتضخم، السياسات المتبعة لمعالجته، تحديد اتجاه وسلوك العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتضخم في الجزائر من خلال دراسة تحليلية وقياسية، بالاعتماد على السلاسل الزمنية، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات وتدابير ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة خلال فترة زمنية معينة، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف؛
- التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الاقتصاديات، وذلك من خلال الآثار السلبية التي تنجر عنه، وتختلف آثاره من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة، ولدرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة ثانية، منها الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية؛
- الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. ويعتبر مؤشراً مهماً للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، أي التضخم الحاصل في اقتصاد بلد معين، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة حيث تعني الدول المختلفة بتوفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من أساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له؛
- تعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فهي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم والكساد، وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، ولها عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة.

¹ بن بار محمد، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة مسيلة، 2017.

ثانيا: دراسة حمريط محسن و حجاب عيسى (2018)¹، والتي تهدف إلى قياس وتحليل أثر النمو النقدي ونمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة تكامل معنوية بين هذه المتغيرات مما قد يساعد السلطة النقدية على ضبط التضخم بالاعتماد على التحكم في الكتلة النقدية والتحكم في مستويات الإنفاق الناتجة عن زيادة مستويات الناتج.

ثالثا: دراسة (فوزي شوقي 2018)²، والتي تهدف لمحاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتحكم في معدل التضخم من خلال التعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه، وكذا لمعرفة طبيعة و اتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2016). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التزايد المستمر للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك راجع لتزايد المستمر في نفقات التسيير والتجهيز ومن خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية، حيث منذ سنة 2001 اعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجا تنمويا تجسد في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي الممتد إلى غاية نهاية سنة 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). وبرنامج التنمية الخماسي (2010 - 2014)، وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج التنموية النهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث تطلبت أموال كثيرة من ميزانية الدولة؛
- عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم، نلاحظ أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأجنبية في أنها مطبقة على الاقتصاد الجزائري، وتتميز عن الدراسات الجزائرية في استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL Bound test Approach) لغرض اختبار أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر في المدى القصير و الطويل خلال فترة تمتد من سنة 1990 وإلى غاية 2019. وكذا تدعيم الدراسة باختبار السببية في الأجل الطويل (توداياماموتو) بين متغيرات الدراسة.

¹حمريط محسن وحجاب عيسى، أثر النمو النقدي و نمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة (ARDL) للفترة (1980-2016)، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثالث والعشرون جوان 2018.

² فوزي شوقي، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود و معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 01، 2018

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لعرض النقود، الإنفاق الحكومي و التضخم من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالاقتصاد الجزائري، نظرا لأهميتها الكبيرة ونظرا لنتائجها وانعكاساتها الايجابية والسلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه المتغيرات يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة كيفية التحكم فيها.

لهذا جاء الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المتغيرات انطلاقا من تقديم بعض التعاريف والتطرق إلى بعض الدراسات السابقة، كما أن هذه المتغيرات تخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل كما سبق وذكرنا.

سنحاول في الفصل الموالي إسقاط أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري قياسيا مع محاولة تحليلها اقتصاديا.

الفصل الثاني

قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق
الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصل السابق إلى مفهوم العرض النقدي بمكوناته ومقابلاته، وكذا الإنفاق الحكومي وتقسيماته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والتضخم بأنواعه دراسة اثر كل من العرض النقدي الانفاق الحكومي على التضخم حسب النظرية الاقتصادية.

سوف نحاول في هذا الفصل تحديد مدى تأثير تغير العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاد الجزائري (1990-2019) من خلال استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بحيث تحتل النماذج الاقتصادية القياسية مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية، وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي في اتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل مجالات الاقتصاد. ولإيضاح هذه الفكرة بشكل أكبر سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل تطورات العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2019)؛
- المبحث الثاني: تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؛
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) باستخدام نموذج ARDL.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الأول: تحليل تطورات العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2019)

سنحاول فيما يلي عرض تحليلي لكل من الكتلة النقدية ومكوناتها بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2019).

المطلب الأول: تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 سوف نعمل في هذا المطلب إلى تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر ومقابلاته.

الفرع الأول: تحليل تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر عرض النقود أحد العوامل المؤثرة في الوضعية الاقتصادية وتمثل أهمية عرض النقود في أنه يستخدم كآلية وسيطة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ويتكون العرض النقود من المتاحات النقدية (M1) والتي تضم العملة لدى الجمهور، والودائع تحت الطلب، والكتلة (M2) والتي هي عبارة عن (M1) مضافا إليها أشباه النقود.

أولا: مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

1- العرض النقدي M1

يتكون العرض النقدي من وسائل الدفع مطلقة السيولة ويتشكل هذا المجتمع في الجزائر من المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية¹.

¹ عبد الباسط عبد الصمد، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص: 39

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

جدول رقم(2-1): تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

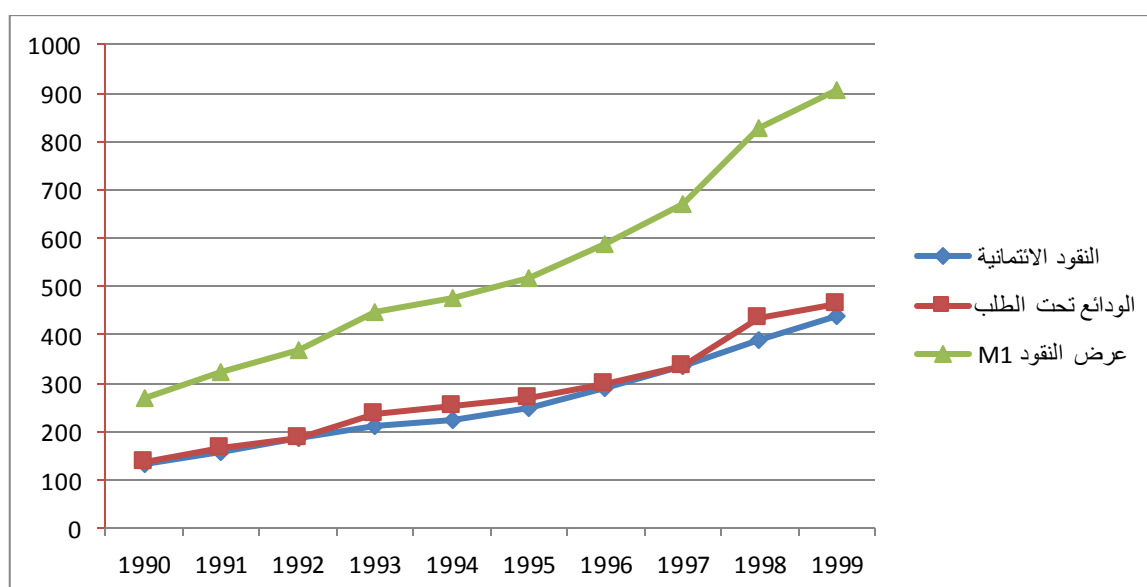
الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1
1990	134,94	135,14	270,08
1991	157,20	167,79	324,99
1992	184,85	184,86	369,71
1993	211,31	235,59	446,90
1994	222,98	252,84	475,83
1995	249,76	269,33	519,10
1996	290,88	298,21	589,10
1997	337,62	333,70	671,57
1998	390,42	435,95	826,37
1999	439,99	465,18	905,18

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/indication.htm

الشكل رقم(2-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2-1)

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1 يعود إلى نمو النقود الائتمانية حيث انتقل من 270.08 مليار دينار سنة 1990 إلى 905.18 مليار دينار سنة 1999 في مقابل ذلك ارتفعت النقود الائتمانية من 134.94 مليار دينار سنة 1990 إلى 439.99 مليار دينار سنة 1999 ، كما صاحبه ارتفاع في الودائع الجارية، هذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك لنقص الوعي المصرفي من جهة و عجز الجهاز البنكي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى.

2- عرض النقد M2:

يتكون العرض النقدي في الجزائر من العرض النقدي والودائع لأجل أو ما يعرف بأشبه النقود ويتضح من الجدول التالي تطور الكتلة النقدية ولقد تم إضافة ودائع شركات التأمين والمؤسسات المصرفية في بنك الجزائر المنقوصة من الودائع السابقة الموجهة للاستيراد في البنوك حسب التعريف الجديد لسنة 2007.

جدول رقم (2-2): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	الناتج المحلي الإجمالي	معدل سيولة الاقتصاد
1990	72.9	343.00	554.40	61.86
1991	90.3	415.27	862.10	48.16
1992	152	515.90	1074.70	48.00
1993	180.5	627.42	1189.70	52.73
1994	247.7	723.51	1487.4	48.64
1995	280.5	799.56	2005	39.87
1996	324.4	915.05	2570	35.60
1997	409.9	1081.51	2780.20	38.90
1998	474.2	1592.46	283.02	56.26
1999	577.9	1789.35	3238.20	55.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/indication.htm

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال هذه الفترة تزايد مستمر في معدلات نمو العرض النقدي حيث انتقل حجم الكتلة النقدية إلى 799.51 مليار دج في 1995 بعدما كان 343 مليار دج سنة 1990 ، أي بمعدل زيادة قدر ب 456.51 مليار دج، وهذه الزيادة تفسر بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثم وصلت إلى 1446.35 مليار دج في جوان 1999، أي أنها تضاعفت بحوالي ثلاثة مرات مقارنة بسنة 1990، والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف تقريبا استقرارا من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها السلطات النقدية من أجل الحد من الإفراط في الإصدار النقدي خاصة في الفترة 1995-1999، حيث لم يتجاوز فيها معدل نمو الكتلة النقدية نسبة 18%.

ثانيا: مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولي، هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع لعرض النقود بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات عرض النقود من جهة أخرى¹، هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه والذي يبين تطور الكتلة النقدية.

جدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	العرض النقدي M1	معدل نمو M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	معدل نمو M2	معدل السيولة %
2000	484.52	563.7	1048.18	15.8	974.35	2022.5	13.03	49.05
2001	577,2	661,3	1238,5	18,2	1235	2473,5	22,3	58.52
2002	664,7	751,6	1416,3	14,4	1485,2	2901,5	17,3	64.15
2003	781,3	862,1	1643,5	16,1	1656	3299,5	13,71	63.87
2004	874,3	1291,3	2165,7	31,8	1478,7	3644,4	10,45	60.79
2005	921	1516,5	2437,5	12	1632,9	4070,4	11,7	54.98
2006	1081,4	2096,4	3177,8	30,4	1649,8	4827,6	18,6	58.03
2007	1284,5	2949,1	4233,6	33,2	1761	5994,6	24,17	64.09
2008	1540	3425	4964,9	17,27	1991	6956	16,03	62.99

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 339

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

71.96	3,12	7173,1	2228,9	-0,4	4944,2	3114,8	1829,3	2009
69.05	13,79	8162,8	2524,3	14,04	5638,5	3539,8	2098,6	2010
68.06	21,63	9929,2	2787,5	26,65	7141,7	4570,2	2571,5	2011
67.96	10,9	11015,1	3333,6	7,55	7681,5	4883,2	2952,3	2012
71.75	8,4	11941,5	3691,7	7,4	8249,8	4861,5	3204	2013
79.42	14,61	13686,8	4083,7	16,4	9603	5944,1	3658,9	2014
82.00	0,13	13704,5	4443,4	-3,6	9261,2	5153,1	4108,1	2015
78.88	0,81	13816,3	4409,3	1,6	9407	4909,8	4497,2	2016
80.53	8.38	14974.6	4708.5	9.13	10266.1	5549.2	4716.9	2017
82.40	11.09	16636.7	5232.6	11.08	11404.1	6477.3	4926.8	2018
82.88	4.07	17314.5	5235.1	5.92	12079.4	6941.1	5138.0	2019

Source :

-www.bank-of-algeria.dz/indication.htm

- Bulletin statistique trimestriel N° 25 mars 2014 p.p 10-26.

- Bulletin statistique trimestriel N°29 : Mars 2015 p.p 10-26.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

الفترة(2000-2004): خلال هذه المرحلة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد

الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13.03% سنة 2000 مقابل 14.9 % سنة 1998 نتيجة إتباع

سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية. وتجميد أجور العمال وتقليص حجم الإنفاق العام

لكن إبتداء من سنة 2001 إلى غاية 2004 فقد شهدنا نموا مستمرا في نسبة نمو الكتلة النقدية M2 فقد قدرت

نسبة نمو الكتلة النقدية سنة 2001 ب 22.3 % أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار

في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع

الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب، وذلك

يرجع إلى¹:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية؛

¹ كلثوم صاني، اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات في الجزائر خلال الفترة(1990-2010)، مذكرة ماجستير في

الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، 2015، ص:110

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004.
- ثم انتقلت M2 إلى 3299,5 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 13.7 % مقارنة السنة 2002، نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، ومداحيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكونة الأساسية M2، إن الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم ، وبالتالي انعكست الآثار الايجابية على استقرار الأسعار.
- كما بلغ حجم الكتلة النقدية M2 في سنة 2004 حوالي 3644,4 مليار دج بمعدل نمو 10.45% ويعود هذا التراجع في معدل النمو إلى توسع الكتلة النقدية M1 بمعدل 31.8% ، ويفسر هذا بالتراكم المتزايد للادخار المالي للمؤسسات قطاع المحروقات ولكن أكثرها كان على شكل ودائع تحت الطلب¹.
- الفترة (2005-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 2437.5 مليار دينار سنة 2005 إلى 4944.2 مليار دينار سنة 2009 ذلك لارتفاع الحجم الكبير لحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. كما تميزت هذه الفترة بتطبيق برنامج دعم النمو، فبلغ حجم الكتلة النقدية M2 4070.4 مليار دينار وذلك سنة 2005 أي بنسبة 11.4 % و 11.2% على التوالي، لكن مع بداية سنة 2006 رجعت لترتفع مرة أخرى حيث بلغت 18.6% كما لاحظنا انه زاد ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 21.5 % خلال الفترة ما بين 2005 و 2007 كما سجلت زيادة واضحة في الأرصد النقدية الخارجية لبنك الجزائر الراجع إلى التراكم المستمر للاحتياطيات الرسمية للصرف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى²:
- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3 ، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية؛
- تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال. هذا وأوضح بنك الجزائر أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداحيل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخما من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دينار للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007.

¹ Banque d'algerie évolution économique et monétaire en Algérie ,Rapport 2005 ,P143

² عبد الله البحري، صاري علي، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة (2000-

2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد13، ديسمبر 2017، ص10

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

وتحت تأثير التوسع الهيكلي في الموجودات الخارجية الصافية زادت الكتلة النقدية بنسبة 16.03% في 2008 أي بوتيرة أقل من سنة 2007 التي كانت فيها نسبة النمو 24.17%، وانخفض عرض النقود في سنة 2009 وهذا يرجع للتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008 ، بالإضافة إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي بمعدل انخفاض 9,05% ، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)¹.

الفترة (2010-2014): خلال هذه الفترة سجلنا استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 5638,5 مليار دينار سنة 2010 إلى 9603 مليار دينار لسنة 2014، كما عرفت سنة 2010 توسعا في نمو عرض النقود M2 نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية الخارجية وكذا ارتفاع أسعار المحروقات مما زاد من صافي الأصول الخارجية ليبلغ حجم نمو العرض النقدي 8162.8 مليار دينار أي بنسبة 13.79% في سنة 2010 مقابل 3.1% في سنة 2009 ، كما سجل ارتفاع في معدل نمو النقود الائتمانية والودائع لأجل قدر بـ 12.46% و 13.3% على التوالي.

أما ما ميز هذه الفترة هو الارتفاع المستمر في حجم العرض النقدي حيث سجل ارتفاع قدره 9929.2 مليار دينار أي بنسبة 21.63% سنة 2011 وهذا لارتفاع حجم الودائع لدى البنوك ما ساهم في خلق الائتمان، ليعرف بعدها تراجعاً معتبراً في 2012 بلغ 10.9% وهذا لتقلص ودائع قطاع المحروقات و استمرار التراجع لسنة 2013 حيث تم تسجيل 8.4% ، ثم لاحظنا ارتفاعاً في العرض النقدي لسنة 2014 قدر بـ 13686.8 مليار دينار أي بنسبة 14.61%. أما بالنسبة للعرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دينار سنة 2010 إلى 15170.1 مليار دينار سنة 2014 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

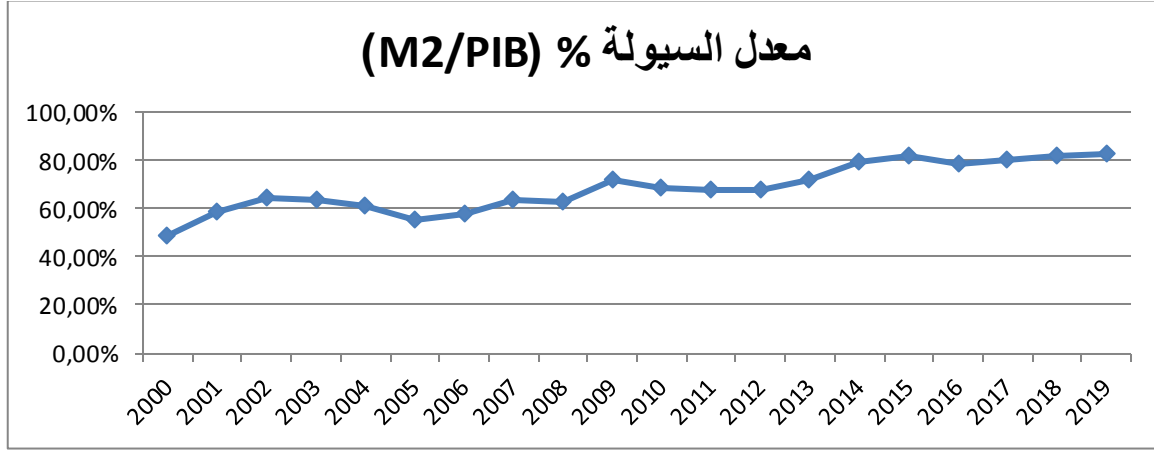
الفترة 2015-2019: خلال هذه الفترة نلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 9261,2 مليار دينار سنة 2015 إلى 12079.4 مليار دينار سنة 2019، ذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب. كما تميزت بمواصلة ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 خلال السنوات الموالية (2015-2019) حيث انتقلت من مليار دينار 13704,5 إلى 17314.5 مليار دينار سنة 2019.

أما تطور معدل السيولة (M2/PIB) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق اهراس، العدد 07، 2014، ص: 26.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (2-2): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-2) نلاحظ انخفاض في معدل السيولة إلى 49.05% سنة 2000 مقارنة بالسنوات السابقة 1998، 1999 حيث تم تسجيل 56.26% و 55.26% ، وذلك بسبب توقف عملية تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود وتقليص إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر، لكن ارتفاع M2 مقارنة بالناتج الداخلي الخام كان له تأثير سلبي على معدل السيولة التي ارتفع مرة أخرى من سنة 2001 إلى غاية 2014 ، حيث سجل 58.52 % و 79.42 % سنة 2001 و 2014 على التوالي، ومن أسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو (2005 - 2009) ، وبرنامج توطيد النمو (2010 - 2014)، هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، ليسجل ارتفاعا طفيفا على مدى السنوات الموالية (2015-2019) من 82.00% إلى 82.88% سنة 2019¹.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري

مقابلات الكتلة النقدية تتمثل في مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير، فهي تلك الأصول التي تقابل عملية إصدار النقود من قبل النظام البنكي، وتتمثل هذه الأصول في:

¹ المرجع نفسه، ص 29

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

- شراء ديون على الخارج في شكل ذهب أو عملات أجنبية، أي صافي الأصول الخارجية؛
 - القروض الممنوحة للخبزينة العامة، أي قروض الدولة؛
 - القروض الممنوحة للاقتصاد.
- ويمكن عرض تطور مقابلات الكتلة النقدية بالجدول الموالي:

جدول رقم (2-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد
1990	6,53	167,04	246,97	2005	4179,7	-933,2	1779,8
1991	24,28	158,97	325,84	2006	5515	-1304,1	1905,4
1992	22,64	226,93	412,31	2007	7415,5	-2193,1	2205,2
1993	19,63	527,84	220,25	2008	10246,9	-3627,3	2615,5
1994	60,39	468,54	305,84	2009	10885,7	-3488,9	3086,5
1995	26,29	401,58	565,64	2010	11996,5	-3392,9	3268,1
1996	133,94	280,55	776,84	2011	13922,41	-3406,6	3726,51
1997	350,31	423,65	741,28	2012	14940,4	-3289,7	4297,46
1998	280,71	723,18	906,18	2013	15241,24	-3600,9	4902,5
1999	169,62	847,89	1150,73	2014	15734,5	-1992,3	6504,6
2000	775,9	677,5	993,7	2015	15375,4	567,7	7277,2
2001	1310,8	569,5	1078,4	2016	12569	2682,2	7909,9
2002	1755,7	578,6	1266,8	2017	11227,4	4691,9	8880,0
2003	2342,6	423,4	1380,2	2018	9572,4	6325,7	9976,3
2004	3119,2	-20,6	1535	2019	8965,7	7449,8	10300,8

Source :

- http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf

- Bulletin statistique trimestriel N° 25 mars 2014 p.p 10-26.

- Bulletin statistique trimestriel N°29 : Mars 2015 p.p 10-26.

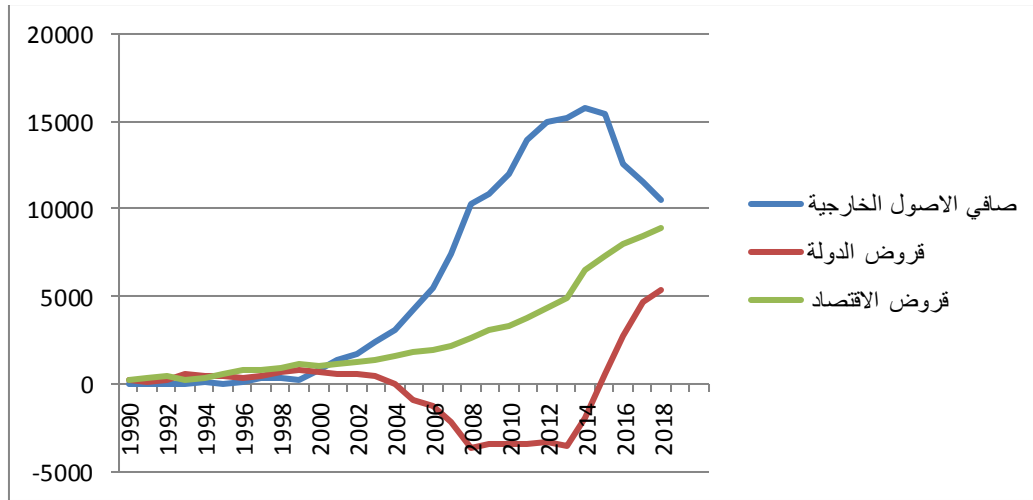
http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/indicateurs2019.pdf

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

نلاحظ من الجدول أن الأصول الخارجية شهد تذبذبا نتيجة لتغيرات أسعار النفط، باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصراف، فقد ارتفعت هذه الأصول في سنة 1991 بنسبة 27.6% وهذا راجع لارتفاع سعر البترول من 51.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار سنة 1991، وبعدها تراجع نموها سنتي (1992-1993) لتعود بعدها بنمو إيجابي في سنة 1994 وهي الفترة الموافقة لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، ثم تراجع نموها سنتي 1998 و 1999 نتيجة لأزمة النفط التي مست الجزائر، ويمكن القول أن احتياطات الصراف خلال هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 لم تتمكن من تغطية الكتلة النقدية (M2) أما القروض الموجهة للدولة والاقتصاد هي الأخرى تشهد تذبذبا في نموها من سنة لأخرى، فنلاحظ أن القرض للدولة بلغت ذروتها في سنة 1993 ب 132.62% نتيجة لأزمة المديونية التي كان يعاني منها البلد.

الشكل رقم (2-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

وفيما يلي سنحاول التفصيل أكثر في هذه المقابلات:

أولا: صافي الأصول الخارجية

كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962 لا يتعدى 0.9 مليار دينار، و وصل بعد ذلك سنة 1980 إلى 16.5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994 أين سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج، ثم شهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا سنتي 1998 و 1999

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000 أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.84% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000 ب 4.45 مرة عن سنة (1999 في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو إيجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755.7 مليار دج في نهاية 2002، ثم وصل إلى 2342.6 و 3119.2 مليار دينار في 2003 و 2004 على التوالي¹، وفي السنوات الأخيرة نمو مستمرا بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 ، 7402.64 مليار دج سنتي 2006 و 2007 على التوالي²، بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000 هي 6.23% سنة 2009 ، و 7.31% سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقتها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار³.

وعلى الرغم من الصدمة الخارجية، تم تسجيل ارتفاع في الأصول الخارجية ليصل إلى 15241.24 و 15737.4 مليار دينار في سنتي 2013 و 2014 . ابتداء من سنة 2015 إلى 2018 سجلنا انخفاض في الأصول الخارجية بمبلغ 15375.4 و 10487.9 مليار دينار ذلك نتيجة انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار.

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض وهما⁴:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم؛

- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نمو مستمرا حيث كانت سنة 1990 تقدر ب 246.97 مليار دينار، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150.73 ، 993.7 ، 1078.1 ، 1266.8 ، 1380.2 ، 1535.0) مليار دينار في الفترة 1999 إلى 2004 على

¹ المرجع نفسه، ص 31

² المرجع نفسه

³ Banque d'Alger, " evolution econmique et monétaire en Algérie ", Rapport 2009 p159

⁴علي صاري، مرجع سابق.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

التوالي¹، لتصل في نهاية سنة 2012 إلى 4297.76 مليار دج، لتواصل النمو بوتيرة معتبرة رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية وذلك بمقدار (4902.5، 6504.6، 7277.2، 7980.2، 8465.4، 8950.6) مليار دينار في الفترة 2013 إلى 2018 وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق، العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار والسيارات.

ثالثا: القروض المقدمة للخرينة

تمثل قروض الخرينة في التسيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، الاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت قروض الخرينة ارتفاعا وانخفاضا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، وقد بلغت هذه القروض (847.9، 677.6، 569.7، 578.6، 423.4، 6.20-) مليار دينار خلال الفترة 1999 إلى 2004 على التوالي²، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداء بشكل ملفت للانتباه ابتداء من سنة 2005 أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخرينة في عملية التنمية.

حيث عرفت قيمتها ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2007 معدلات نمو سالب باستثناء سنة 2002 أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة كبيرة 1.67% ووصلت إلى نسبة 4430.1 - % سنة 2005، أما قيمتها فقد أصبحت سالبة ابتداء من سنة 2004 على النحو التالي (20.6 -، -939.24، -1304.1، -2193.1) مليار دج في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي....، في حين شهد معدل نمو القروض للخرينة في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2018 معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز 3.8 وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخرينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل³.

¹ E.de VILER ,G ,Sensenbrenner, T.Koranchelian, and N.Mwose, "Algéria :Stastical Appendix",IMF working, N 05/51, Washington, february 2005,P25

² Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie" , Rapport 2004, juillet 2005, p172.

³علي صاري، مرجع سابق، ص32.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر.

لقد تطورت النفقات العامة في الجزائر بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر، حيث قسمها المشرع الجزائري استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 إلى نفقات- التسيير ونفقات التجهيز وميزانيتهما تعتبر إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وتطور النفقات حسب طبيعتها.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2019)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا نظرا لإتباعها للسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر.

أولا: تحليل تطور معدل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-1999)

من أجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) تم الاعتماد على الجدول

والمنحنى البياني التاليين:

جدول رقم (2-5): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	نمو النفقات %
1990	136500	9.6
1991	212100	55.38
1992	420131	98.09
1993	476627	13.45
1994	566329	18.82
1995	759617	34.13
1996	724609	-4.61
1997	845196	16.64
1998	875739	3.61
1999	961682	9.81

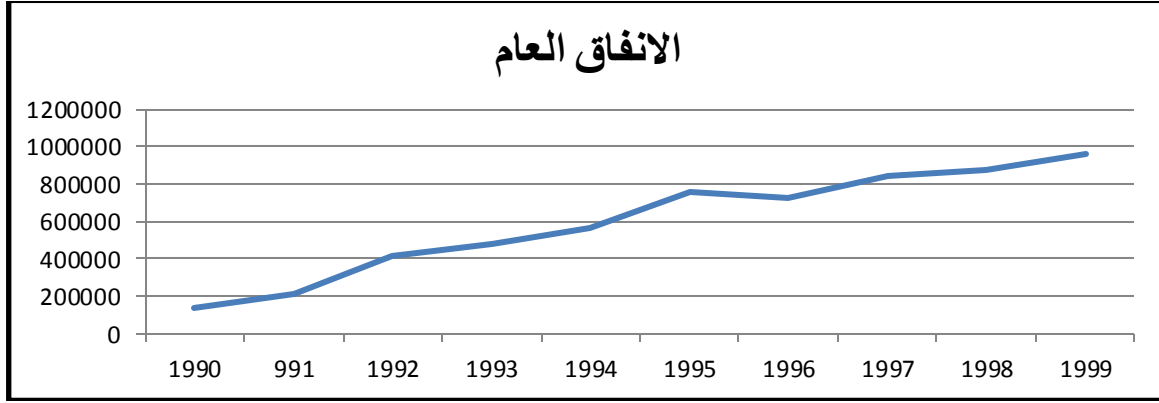
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011 ص. 211. على الموقع:

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CHI2-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf تاريخ الاطلاع: 20-

2020-08

الشكل رقم (2-4): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-5)

من خلال ملاحظة الجدول رقم (2-5) والشكل رقم (2-4) يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة إلى أخرى مع نهاية التسعينات، فعندما حاولت الدولة إصلاح القطاع الصناعي و خلف التكامل بينه وبين القطاع الزراعي خلال المرحلة الممتدة بالمراحل التالية:

الفترة (1990-1998): نلاحظ خلال هذه ارتفاع النفقات العامة من 136500 مليون دج سنة 1990 إلى 212100 مليون دج سنة 1991، بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55%، لترتفع سنة 1995 إلى 759617 مليون دج، وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 23 دولار سنة 1990. واستمرت في الارتفاع إلى سنة 1996 أين نلاحظ أنها انخفضت رغم الزيادة المستمرة في الارتفاع للإيرادات آنذاك. وهذا راجع إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برامج التعديل الهيكلي، و القيام بالتطهير المالي للمؤسسات.

ثانيا: تحليل تطور معدل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000-2019)

لقد عرف الإنفاق العام خلال هذه الفترة تطورات مهمة، حيث كان معدل النمو السنوي موجبا في اغلب الأحيان، وعليه من أجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) تم الاعتماد على الجدول والمنحنى البياني التاليين:

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (2-6): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

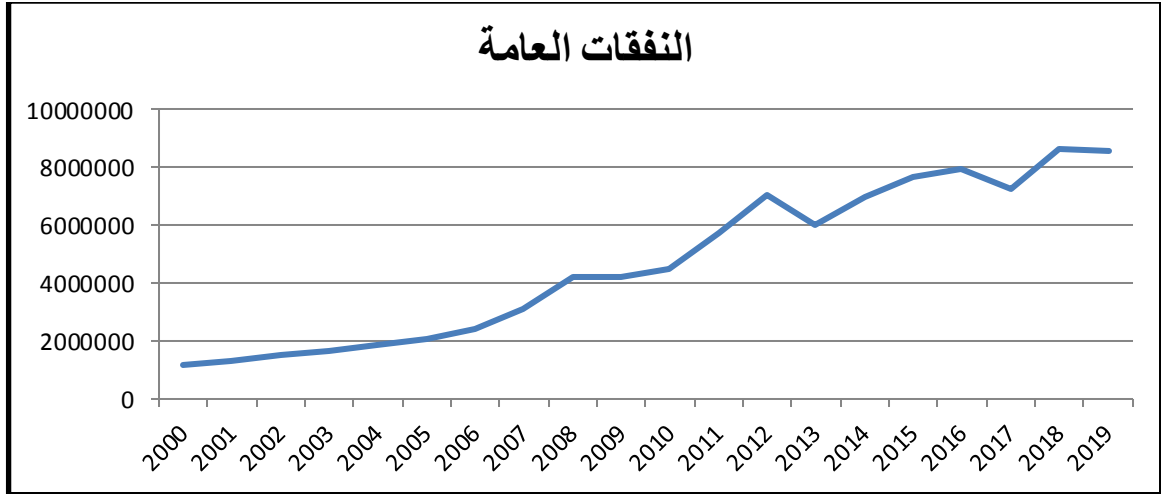
النمو النفقات %	النفقات العامة	السنوات
22.51	1178122	2000
12.13	1310280	2001
17.38	1550646	2002
5.71	1639265	2003
15.23	1888930	2004
8.63	2052037	2005
19.54	2453014	2006
26.73	3108669	2007
34.82	4191053	2008
1.32	4246334	2009
5.19	4466940	2010
28.31	5731407	2011
23.15	7058120	2012
-14.65	6024100	2013
16.13	6995800	2014
9.44	7656300	2015
4.28	7984100	2016
-8.78	7282630	2017
18.47	8628000	2018
-0.82	8557000	2019

المصدر: بالاعتماد على الموقع:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/indicateurs2019.pdf تاريخ الاطلاع: 2020-08-24

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (2-5): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (2-6).

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يظهر أنه خلال:

الفترة (1999-2009): خلال هذه الفترة تواصل ارتفاع وتيرة الإنفاق العام من 961682 مليون دج سنة 1999 إلى 4246334 مليون دج سنة 2009، وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط من 17.44 دولار للبرميل سنة 1999، إلى حوالي 36 دولار سنة 2004 بنسبة 15.23٪ بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006.

ابتداء من 2006 إلى 2008 فنلاحظ تسارع في النمو لينتقل من 19.54٪ إلى 34.82٪، ثم يتباطئ ليصل إلى 1.32٪ سنة 2009.

الفترة (2010-2019): تبين وجود زيادة طفيفة من سنة 2009 إلى 2010، ب 4246940 مليون دج سنة 2009 و 4466940 مليون دج سنة 2010 أي بنسبة 1.31٪ وهذا يرجع إلى أزمة 2008، كما بلغت النفقات العامة سنة 2011 ب 5731407 مليون دج أي بزيادة 28.3٪ مقارنة مع سنة 2010، أما في سنة 2012 فقد بلغت النفقات 7058200 مليون دج بنسبة زيادة تقارب 23.14٪، وسنة 2013 انخفضت النفقات إلى 6024100 مليون دج أي بانخفاض يساوي 14.65٪، وفي سنة 2014 بلغت 6995800 مليون دج بزيادة تساوي 16.13٪، لترجع وتحسن في سنتي 2015 و 2016، لتصل إلى حوالي 8000000 مليون دج، وتواصل الارتفاع خلال سنة 2018 فسجلنا خلالها 8628000 مليون دج، لتتخف سنة 2019 إلى 855700 مليون دج أي بمقدار -0.82٪.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإفناق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير و التجهيز) ترتبط عمليات تبويب (تصنيف) النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، و بالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن تحت التأثير المعاصر للمنظمات الدولية و المتخصصين في المحاسبة الوطنية، اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي و الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة للاقتصاد، ووفقا لذلك تنقسم إلى:

- نفقات التسيير
- نفقات التجهيز

ويمكن عرض تطور النفقات العامة حسب طبيعتها في الجدول التالي:

جدول رقم(2-7): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نمو نفقات التسيير	نمو نفقات التجهيز
1990	88800	47700	10,72	7,67
1991	153800	58300	73,20	22,22
1992	276131	144000	79,54	147,00
1993	291417	185210	5,54	28,62
1994	330403	235926	13,38	27,38
1995	473694	285923	43,37	21,19
1996	550596	174013	16,23	-39,14
1997	643555	201641	16,88	15,88
1998	663855	211884	3,15	5,08
1999	774695	186987	16,70	-11,75
2000	856193	321929	10,52	72,17
2001	963633	357395	12,55	11,02
2002	1097716	452930	13,91	26,73
2003	1122761	516504	2,28	14,04
2004	1250894	638036	11,41	23,53

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

26,47	-0,46	806905	1245132	2005
25,81	15,48	1015144	1437870	2006
41,32	16,42	1434638	1674031	2007
37,55	32,48	1973278	2217775	2008
-1,37	3,71	1946311	2300023	2009
-7,11	15,61	1807862	2659078	2010
7,00	42,80	1934500	3797252	2011
22.2	23.5	2363010	4691340	2012
4.9	-11.4	2479260	4156360	2013
5.3	9.3	2611000	4542040	2014
16.4	1.65	3039300	4617000	2015
-24,61	4,12	2291300	4807300	2016
17.43	-4.48	2690830	4591800	2017
50.26	-0.15	4043316	4584684	2018
-12.25	8.06	3547700	4954500	2019

المصدر:

- الإحصائيات من 1990-1999 الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011 ص. 211.
على الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CHI2-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf تاريخ الاطلاع:

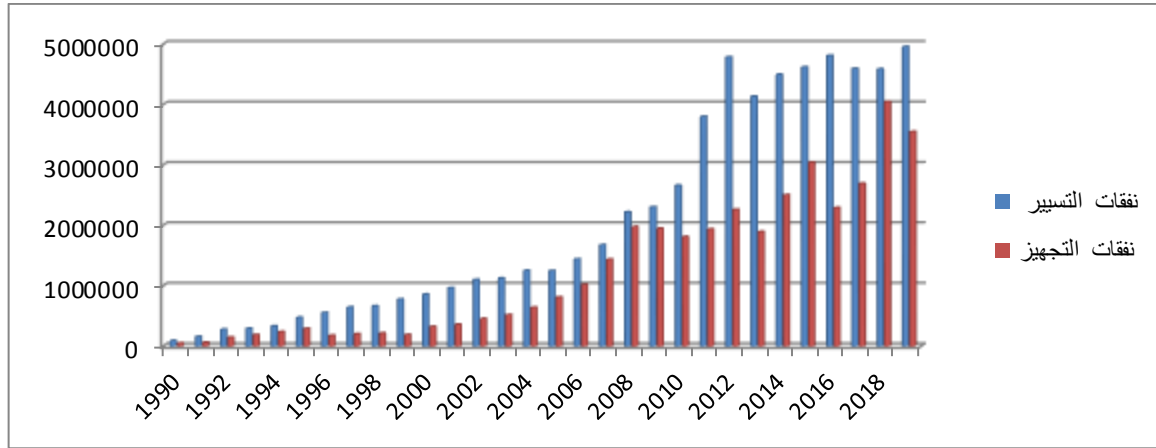
2020-08-20

- الإحصائيات من 2000-2019 من الموقع:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/indicateurs2019.pdf تاريخ الاطلاع: 2020-08-26

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإفناق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

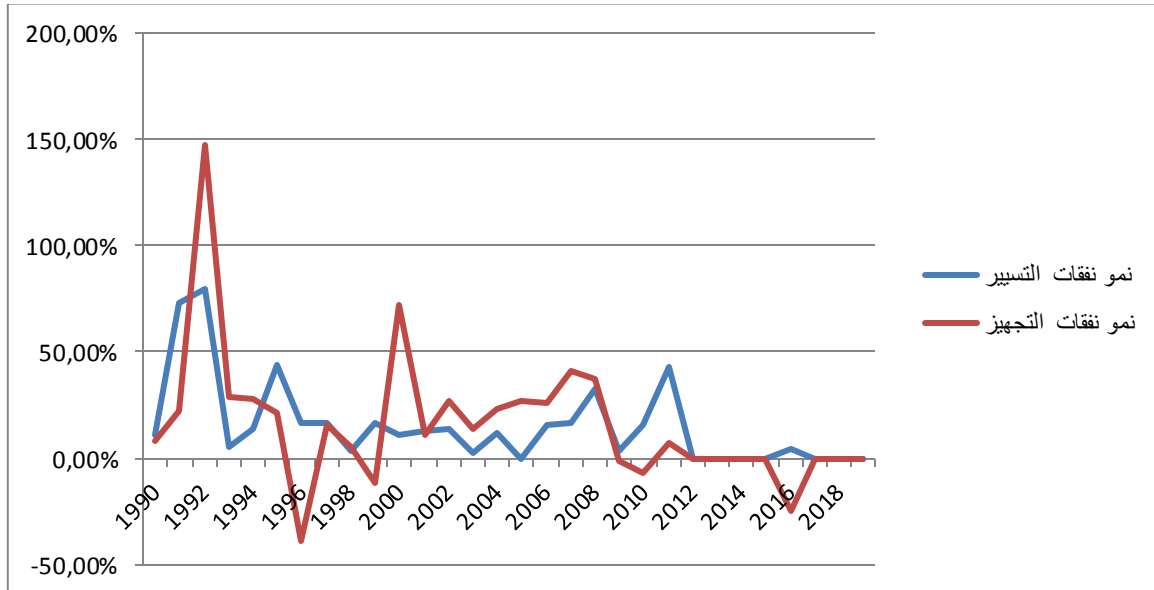
الشكل رقم(2-6): المقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2-6)

يؤكد الشكل أعلاه تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز وكذا التطور الكبير الذي عرفته هذه النفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(2-7): تطور معدل نمو نفقات التسيير ونفقات التجهيز



المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2-6)

أولاً: تحليل نفقات التسيير

تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، وتعتبر "الوزارة" الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في الميزانية العمومية الجزائرية. ومن خلال تفحصنا للجدول رقم(2-7) و الشكل أعلاه يبين أن نفقات التسيير تتزايد من سنة إلى أخرى، و يعود

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

هذا الارتفاع لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم، الصحة..¹

كانت نفقات التسيير قبل التسعينيات في زيادة متواضعة ولم ترتقي إلى مستوى يسمح لها بأن تؤثر على الاقتصاد. الفترة (1990-1999): فنلاحظ أن معدل نمو نفقات التسيير ينخفض باستمرار ابتداء من سنة 1996 على النحو التالي (16.2%، 16.88%، 3.15%) في السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي، ليرتفع سنة 1999 بنسبة 80.6% وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.²

الفترة (2000-2004)، فإن نفقات التسيير أصبحت أقل مستوى في الارتفاع بالنسبة للفترة السابقة إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من سنة 1999 ب 80.6% إلى سنة 2004 ب 66.2%. وإذا نظرنا إلى نفقات التسيير من حيث قيمها نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ ارتفعت من سنة 1999 ب 774695 مليون دج إلى سنة 2004 حيث بلغت 1250894 مليون دج.

الفترة (2005-2009)، نلاحظ أن نسبة نمو نفقات التسيير في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ ارتفعت من سنة 2005 إلى سنة 2007 من -0.46% أي 1245132 مليون دج إلى 16.42% أي 1674031 مليون دج، وذلك راجع إلى³:

ارتفاع نفقات المستخدمين التي تعتبر ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات، كما ارتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذلك ارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 في 1 جانفي 2007 بعدما كان 10000 دينار جزائري في 1 جانفي 2004.

الفترة (2010-2019) تميزت بارتفاع نسبة نمو نفقات التسيير حيث قدرت ب 15.61% ذلك سنة 2010، وفي سنة 2011 بلغت 42.8% ما قيمته 3797252 مليون دج لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 4782600 مليون دج، وذلك راجع إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع

¹ وليد محمد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:251

² احمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر الجائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والحارة وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3، 2013، ص:257

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، ص:112

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

إجمالي الناتج الداخلي¹. كما شهدت انخفاضا في سنة 2013 لتصل إلى 11.6%-، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد كانت نسبة نمو نفقات التسيير تقدر ب 9.3% وهذا ما نص عليه قانون المالية لسنة 2014.² أما خلال سنتي 2015 و2016 سجلنا ارتفاعا في نسبة نمو نفقات التسيير من 1.65% أي 4617000 مليون دج إلى 4.12% أي 4807300 مليون دج. لتتخفص سنتي 2017 و2018 بمقدار 4.48%- و 0.15%-.

ثانيا: تحليل نفقات التجهيز

تعتبر نفقات التجهيز عن مختلف الاعتمادات التي تفتح في قانون المالية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من اجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. الفترة (1990-1998): عرفت نفقات التجهيز زيادة محتشمة حيث كانت تمثل 47700 مليار دج سنة 1990 بنسبة 27.3٪ من إجمالي النفقات العامة ما يمثل نصف نفقات التسيير التي أخذت حصة الأسد، لتنتقل إلى 285923 مليار دج بنسبة 21.19% وذلك سنة 1995، ويفسر ذلك بانخفاض النفقات الرأسمالية فقد عرفت كل قطاعات التربية والتكوين، قطاع السكن الكهربائي انخفاضا في نفقات التجهيز³.

الفترة (1999-2009): عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا متزايدا حيث انتقلت من 186987 مليون دج سنة 1999 إلى 321929 مليون دج سنة 2000 بنسبة مرتفعة تقدر ب 72.16٪ لتصل إلى 357395 مليون دج سنة 2001، وتضاعفت ما بين 2000 و2004 حيث انتقلت من 321929 إلى 638036 مليون دج وذلك راجع إلى شروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة انفاقية توسعية من خلال تحفيز مشاريع الاستثمارية لتنشيط الطلب الكلي، وتلاه مشروع دع النمو الاقتصادي ما بين 2005 و2009 الذي اهتم بتمويل المنشآت القاعدية وخصص لها نفقات لا بأس بها تحسم من نفقات التجهيز، وشروع الطريق السيار (شرق غرب)

الفترة (2010-2019): تميزت هذه الفترة بارتفاع محسوس لنفقات التجهيز سنة 2010 مقارنة مع السنة التي قبلها حيث قدرت ب 1807862 مليون دج، لترتفع إلى 1934500 مليون دج سنة 2011، وتستمر في الارتفاع باقي السنوات إلى غاية سنة 2016 أين تراجع بلغت 2291300 مليون دج ، لتعاود الارتفاع بمقدار 2690830 و 4043316 مليون دج و ذلك لسنتي 2017 و2018.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص:94

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص:93

³ Rapport Sur Situation Economique Et Sociale En 1997(ons), Edition septembre, 1998, P39

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الثاني: تطور ظاهرة التضخم ومؤشراته في الجزائر

يعتبر التضخم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم الاقتصاديات الحديثة وخصوصا الدول النامية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية حادة، بدأت تتطور خلال عقد الثمانينيات نتيجة تحول الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ثم وصلت الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينيات إلى مستويات مرتفعة جدا بسبب العشرية السوداء، مما أدى ذلك إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد الجزائري وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطالة و انخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وارتفاع حجم الإصدار النقدي. ونتيجة لهذه الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة أدت إلى تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور معدل التضخم ومؤشراته.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)

لقد كانت معدلات التضخم في الجزائر مكتوبة خلال مرحلة التخطيط المركزي، وذلك راجع للقيود المفروضة على الأسعار والتي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن، ومع نهاية الثمانينات أصبحت اغلب النشاطات لا تستغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على اغلب التوازنات الاقتصادية الكلية، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة التطورات المتتالية في الطلب الكلي، مما نتج عنه ضغوط تضخمية استمرت إلى غاية التسعينيات.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-1999)

عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينيات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 2.6% عام 1999، و الجدول الموالي يبين لنا تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999):

جدول رقم (2-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

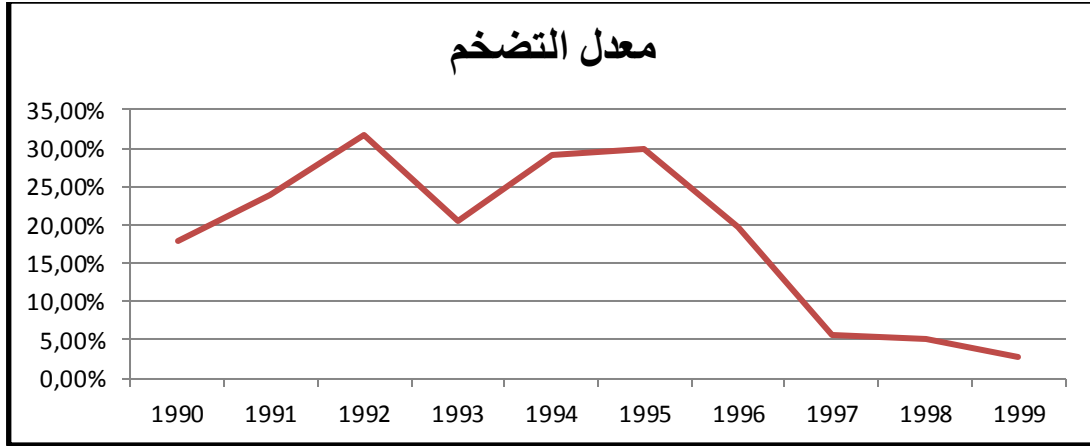
الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	17.8	23.9	31.7	20.5	29	29.8	19.7	5.7	5	2.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (2-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-8)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح :

الفترة (1990-1995): عرف معدل التضخم عرف ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأولى من حيث بلغ أقصى حد له في نهاية 1992 وذلك بنسبة قدرت ب 31.7 % ويرجع ذلك لعدة أسباب منها من هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني بالإضافة إلى إن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات و تكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في أواخر الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وق إلى آخر للحد من التضخم و نخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10% سنة 1990 إلى 15% في 1994 و ذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنة 1994، 1995 حيث بلغ 29 % و 29.8 % على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية و على رأسها تخفيض.

الفترة (1996-1999): خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1996 وقد بلغ 18.68 % ثم بدا هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقصر على معدل 2.65 % سنة 1999 ، وتعود النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها التحكم في السيولة الاقتصادية و اعتدال وتيرة التوسع النقدي وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة أكبر معدل لها 31.66%.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)

شهدت الجزائر خلال سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا في معدل التضخم حيث وصل الى 4.2 %، كما تم تسجيل ارتفاعا جديدا سنة 2003 بلغ 4.3% وهذا يمكن إرجاعه إلى نمو فائض السيولة، ثم انخفض ليصل 2.7 % سنة 2019 وذلك لإتباع السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة السيولة.

و الجدول الموالي يبين لنا تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2019):

جدول رقم (2-9): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0.34	4.2	1.4	4.3	3.6	1.6	2.5	4.5	4.86	5.73
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.58	3.3	2.9	4.7	6.39	5.6	4.53	2.7

المصدر: بالاعتماد على الموقع:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/indicateurs2019.pdf تاريخ الاطلاع: 27-08-2020.

من خلال الجدول نلاحظ انه خلال:

الفترة (2004-2000): حيث نلاحظ استمرار تراجع معدل التضخم ليصل إلى 0.34% ذلك سنة 2000، لكن هذه النسبة لمعدل التضخم لم تستمر و سرعان ما عاد التضخم ليرتفع مرة أخرى فبلغ نسبة 4.2 % سنة 2001، ليتم تسجيل بعدها انخفاضاً سنة 2002 قدر ب 1.42%، ثم عاد للارتفاع إلى 4.3% سنة 2003 و 3.6% سنة 2004 ذلك نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي.

الفترة (2009-2005): خلال هذه الفترة عاد معدل التضخم إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني و هو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول.

وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 4.5% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة خصوصاً الزراعية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً في هذا العام ، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية ، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 5.21% ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 47.74 % ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السياسة النقدية ، وقد عاد معدل التضخم للارتفاع أيضا في عام 2008 حيث وصل إلى 4.86% لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه سنة 2007 ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي صدرت للجزائر تضخما من الخارج من خلال ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج والمواد الاستهلاكية في السوق العالمية تبعا لارتفاع أسعار البترول . وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5.73% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ 2008 ، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر.

الفترة (2010-2014): عرف معدل التضخم تراجعاً إلى 3.9 % نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات، ليتم تسجيل ارتفاع سنة 2011 بمقدار زيادة 0.62% نتيجة الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية، زيادة الأجور، انخفاض تنافسية الأسواق و احتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة. وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليلغ المعدل الأكثر ارتفاعاً للعشرية قدر ب8.89% أي ارتفع بنسبة 4.1 %، وهذا مؤشر خطير جدا عمي الاستقرار النقدي، كما إن لو دلالة عمى ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية، و عرف إن معدل التضخم تباطأ في 2013 بنسبة 3.25 % ، ليواصل تباطؤه سنة 2014 بنسبة 2.91% ، وهي أقل نسبة بنسبة إلى السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذه الظروف المتميزة بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول¹.

الفترة (2015-2019): بعد تراجع المعتر في سنتي 2013 و 2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015، ليلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.7 % و بنسبة 6.4 خلال سنة 2016 وهذا راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. ابتداء من سنة 2017 سجلنا تراجعا في وتيرة التضخم يشكل طفيف لتبلغ 5.6 %، رغم الارتفاع العالي نسبيا للتوسع النقدي (+8.4%) حيث تفسر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة، في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية الأسواق الاستهلاكية²، ويواصل الانخفاض ليتم تسجيل 2.7 ذلك سنة 2019.

¹ صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة المسببة بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة شهادة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، ص:144

² يوسف صلاح الدين، بلحاج فتيحة، دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017، مجلة، العدد1،

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المطلب الثاني: مؤشرات قياس معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)

إن ما يستند عليه الاقتصاديون في تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني هو أنها تعبر على الارتفاعات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، ولذلك لقياس ظاهرة التضخم فإنه يتم الاعتماد على عدة مؤشرات أهمها تلك التغيرات في الأسعار، وعليه فإن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر يعد بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء آثار هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم، لذلك لا بد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني.

الفرع الأول: المؤشر العام لأسعار المستهلك CPI

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنييتين مختلفتين، نشير فقط إلى أن CPI يقاس باستعمال مؤشر لاسبيرز، ويعتبر هذا المؤشر هو المؤشر المستخدم في الجزائر خاصة من قبل الديوان الوطني للإحصاء.

و الجدول الموالي يبين لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة 1990-2019 علما أن سنة الأساس هي سنة 2010.

جدول رقم(2-10): المؤشر العام لأسعار المستهلك CPI خلال الفترة (1990-2019)

(2010 سنة الأساس)

السنوات	CPI	التغير %	السنوات	CPI	التغير %	السنوات	CPI	التغير %
1990	15.52	17.88	2000	70.44	0.30	2010	100	3.91
1991	19.54	25.90	2001	73.41	4.20	2011	104.52	5.52
1992	25.72	31.68	2002	74.46	1.43	2012	113.82	8.93
1993	31.01	20.52	2003	77.63	4.26	2013	117.52	3.23
1994	40.01	29.00	2004	80.71	3.97	2014	120.95	2.91
1995	51.93	29.79	2005	81.83	1.38	2015	126.74	4.02
1996	61.63	18.70	2006	83.72	2.31	2016	134.84	7.18
1997	65.16	5.7	2007	86.80	3.67	2017	142.38	5.59
1998	68.39	5.00	2008	91.01	4.85	2018	148.46	4.27

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

1.95	151.36	2019	5.74	96.24	2009	2.59	70.20	1999
------	--------	------	------	-------	------	------	-------	------

المصدر: بالاعتماد على المواقع:

- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=FP.CPI.TOTL&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr>
- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FP.CPI.TOTL.ZG.html>

الاطلاع تاريخ: 25-08-2020

خلال الفترة (1990 - 1995)، ارتفع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992، ووصل إلى 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي، ويمكن الرجاء الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، التي ألقت الضرر بمستويات الأسعار، التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف الدولة، في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث افريل 1994، لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك¹. مما زاد في تغطية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

وسجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 1996 - 2000 انخفاضا مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997². ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة السياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداحيل لاسيما الأجور من حيث إتباع سياسة دخول متشددة وبرجع سبب الارتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض العملة وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية وتمويله عن طريق الإصدار النقدي.

واستمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قاربت الصفر سنة 2000 (0.3%) وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلية كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995 وتقليص الموازنة العامة إلى

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص: 209

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص: 115

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

مستويات معقولة والصرامة في تعبير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة التمويل الأنشطة الفنية بدلا من الإصدار النقدي المفرط¹.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.20 %، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.3 % سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وارتفاع الأجور كذلك ابتداء من سنة 2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

أما خلال الفترة (2002 - 2009)، فقد تميزت بارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43 % سنة 2002، ليصل إلى 5.74 % سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وكذا ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية²، وتزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 4.26 % سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.97 % سنة 2004، ليصل إلى 1.38 % سنة 2005.

وبعد ذلك سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا خلال هذه الفترة لينتقل من 2.31 % سنة 2006، ليصل إلى 3.67 % سنة 2007، بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو ولتسارع الزيادة في أسعار الجملة الفواكه والخضر، وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة، والخدمات، والمواد نصف المصنعة، وارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات متغيرة³.

كما سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91 % في 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل إلى 8.93 % في 2012، مقارنة بسنة 2011 أي 4.52 %، ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنتي 2013 و 2014 إلى 3.23 % و 2.91 % على التوالي. ويفسر الارتفاع

¹ بلعروز علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:317

² Lies Kerrar, *Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles*, revue de press, Algérie 13 au 17 janvier 2013, P18

³ Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, P59

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي. وكثيرا ما كان يرجع عدم الاستقرار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض و الطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

أما السنوات الموالية فقد كان متذبذبا تارة يرتفع وتارة ينخفض ليسجل ارتفاعا مقداره 4.02% و7.18% وذلك خلال سنتي 2015 و2016 لينخفض في السنوات الموالية 4.27% سنة 2018 وهذا يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع.

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني في الجزائر PGDP

يحتوي هذا المؤشر عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي علما انه تم اعتماد سنة الأساس 1999 من طرف البنك الدولي.

جدول رقم (2-11): تطور الرقم القياسي الضمني PGDP في الجزائر للفترة (1990-2019)

(سنة الأساس 1980)

PGDP	السنوات	PGDP	السنوات
2291.53	2005	260.33	1990
2533.21	2006	400.36	1991
2695.21	2007	488.14	1992
3120.05	2008	554.65	1993
2771.81	2009	715.92	1994
3218.62	2010	920.52	1995
3791.06	2011	1141.64	1996
4004.40	2012	1221.58	1997
4101.59	2013	1183.33	1998
4073.99	2014	1311.80	1999
3854.49	2015	1634.47	2000
3966.82	2016	1601.67	2001
4135.81	2017	1622.81	2002
4445.24	2018	1758.01	2003

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

-----	2019	1973.32	2004
-------	------	---------	------

المصدر: بالاعتماد على الموقع:

<https://donnees.banque mondiale.org/indicateur/NY.GDP.DEFL.ZS?locations=DZ>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المخفض الضمني خلال المدة (1990 - 1999) قد ارتفع بشكل كبير كما نلاحظ القفزات الكبيرة التي حصلت في الرقم القياسي الضمني فقد ارتفع من 260.33 سنة 1990 إلى 1311.8 سنة 1999 وهذا بدوره يؤكد حقيقة التضخم الجامح الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال عقد التسعينات نتيجة إلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية ، انتقل من 85 % من الأسعار إلى النظام الحر¹، لتبلغ معدلات التضخم أرقام ثنائية وذلك إلى غاية سنة 1996 والتي اتسمت بالجموح، ليصل إلى مرحلة التضخم المكشوف أو الصريح والذي انخفضت فيها معدلات التضخم لتتشكل بذلك أرقام أحادية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000.

أما خلال الفترة من (2000 - 2018)، فقد ارتفع المخفض الضمني من 1634,47 سنة 2000 ليصل إلى 4445.24 سنة 2018، كما يتضح أن المخفض الضمني كان في ارتفاع تدريجي حتى سنة 2004 بعدها قفز قفزات كبيرة حتى وصل إلى 4073.99 سنة 2014 والذي يشير إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل كبير وهائل على مستوى الاقتصاد الوطني، ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية الميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، ويواصل الارتفاع التدريجي خلال السنوات الموالية ليصل إلى 4445.24 سنة 2018.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) باستخدام نموذج ARDL

لغرض اختبار فرضية البحث وبالاعتماد على الأدبيات في هذا الموضوع تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره من كل Pesaran و Shin (1999) و Pesaran و آخرين تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle- Granger وطريقة Johansen. تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والمتغير التابع لا يكون من الدرجة صفر

¹ Ahmed Benbitour, " L'Algérie au troisieme millénaire défis et potentialités ",Alger,Marinooor,1998, P74

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

اختبار ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة . كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى¹.

المطلب الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL يتألف من شقين AR أي الانحدار الذاتي لما نفسر المتغير التابع بالقيم السابقة له والشق الثاني هو DL أي المتغير التابع سيفسر بواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات المستقلة. ولما ندمج الشقين نحصل على ARDL أي المتغير يفسر بواسطة تأخيرات المتغير التابع نفسه وبواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات المستقلة

الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج فيما يلي²:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتعددة؛
 - يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بمحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
 - المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفؤة، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛
 - يطبق فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$ أو من الرتبة نفسها، ويجب أن لا تكون أحد المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ أو أعلى؛
 - يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا؛
 - يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات؛
 - يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.
- تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكونة من متغير تابع Y وعدد K من المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على الشكل التالي³:

¹ دحماني محمد دريوش، وعبد القادر ناصور، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي، سطيف، لجامعة سطيف 1، (مارس 2012)، ص 20.

² محمد بن عبد الله الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 27، العدد 1، 2011، ص 144-145.

³ حسن علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا، ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد بغداد العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، 2013. ص 187-188.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1,t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2,t-i} + \dots + \alpha_2 x_{1,t-1} + \alpha_3 x_{3,t-1} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{k,t-1} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_k x_{k,t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

c الحد الثابت؛

Δ الفروق من الدرجة الأولى؛

k عدد المتغيرات؛

P فترة إبطاء المتغير التابع؛

q_1, q_2, \dots, q_k فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية x_1, x_2, \dots, x_k على التوالي؛

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$ معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين¹:

- **فرضية العدم:** عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في: $\alpha_1 =$

$$\alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

- **الفرضية البديلة:** وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 \neq 0 \text{ و } \alpha_2 \neq 0 \text{ و } \alpha_3 \neq 0 \text{ و } \alpha_4 \neq 0 \text{ و } \alpha_5 \neq 0 \text{ و } \alpha_6 \neq 0$$

يتضمن اختبار نموذج ARDL كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا

تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

الفرع الثاني: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يمكن تلخيص المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL في الخطوات التالية:

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ما عدا الدرجة الثانية؛
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج؛

¹مجدي الشوريجي، "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-11-28/27، ص ص 18-20.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

- تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام عدة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار (AIC1973) Akaike، معيار (SC1978) Schwarz، معيار Hannan and Quinn (1979)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final prediction error؛
- تطبيق إختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية F statistic مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran and al (2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث نميز بين ثلاث حالات:

1/ إذا كانت F statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

2/ إذا كانت F statistic أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

3/ إذا كانت F statistic تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

- إذا كانت النتائج إيجابية أي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)؛
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: المنهجية القياسية و تحليل النتائج

الفرع الأول: المنهجية القياسية

لتقييم مدى قدرة وفعالية السياسات المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي والسياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي في ضبط والتحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر أم العكس وممارسة دور المسبب لها خلال فترة الدراسة. لذا أسسنا هذه الدراسة القياسية على بيانات سنوية خاصة بالمتغيرات الأساسية التالية:

- **معدل التضخم:** نظريا يعبر عن معدل التغير في الأسعار المحلية للاقتصاد ككل ويعتمد في ذلك على تقدير التغير في مؤشر الأسعار و أهم مؤشرات الأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس سعر الشراء للسلع و الخدمات في أوقات متباعدة ويتم وضعه عن طريق تقسيم كل سعر وفقا للأهمية

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الاقتصادية للسلعة¹، و نرّمز له بالرمز (Tinf) كمتغير تابع بياناته مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات.

- **الإنفاق الحكومي:** هو مشتريات القطاع الحكومي من سلع وخدمات (مليون دج) كممثل للسياسة المالية وسنرمز له بالرمز (G). ومعلوم أن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لزيادة القدرة الشرائية للأفراد يولد طلبا متزايدا على السلع والخدمات وفي ظل التشغيل الكامل لموارد الاقتصاد أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ويصبح في هذه الحالة الطلب الكلي للسلع والخدمات يفوق العرض الكلي فهذا من شأنه أن يولد ضغوطا تضخمية، أما إذا وجه الإنفاق الحكومي نحو مجالات الاستثمار المنتج وتوفر كل مقومات نجاحه فان ذلك يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار. وبالنظر أيضا إلى آلية تمويل الإنفاق الحكومي فإذا تم تمويله بالإصدار النقدي (سياسة نقدية توسعية مصاحبة) فاحتمال ظهور التضخم كبير خاصة في الدول النامية. ومصدر بيانات الإنفاق الحكومي وزارة المالية مقدرّة بالوحدة مليون دج؛

- **العرض النقدي:** العرض النقدي بمفهومه الواسع (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة النقدية في الجزائر، ويرمز لها: (M2). وحسب النظرية الاقتصادية فان مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات، ينشئ التضخم بسبب عدم تساوي النمو في الإنفاق النقدي، أي زيادة الدخل النقدي وكمية وسائل الدفع من جهة، والنمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا الاختلال فيما بين الجانبين سيؤدي إلى هبوط متواصل في قيمة العملة أو في قوتها الشرائية، بسبب التزايد في الأسعار².

- **أسعار النفط** ونرّمز له بالرمز: (POIL) فانخفاض أسعار النفط يولد عجزا ماليا كبيرا ما يدفع الحكومة الجزائرية لتمويل هذا العجز بإصدار نقدي جديد ما يسبب ضغوطا تضخمية.

كل السلاسل تحتوي على 29 ملاحظة سنوية (من 1990 إلى 2019). ويكون النموذج من الشكل:

$$\text{LNINF} = f(\text{LNM2}, \text{LNPOIL}, \text{LNG}) \dots \dots \dots (1)$$

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية :

¹ سندس حميد موسى، البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2018، ص 174.

² ج أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات، ترجمة عطية مهدي، ج2، بغداد، 1980. ص 280.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

أ- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة للمعادلة (1)، وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية، حيث انه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية أو المتغير التابع مستقر في المستوى، عندها يواجه الباحثون مشكلة عدم إمكانية تقدير النموذج ARDL.

الجدول (2-12): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي - فولر المطور ADF

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه
LNINF	-2.455386	-2.393189	-1.267424	-7.786381	-7.830544	-7.900581
	-3.679322	-4.309824	-2.650145	-3.689194	-4.323979	-2.650145
	-2.967767	-3.574244	-1.953381	-2.971853	-3.580623	-1.953381
	-2.622989	-3.221728	-1.609798	-2.625121	-3.225334	-1.609798
LNM2	-3.085520	-0.145347	2.268809	-3.661721	-5.082706	-1.117606
	-3.699871	-4.309824	-2.650145	-3.689194	-4.339330	-2.660720
	-2.976263	-3.574244	-1.953381	-2.971853	-3.587527	-1.955020
	-2.627420	-3.221728	-1.609798	-2.625121	-3.229230	-1.609070
LNG.	-3.502055	-3.654013	-4.338201	-4.499752	-5.102026	-2.049632
	-3.679322	-4.309824	-2.647120	-3.689194	-4.323979	-2.660720
	-2.967767	-3.574244	-1.952910	-2.971853	-3.580623	-1.955020
	-2.622989	-3.221728	-1.610011	-2.625121	-3.225334	-1.609070
LNPOIL	-0.999021	-1.795579	0.497379	-4.559573	-4.392174	-4.549046
	-3.679322	-4.309824	-2.647120	-3.689194	-4.339330	-2.650145
	-2.967767	-3.574244	-1.952910	-2.971853	-3.587527	-1.953381
	-2.622989	-3.221728	-1.610011	-2.625121	-3.229230	-1.609798

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews

بعد إجراء اختبار للسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة 1% و 5% و 10% وبالتالي نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة (0) $I(0)$ والدرجة (1) $I(1)$ ، ولا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL¹.

ب- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL : بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب 29 مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$\begin{aligned} \Delta LNINF_t = & c + \beta_1 LNINF_{t-1} + \beta_2 LNM2_{t-1} + \beta_3 LNPOIL_{t-1} \\ & + \beta_4 LNG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 LNINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta LNM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta LNPOIL_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 \Delta LNG_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة . في حين أن c و ε تشير أخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي .

ت- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير . والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى q_1, q_2, q_3, p ، للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

¹ Bourbonnais, R. - *économétrie*. Paris: DUNOD. (2005).P 226.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

P	q_1	q_2	q_3	فترات الإبطاء المثلى
4	3	4	4	النموذج

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (الملحق رقم 1)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج 9 Eviews باختبار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيرات المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث ادني قيمة لمعيار Akaike . والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (4,3,4,4) ARDL .

ث- اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (2-14): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

النتيجة	عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختبار الإحصائي
	4	5.447133	إحصائية F
وجود علاقة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الجدولية للحدود
توازنيه طويلة	5.61	4.29	عند مستوى 1%
الأجل عند مستوى	4.89	3.69	عند مستوى 2.5%
أكبر من 1%	4.35	3.23	عند مستوى 5%
	3.77	2.72	عند مستوى 10%

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (الملحق رقم 2)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.447133 وهذا يتجاوز بشكل واضح القيمة الحرجة 5% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

ج - اختبار جودة النموذج المقدر:

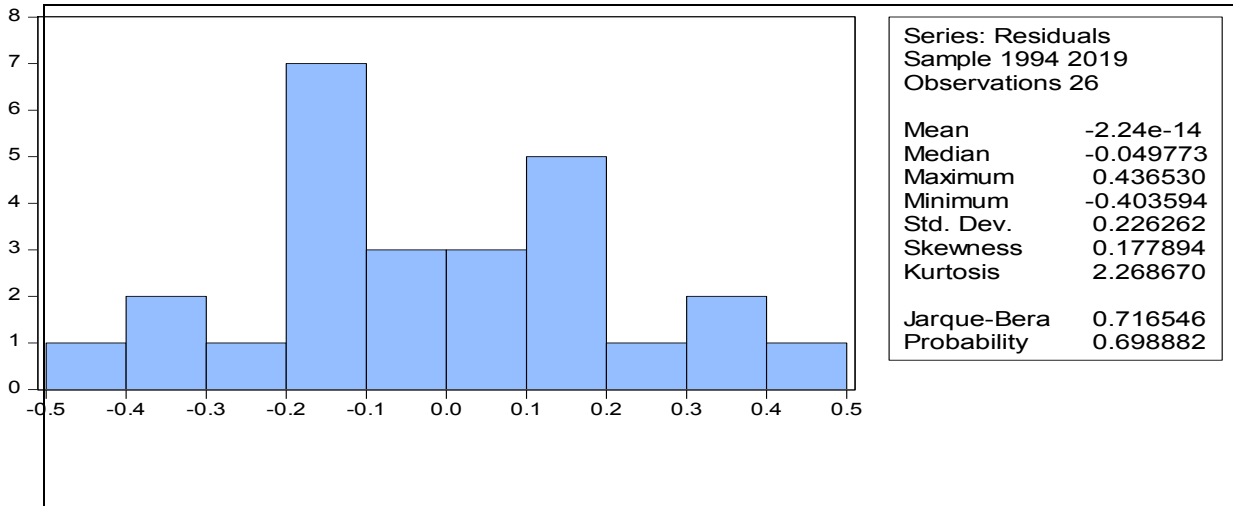
قبل اعتماد النموذج (4.3.4.4) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

- التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera) حيث: $(J-B)=0.71 < X^2(5\%)$

ومنه نقبل فرضية العدم (H_0)، التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وقيمة الاحتمال موافقة لاختبار (J-B) أكبر من 5% تؤكد ذلك.

الشكل رقم (2-9): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

- اختبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين:

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نستخدم اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للنموذج لا بد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (2-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-godfrey serial correlation LM Test			
F-Statistique	0.104534	Prob.F(2,5)	0.9027
Obs*R-Square	1.043520	Prob.Chi-Square(2)	0.5935

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews9 (الملحق رقم:3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square(2) أكبر من 5% أي $0.05 < 0.5935$ عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة. أما عن اختبار عدم ثبات تباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey			
F-Statistique	0.981170	Prob.F(18,7)	0.5490
Obs*R-Square	18.61995	Prob.Chi-Square(18)	0.4156

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews9 (الملحق رقم:4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square(17) أكبر من 5% أي $0.05 < 0.4156$ وهذا ما يؤكد فرضية العدم عدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ح- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، حيث يتكون من جزئين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (2-17): نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(LNM2)	-2.864982	-1.429568	0.1959
D(LM2(-1))	7.008635	3.009442	0.0197
D(LNPOIL)	-0.280010	-0.550042	0.5994
D(LNG)	5.235096	3.258498	0.0139
CointEq(1-)	-0.912945	-2.573953	0.0368
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
LNLM2	-3.568906	-2.379241	0.0489
LNPOIL	-1.827222	-1.664751	0.1399
LNG	5.290688	2.861591	0.0243
C	-40.559801	-2.684972	0.0313

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (الملحق رقم 5)

الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج

أولاً: العلاقة قصيرة الأجل

✓ نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم(6)، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، فبالنظر إلى لوغاريتم متغير الإنفاق العام في بداية الفترة (t-0) نلاحظ أنه قد أثر بشكل إيجابي على معدلات التضخم في الأجل القصير، وبمعنوية إحصائية عند 5% حيث أن زيادة لوغاريتم متغير الإنفاق العام بحوالي 1 % يؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم ب 5.235096 %، ونفس الأثر

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الإيجابي لمتغيرة الإنفاق العام المبطلًا لفترة واحدة أي (t-1) أو لفترتين أو لثلاثة فترات (t-3) على معدلات التضخم في الأجل القصير.

✓ بالنسبة للوغاريتم متغيرة العرض النقدي ففي بداية الفترة (t-0) نلاحظ أن أثرها كان سلبيا على معدلات التضخم في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية غير مقبولة عند مستوى 5% (0.1959) حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـ 2.864982 %، أما أثر العرض النقدي المبطلًا لفترة (t-1) فكان ايجابيا وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0139) حيث أن زيادة لوغاريتم العرض النقدي بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بـ 7.008635 %، بينما أثر متغيرة لوغاريتم العرض النقدي المبطلًا بـ بفترتين (t-2) فكان سالبا ومعنوي إحصائيا.

✓ أما عن أثر متغيرة لوغاريتم أسعار النفط على معدلات التضخم فكان سلبيا أي أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، بمعنوية إحصائية غير مقبولة عند مستوى 5%، مما يفسر وجود ضعف تأثير بين المتغيرين المستقل والمتغير التابع في المدى القصير.

✓ كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ 0,0368 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

✓ هذا وتشير المعلمة (-0.912945) في نموذج بحثنا أنّ معدل التضخم يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 91.29 % أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح بـ 91.29 % في الفترة الحالية (t).

ثانيا: العلاقة طويلة الأجل

$$LINF = -40.559801 - 3.568906 LM_2 + 5.290688 LG - 1.827222 LPOIL$$

يمثل الجزء السفلي للجدول العلاقة طويلة الأجل وإعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن الإنفاق العام قد أثرا بشكل إيجابي على معدلات التضخم في الأجل الطويل، أما العرض النقدي فتخفيفه يؤثر على معدلات التضخم بالارتفاع، كما أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الأجل الطويل.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المطلب الثالث: إختبار سببية قرائنر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) للنموذج

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارات شهيرة هي كل من اختبار Sims 1969، اختبار granger 1972، اختبار Gwekes 1983¹، وتعد منهجية Granger الأكثر استعمالا وانتشارا، لكن من أهم الشروط لاستخدامها هو إستقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا اقترح كل من Toda and Yamamoto منهجية جديدة والتي تعد من أحد الاختبارات السببية البديل.

Toda Hiro Y. وTuka Yamamoto سنة 1995 على تقدير متجه الانحدار ذاتي مطور (Augmented VAR) ويختلف هذا الاختبار عن الاختبارات العادية للسببية (سببية غرانجر) في كونه لا يأخذ في الاعتبار درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ ، $I(1)$ أو حتى $I(2)$ وبغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أو لا هذه المقاربة طورت لتقضي على أوجه القصور التي عانى منها اختبار السببية التقليدي (Granger causality) ولعل أهمها: مشكلة توصيف النموذج وعدد فترات الإبطاء إضافة للعيب الأبرز المتمثل في الانحدار الزائف (مشكل عدم الاستقرار)².

الفرع الأول: مراحل إختبار سببية قرائنر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

يتضمن تطبيق اختبار سببية Toda-Yamamoto عدة مراحل هي:

- تحديد درجة التكامل الكبرى $(Dmax)$: أول خطوة تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة وبالتالي استخراج درجة التكامل الكبرى ويتم ذلك باستخدام عدة اختبارات لجذر الوحدة كاختبار Augmented Dick Fuller (ADF)، اختبار Philips-Perron (PP)، اختبار Ng-Perron ؛

¹ حنان حراث، محمد رمضاني، دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda Yamamoto، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2018

² حاج موسى منصور، عبد الغاني دادن، دراسة علاقة سوق المالي البحريني بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003-2016) باستخدام مقاربة Toda Yamamoto، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 12، 2017، ص: 368

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

- تحديد فترة الإبطاء المثلى (P): يتم الحصول عليه من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الأصلية). كما يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال المعايير الإحصائية التالية: معيار أكايك AIC، معيار شوارتز SIC، معيار هانن HQ،... حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل؛
- اختبار السببية: يتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفروضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور VAR(K)، حيث K مساوية لدرجة التكامل الكبرى إضافة لفترة الإبطاء الأمثل $K=D_{max}+P$ ، حيث أن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع (Chi-Squared) مع عدد درجات حرية.

يعبر عن النموذج VAR(P+Dmax) لمتغيرين على النحو التالي:

$$X_t = a + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

$$Y_t = a + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

حيث X_t ، Y_t : المتغيرات قيد الدراسة، ε_{1t} ، ε_{2t} : عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مرتبطان خطياً، t: يعبر عن الزمن

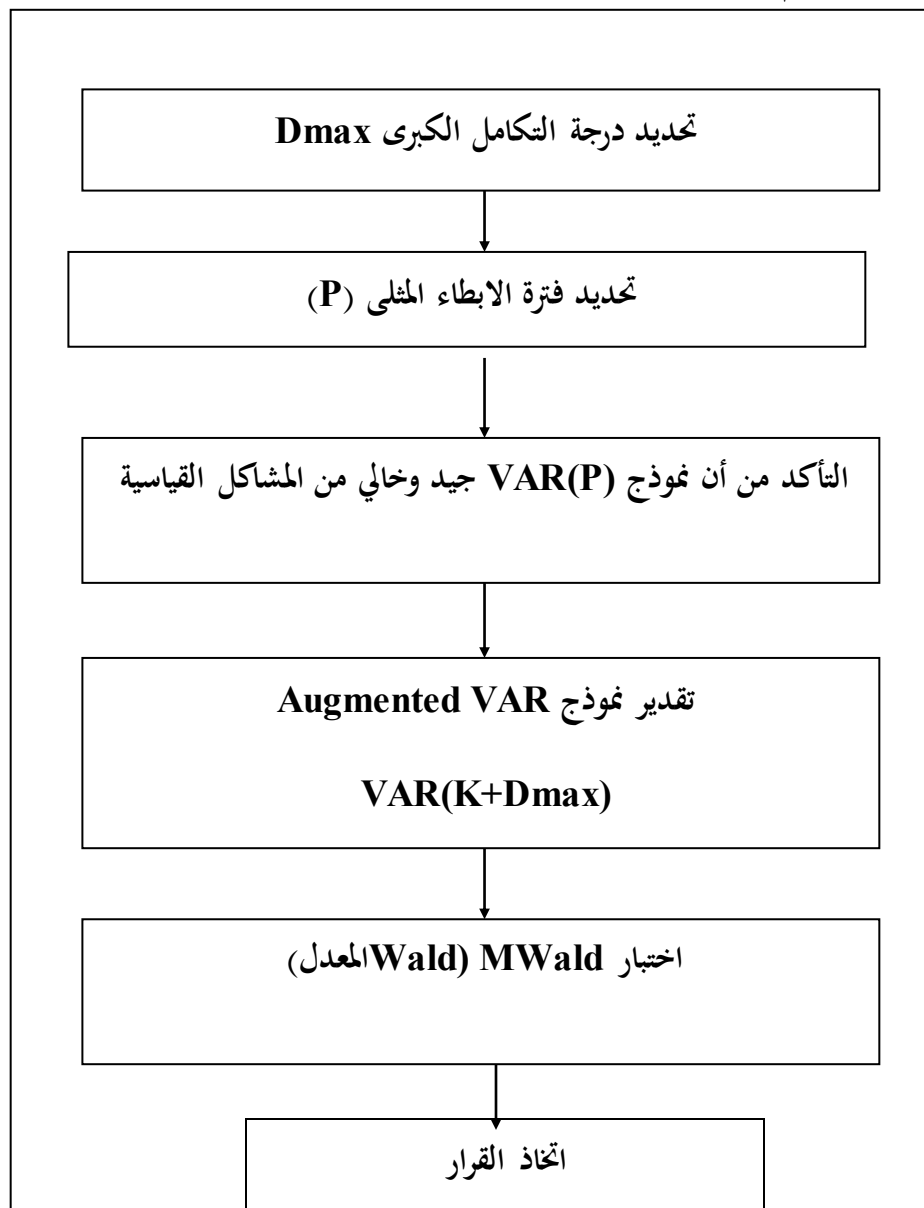
حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين (بالنسبة للمعادلة رقم (1)):

$$H_0: Y_t \text{ لا يسبب } X_t, \text{ اذا كان } \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j = 0$$

$$H_1: Y_t \text{ لا يسبب } X_t, \text{ اذا كان } \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j \neq 0$$

يمكن تلخيص ما سبق من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (2-10): خطوات تطبيق منهجية Toda-Yamamoto



الفرع الثاني: اختبار سببية قرائن المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) بالنسبة للنموذج

تم اختبار تودا ياماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين التضخم والإنفاق الحكومي والعرض النقدي بمفهومه الواسع. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي فترة واحدة (5) وتم حسابها انطلاقاً من معيار (Sc)، (AIC)، أما أقصى درجة قياس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة (1) أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا ياماموتو هي (6) وجاءت النتائج كما هي مبينة الجدول التالي:

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (6-19): اختبار فرايجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج

D	فرضية العدم	والد المحسوبة	الاحتمالية
4	LM2 لا يسبب LG	3.685512	0.4502
4	LG لا يسبب LM2	8.525234	***0.0741
4	LTINFL لا يسبب LM2	7.860533	***0.0968
4	LM2 لا يسبب LTINFL	20.14000	*0.0005
4	LG لا يسبب LTINFL	17.46224	*0.0016
4	LTINFL لا يسبب LG	3.024344	0.5538
4	LPOIL لا يسبب LG	7.833223	***0.0979
4	LPOIL لا يسبب LM2	4.989659	0.2884
4	LPOIL لا يسبب LTINFL	2.688229	0.6113

ملاحظة: *، **، *** معنوية عند المستوى 10%، 5%، 1%.

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (6) المستخرج من برنامج (9 Eviews)

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه يتضح رفض فرض العدم بكون العرض النقدي والإنفاق الحكومي لا تسببان التضخم في الجزائر، عند مستوى دلالة 1% التي تنص على أن الإنفاق الحكومي والعرض النقدي يسببان التضخم في الأجل الطويل، ونرفض كذلك فرضية العدم التي تنص على أن التضخم لا يسبب العرض النقدي عند مستوى معنوية 10% ونقول التضخم يسبب العرض النقدي في الأجل الطويل. أي أن علاقة السببية بين التضخم والعرض النقدي محققة في الاتجاهين.

كما يبين الجدول رفض فرضية العدم التي تنص على أن الإنفاق الحكومي لا يسبب العرض النقدي في الجزائر ونقول أن الإنفاق الحكومي يسبب العرض النقدي في الجزائر، ويؤكد هذا الاختبار أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدة بارتفاع أسعار النفط. وهذا ما يؤكد أيضا رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 1% التي تنص على أن أسعار البترول لا يسبب الإنفاق الحكومي في الجزائر.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

خلاصة الفصل الثاني.

يعتبر هذا الفصل محاولة لتحسيد أهم ما تطرقنا إليه في الفصل النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، من خلال دراستنا في الجزء الأول من هذا الفصل لتطور كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) والذي لمسنا نموا متزايدا لكلا المتغيرين خلال فترة الدراسة، كما استعرضنا في الجزء الثاني تطورات معدل التضخم ومؤشراته خلال نفس الفترة، أما الجزء الأخير فقد تم التطرق فيه لقياس أثر تغيرات العرض والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، توصلت الدراسة القياسية إلى أنه لا يوجد أثر واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل حيث أن مشكلة التضخم في الجزائر ليست مشكلة نقدية بحتة، في حين أظهر الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل. وباستخدام اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا يماموتو للأجل الطويل توصلت الدراسة إلى وجود سببية في الاتجاهين بين العرض النقدي والتضخم في الأجل الطويل، وسببية تنجه من الإنفاق الحكومي إلى التضخم، وسببية تنجه من الإنفاق الحكومي إلى العرض النقدي حيث أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدة بارتفاع أسعار النفط.

الخاتمة

لظاهرة التضخم آثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث يؤثر الارتفاع في المستويات العامة للأسعار على قيمة النقود محليا منه على القدرة الشرائية لها، كما يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل وأسباب تختلف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة، إلا أن الحقيقة القائمة هي معاناة جميع دول العالم من هذه المشكلة. لذا هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل الأثر في المدين القصير والطويل والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ.

من هذا المنطلق يمكن استخلاص جملة من النتائج والتوصيات ندرجها على النحو التالي:

✓ تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بالزيادة في معدلات نموه مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية والتي تعتبر المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتدهور في قيمة الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار البترول؛

✓ التزايد المستمر للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك راجع للتزايد المستمر في نفقات التسيير والتجهيز ومن خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية، حيث منذ سنة 2001 اعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجا تنمويا تجسيد في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية نهاية سنة 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج التنموية للهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث تطلبت أموال كثيرة من ميزانية الدولة؛

✓ يتراوح التضخم في الجزائر في المجال المستقر بين -2% و 5% و هو ناتج عن عدة متغيرات في الاقتصاد الوطني نتيجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها؛

✓ يؤدي تحسن وارتفاع أسعار البترول دورا رئيسيا في توازن ميزان المدفوعات، زيادة إيرادات الصادرات والقدرة على دفع خدمة المديونية، تحسن الاحتياطات من العملة الصعبة، وبالتالي تقلص من حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني والعكس في حالة الصدمات العكسية لسعر البترول.

✓ لقد بين اختبار التكامل المشترك بين (عرض النقود، الإنفاق العام والتضخم) في الجزائر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما طبقا لاختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود **bounds test**؛

✓ أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي لعرض النقود على التضخم في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل؛ وهنا نجد أن البنك المركزي بدأ باستخدام سياسة استهداف التضخم والتي تعتبر من الآليات المستحدثة لعمل السياسة النقدية وقد وفقت إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة خاصة بداية من 2001؛

✓ وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل؛

✓ وجود سببية في الاتجاهين بين العرض النقدي والتضخم في الأجل الطويل؛

✓ جود سببية من الإنفاق الحكومي إلى التضخم وليس العكس في الأجل الطويل؛

✓ وجود سببية من الإنفاق الحكومي إلى العرض النقدي في الجزائر أي أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدة بارتفاع أسعار النفط؛

✓ وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط إلى الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل

ومن خلال نتائج الدراسة، فانه يمكننا اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "زيادة العرض النقدي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل" توصلت الدراسة إلى أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل أي أن التضخم في الجزائر ليست مشكلة نقدية. مما يعني بأنه لم يتم تحقق الفرضية الأولى؛
- الفرضية الثانية: "وجود علاقة موجبة بين معدل الإنفاق الحكومي والتضخم عند مستوى معنوية 5%" في الأجلين القصير والطويل" توصلت الدراسة القياسية إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، مما يعني بأنه تم تحقق الفرضية الثانية؛
- الفرضية الثالثة: " الإنفاق الحكومي يسبب العرض النقدي في الجزائر وكل منهما يسببان التضخم في الأجل الطويل في الأجل الطويل، توصلت الدراسة بالاستعانة باختبار السببية في الأجل الطويل (Toda-Yamamoto) إلى أن الإنفاق الحكومي يسبب العرض النقدي في الجزائر وكلاهما يسببان التضخم، حيث أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدة بارتفاع أسعار النفط. مما يعني تحقق الفرضية الثالثة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

- تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الأنشطة التي لا تعكس آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني كالإنفاق الحكومي الإداري مع التركيز على المشاريع الإنمائية التي تزيد من طاقة القطاعات الإنتاجية المختلفة وبالتالي يزيد العرض بما يوافق الطلب؛
- عدم الرفع من المعروض النقدي في الأسواق والبنوك إلا بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإنتاج، حيث هناك ارتباط وثيقاً بين الزيادة في الكتلة النقدية والارتفاع في مستوى الأسعار؛
- بالإضافة إلى ذلك يجب منع التحركات الكبيرة للإنفاق الحكومي حتى لا تحدث آثار كبيرة على التضخم المحلي في الجزائر؛
- ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى.

آفاق البحث:

أخيراً تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط العرض النقدي والإنفاق الحكومي بالتضخم في الجزائر للوصول إلى تحديد مدى تأثيرهما عليه، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في الموضوع عن طريق إدخال متغيرات أخرى لم يتم أخذها بالاعتبار مثل سعر الصرف، الواردات، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري....

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1 أحمد أبو الفتوح على الناقية، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- 2 أحمد جامع، المالية العامة، مكتبة وهبة، القاهرة، دون سنة نشر.
- 3 أسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعية، بيروت، 1999 .
- 4 أكرم حداد، مشهور هذاول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005
- 5 الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
- 6 ج أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات، ترجمة عطية مهدي، ج2، بغداد، 1980
- 7 جمال خرسين، أيمن أبو خضير، عماد حضاونة، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة لمنشر والطباعة و التوزيع، عمان، 2002.
- 8 حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.
- 9 حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس، المالية العامة من المنظور الإسلامي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010
- 10 خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 11 خالد واصف الوزاني، محمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000
- 12 رشاد العصارة، رياض الحلبي، النقود و البنوك، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 13 رفعت محبوب، المالية العامة و الإيرادات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- 14 السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال-التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000
- 15 سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، دار النشر، القاهرة، 2000 .
- 16 سندس حميد موسى، البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2018.
- 17 سوزي عدلي ناشد، الوجيه في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 19 السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر، عمان، 2014.
- 20 صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، جامعة بسكرة، 2005.

- 21 صبحي نادر فريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 22 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 23 ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 24 ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، 2002
- 25 طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009
- 26 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 27 عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001
- 28 عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 29 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمعارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 30 عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، الأكاديمية-المفرق، بغداد، 1998.
- 31 عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 32 علي الكنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد دمشق، 2009.
- 33 علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012.
- 34 غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، 2000
- 35 محمد الخصاصونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 36 محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.
- 37 محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة، 2000.
- 38 محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007
- 39 محمد مروان السمان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 40 محمد نوري الشمر ناظم ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 1999.
- 41 محمود حسين الوادي، زكريا احمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2007.
- 42 مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

43 النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1977.

44 وليد محمد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، لبنان، 2010.

ب- الرسائل والأطروحات

1 احمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والجرارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3-، 2013.

2 أسماء محاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2016،

3 أسماء ناويس، اثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر (1999-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل الاقتصادي، جامعة الشلف، 2013-2014،

4 بختة سعيد، اثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.

5 بلعزوز علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

6 بن بار أحمد، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة مسيلة، 2017

7 الدريدي إسماعيل إبراهيم، دور السياسات المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان دراسة تحليلية للفترة من (1970-2006)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2009.

8 صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة المسببة بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة شهادة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة.

9 عبد الباسط عبد الصمد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2017.

10 عبد الحميد بخت محمد، فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان (1990-

- 2010) دراسة قياسية، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، الدراسات العليا، جامعة السودان. 2011.
- 11 كلثوم صافي، اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، 2015،
- 12 محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، دراسات إحصائية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (جامعة الأزهر - غزة)، 2011.
- 13 وجدي جميلة، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية الفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. 2015
- ت - المجالات والدوريات العلمية
- 1 حاج موسى منصور، عبد الغاني دادن، "دراسة علاقة سوق المالي البحريني بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003-2016) باستخدام مقارنة **Toda Yamamoto**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 12، 2017
- 2 حسن علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا، ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة والاقتصاد بغداد العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، 2013
- 3 حمريط محسن و حجاب عيسى، أثر النمو النقدي و نمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة (ARDL) للفترة (1980-2016)، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثالث والعشرون جوان 2018.
- 4 حنان حرث، محمد رضاني، "دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية **Toda Yamamoto**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2018
- 5 داغر، محمود و الصويغي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد العدد 60..
- 6 دبات أمينة، اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، 2017.
- 7 عبد الله البحري، صاري علي، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد 13، ديسمبر 2017،

- 8 عبد الله قوري يحيى محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، عدد 14، 2014
- 9 علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق اهراس، العدد 07، 2014
- 10 قوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية و الأثر بين عرض النقود و معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، 2018
- 11 محمد بن عبد الله الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2011
- 12 يوسف صلاح الدين، بلحاج فتيحة، "دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017"، مجلة، العدد 1، 2020

ث - الملتقيات

- 1 دحماني محمد دريوش، وعبد القادر ناصور، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي، سطيف، لجامعة سطيف 1، (مارس 2012).
- 2 مجدي الشوربجي، "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27/11-28/11-2007

ج - التقارير

- 1 بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي"، التقرير السنوي، 2014.
- 2 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 3 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.
- 4 الجريدة الرسمية، المؤرخة بتاريخ 2016، العدد 77.
- 5 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001
- 6 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل

الهيكلية، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998

❖ المراجع باللغة الأجنبية

A- Les ouvrages

- 1 Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisieme millénaire défis et potentialités, ,Alger,Marinoor,1998,
- 2 Bourbonnais, R. - **économétrie**. Paris: DUNOD. (2005).
- 3 Charles waline, "**le budget de d'état**", Paris la documentation française, 2006
- 4 Hary D.Hatchinson,income, **Employment and Economic Growth**, Hall Inc, 1984

B- Les articles

- 1 E.de VILER ,G ,Sensenbrenner, T.Koranchelian, and N.Mwose, 'Algéria :Stastical Appendix',IMF working, N 05/51, Washington, february 2005,
- 2 Kamel Si MOHAMMED, Abderrezzak BENHABIB, **The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model**, Les cahiers du MECAS, N° 12/ Juin 2016
- 3 Lies Kerrar, **Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles**, revue de press, Algérie13 au17 janvier 2013
- 4 Nguyen, T. D. (2014). **Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidence from India vietnam, and Indonesia**. *working paper, Australia, Australian national university*.
- 5 Samuel A. Laryea,Ussif Rashid Sumaila , **Determinants of inflation in Tanzania, CMI Working Papers 2001-2012**, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, Bergen, Norway, 2001, P P 1-17/http://bora.cmi.no/dspace/bitstream/10202/215/1/WP2001-12.PDF.Hary

C- Rapport statistiques

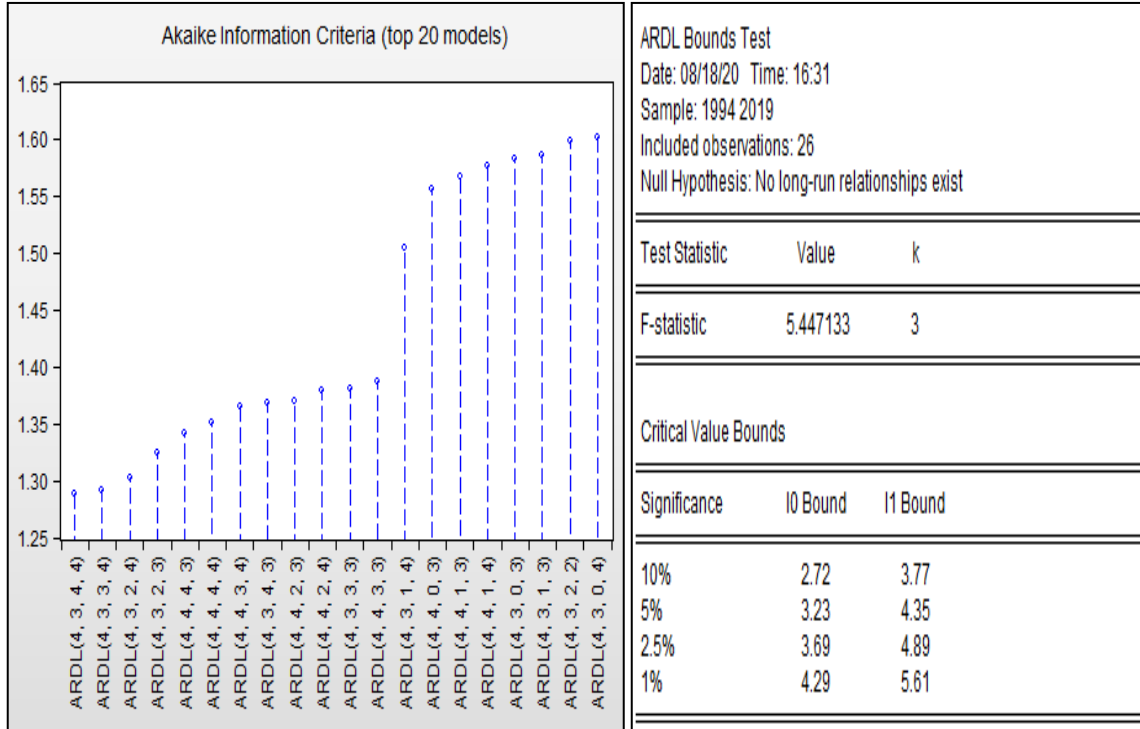
- 1 Banque d'algerie **évolution économique et monétaire en Algérie** ,Rapport
- 2 Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008
- 3 Rapport Sur Situation Economique Et Sociale En 1997(ons), Edition septembre, 1998

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم (1): اختيار فترات الإبطاء المثلى لمغيرات النموذج

ملحق رقم (2): اختبار الحدود للنموذج



ARDL Bounds Test
Date: 08/18/20 Time: 16:31
Sample: 1994 2019
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.447133	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

ملحق رقم (4): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.981170	Prob. F(18,7)	0.5490
Obs*R-squared	18.61995	Prob. Chi-Square(18)	0.4156
Scaled explained SS	0.856144	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID*2
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 16:36
Sample: 1994 2019
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.617387	2.671717	0.231083	0.8239
LTINF(-1)	-0.006492	0.031526	-0.205927	0.8427
LTINF(-2)	0.025188	0.026845	0.938278	0.3793
LTINF(-3)	0.018464	0.025820	0.715088	0.4977
LTINF(-4)	-0.049483	0.022543	-2.195001	0.0642
LM2	-0.012512	0.266827	-0.046892	0.9639
LM2(-1)	-0.149368	0.302025	-0.494555	0.6361
LM2(-2)	0.348878	0.310070	1.125158	0.2976
LM2(-3)	-0.161380	0.228208	-0.707162	0.5023
LPOIL	-0.000284	0.067778	-0.004194	0.9968
LPOIL(-1)	0.002652	0.105407	0.025159	0.9806
LPOIL(-2)	0.056137	0.095182	0.589788	0.5739
LPOIL(-3)	0.064665	0.091625	0.705763	0.5031
LPOIL(-4)	-0.091957	0.086241	-1.066275	0.3217
LG	0.071090	0.213904	0.332347	0.7494
LG(-1)	-0.195226	0.230751	-0.846046	0.4255
LG(-2)	0.027599	0.206308	0.133776	0.8973
LG(-3)	-0.061521	0.168152	-0.365864	0.7253
LG(-4)	0.100084	0.124854	0.801608	0.4491

R-squared	0.716152	Mean dependent var	0.049226
Adjusted R-squared	-0.013744	S.D. dependent var	0.056543
S.E. of regression	0.056931	Akaike info criterion	-2.744618
Sum squared resid	0.022688	Schwarz criterion	-1.825239
Log likelihood	54.68003	Hannan-Quinn criter.	-2.479870
F-statistic	0.981170	Durbin-Watson stat	2.739262
Prob(F-statistic)	0.548969		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.104534	Prob. F(2,5)	0.9027
Obs*R-squared	1.043520	Prob. Chi-Square(2)	0.5935

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/18/20 Time: 16:35
Sample: 1994 2019
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	0.095675	0.381840	0.250562	0.8121
LTINF(-2)	0.077471	0.288727	0.268320	0.7992
LTINF(-3)	-0.045313	0.260383	-0.174026	0.8687
LTINF(-4)	0.008784	0.201124	0.043673	0.9669
LM2	-0.111986	2.388274	-0.046890	0.9644
LM2(-1)	0.087709	2.830744	0.030984	0.9765
LM2(-2)	0.742436	3.152151	0.235533	0.8231
LM2(-3)	0.296757	2.155994	0.137643	0.8959
LPOIL	-0.292634	0.891838	-0.328124	0.7561
LPOIL(-1)	0.374188	1.330759	0.281184	0.7898
LPOIL(-2)	0.066324	0.841566	0.078811	0.9402
LPOIL(-3)	0.016151	0.800697	0.020171	0.9847
LPOIL(-4)	0.025914	0.780664	0.033195	0.9748
LG	-0.348836	2.155469	-0.161838	0.8778
LG(-1)	-0.924821	3.021421	-0.306088	0.7719
LG(-2)	-0.265619	1.893860	-0.140253	0.8939
LG(-3)	-0.171877	1.524723	-0.112727	0.9146
LG(-4)	0.375104	1.382953	0.271234	0.7971
C	10.59112	35.10160	0.301728	0.7750
RESID(-1)	-0.110592	0.649943	-0.170156	0.8716
RESID(-2)	-0.414596	0.910536	-0.455332	0.6680

R-squared	0.040135	Mean dependent var	-2.24E-14
Adjusted R-squared	-3.799323	S.D. dependent var	0.226262
S.E. of regression	0.495680	Akaike info criterion	1.400955
Sum squared resid	1.228495	Schwarz criterion	2.417110
Log likelihood	2.787582	Hannan-Quinn criter.	1.693571

ملحق رقم (5): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-0.378229	0.266010	-1.421861	0.1981
D(LTINF(-2))	0.197058	0.220671	0.892996	0.4015
D(LTINF(-3))	0.415474	0.169319	2.453797	0.0439
D(LM2)	-2.864982	2.004090	-1.429568	0.1959
D(LM2(-1))	7.008635	2.328882	3.009442	0.0197
D(LM2(-2))	-5.394236	1.714028	-3.147111	0.0162
D(LPOIL)	-0.280010	0.509070	-0.550042	0.5994
D(LPOIL(-1))	-1.100435	0.714892	-1.539303	0.1676
D(LPOIL(-2))	0.117820	0.688177	0.171206	0.8689
D(LPOIL(-3))	0.494354	0.647744	0.763194	0.4703
D(LG)	5.235096	1.606598	3.258498	0.0139
D(LG(-1))	3.579524	1.549545	2.310048	0.0542
D(LG(-2))	1.144783	1.262960	0.906428	0.3948
D(LG(-3))	1.025647	0.937752	1.093728	0.3103
CointEq(-1)	-0.912945	0.354686	-2.573953	0.0368

Cointeq = LTINF - (-3.5689*LM2 -1.8272*LPOIL + 5.2907*LG -40.5598)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-3.568906	1.500018	-2.379241	0.0489
LPOIL	-1.827222	1.097595	-1.664751	0.1399
LG	5.290688	1.848863	2.861591	0.0243
C	-40.559801	15.106231	-2.684972	0.0313

ملحق رقم (6): إختبار قرائنر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests				
Date: 08/31/20 Time: 23:18				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 24				
Dependent variable: LPOIL				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LTINF	5.780242	4	0.2162	
LM2	4.940334	4	0.2935	
LG	8.800076	4	0.0663	
All	13.45682	12	0.3367	
Dependent variable: LTINF				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LPOIL	3.423196	4	0.4897	
LM2	20.14000	4	0.0005	
LG	17.46224	4	0.0016	
All	46.96513	12	0.0000	
Dependent variable: LM2				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LPOIL	4.989659	4	0.2884	
LTINF	7.860533	4	0.0968	
LG	8.525234	4	0.0741	
All	21.76802	12	0.0402	
Dependent variable: LG				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LPOIL	7.833223	4	0.0979	
LTINF	3.024344	4	0.5538	
LM2	3.685512	4	0.4502	
All	16.87343	12	0.1544	